

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس - سطيف -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير
في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

تحت عنوان

سياسات استخدام العوائد النفطية في إطار إستراتيجية استغلال الثروة البتروولية في الجزائر

إشراف الأستاذ الدكتور

بوهزة محمد

إعداد الطالب

عبد الرزاق حمزة

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. عماري عمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	رئيسا
أ.د. بوهزة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	مشرفا ومقررا
د. مرداوي كمال	أستاذ محاضر	جامعة قسنطينة	مناقشا
د. بن فرحات ساعد	أستاذ محاضر	جامعة سطيف	مناقشا

السنة الجامعية: 2011 - 2012

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس - سطيف -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير
في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

تحت عنوان

سياسات استخدام العوائد النفطية في إطار إستراتيجية استغلال الثروة البتروولية في الجزائر

إشراف الأستاذ الدكتور

بوهزة محمد

إعداد الطالب

عبد الرزاق حمزة

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. عماري عمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	رئيسا
أ.د. بوهزة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	مشرفا ومقررا
د. مرداوي كمال	أستاذ محاضر	جامعة قسنطينة	مناقشا
د. بن فرحات ساعد	أستاذ محاضر	جامعة سطيف	مناقشا

السنة الجامعية: 2011 - 2012

مقدمة عامة

تتمحور الاهتمامات في الوقت الراهن حول المآلات الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال المقالات والدراسات والتصريحات التي تعنى بوضعية الاقتصاد الجزائري الحالية وكذا المستقبلية أو ما يعرف بمرحلة ما بعد البترول، متسائلة حول ما ستكون عليه هذه الوضعية بعد نضوب منابع الثروة البترولية.

فكما هو معلوم ومتداول بين الخبراء الاقتصاديين، فإن قوام الاقتصاد الجزائري مبني على استغلال الثروة البترولية حيث تمثل ما يفوق نسبة 97% من إجمالي إيرادات الدولة بالعملة الصعبة، وهذا له أثر مباشر على الاقتصاد المحلي وذلك إذا ما علمنا مدى ارتباط سوق هذه المادة بوضعية وحالة الاقتصاد العالمي بما يعتره من تقلبات و تغيرات تخرج في كثير من الأحيان عن أن يتحكم فيها أو حتى يتنبأ بها، مثل: انخفاض قيمة الدولار — عملة المبادلات الدولية — وارتفاع سعر البترول، والتهاب أسعار المواد الغذائية الأساسية في السوق العالمية بسبب التضخم المالي، وممارسات الاحتكار.

وان كانت التقديرات الرسمية تعطي بعض التفاؤل لمستقبل الجزائر على المدى القصير في حدود الثلاث إلى الخمس سنوات القادمة، انطلاقا من مجموع المبررات التي تستند على المؤشرات الاقتصادية الكلية، والتي تتعلق بتراجع الديون الخارجية إلى أقل من 5 ملايين دولار، احتياطي الصرف الذي يصل إلى 140 مليار دولار. وكذا القيمة الهائلة المخزنة في صندوق ضبط الموارد التي تصل إلى 4 آلاف مليار دينار جزائري، وبفائض بنكي وصل مع نهاية سنة 2008 إلى ألفين (2.000) مليار د.ج، مع حساب متوسط أسعار النفط في حدود 50 دولار للبرميل الواحد في الخمسة سنوات القادمة.

إن الخبراء والمراقبين الذين ينظرون إلى الاقتصاد الجزائري نضرة استشرافية (أي مرحلة ما بعد نضوب منابع البترول)، تكاد تتوحد رؤاهم حول مدى صعوبة المرحلة وإمكانية خلق بدائل حقيقية وناجعة لاقتصاد ريعي يعاني سوء الاستغلال، دون أن يعني هذا عدم إمكانية العمل على تأهيل القطاع الاقتصادي فالجزائر تتوافر على مقدرات طبيعية هائلة وكذا بدائل ناجعة مثل: استغلال الطاقة الشمسية في المجال الطاقوي، وكذا دعم القطاع الفلاحي خاصة الصحراوي منه، وتطوير قطاع الخدمات تماشيا مع توجيه العناية نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير قطاع الصناعات التحويلية.

وعليه، فإن التحدي الذي تواجهه الدولة الجزائرية هو ما مدى وعيها لخطورة المرحلة الراهنة و المستقبلية ؟ ثم ما مدى جدية الدولة في توسيع دائرة العائدات خارج المحروقات ؟؟ و الأهم من كل هذا ما هي استراتيجية الدولة في خلق و تطوير بدائل حقيقية لقطاع المحروقات؟؟؟

1- إشكالية البحث:

في ضوء ما سبق تتمحور إشكالية هذا البحث حول سؤال رئيسي هو:

- ما مدى استعداد الجزائر للتخلي عن قطاع المحروقات كعمول رئيسي للاقتصاد الوطني واستخدام العوائد النفطية ضمن إستراتيجية استخلاف البترول؟
- ومن خلال السؤال الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :
- ما هو الوضع الاقتصادي الجزائري الحالي تحت هيمنة العائدات النفطية كمورد رئيسي؟
- ماهي الآثار والانعكاسات الفعلية للنفط بأسعاره وعوائده على الاقتصاد الوطني ؟
- ما مدى جاهزية قطاعات الصناعة، الفلاحة والخدمات للحلول كبداية للنفط ؟
- ما هي الخطط المتبعة لترشيد استخدام العوائد النفطية للدفع بعجلة الاقتصاد الوطني خارج المحروقات؟

2- فرضيات البحث

- وفي سياق البحث عن الإجابة للإشكالية المطروحة تم الاعتماد على مجموعة من الفرضيات :
- إن ارتفاع وانخفاض أسعار النفط له أثر على وضعية الاقتصاد الجزائري واستقراره.
 - إن سعي الجزائر حثيث من أجل الاستثمار في قطاعات بديلة خارج المحروقات.
 - سياسة الجزائر متقدمة في مجال البحث عن المصادر البديلة للطاقة والأخذ بمبادئ التنمية المستدامة ضمن إستراتيجية استخلاف الثروة البترولية.

3- أهداف البحث:

نهدف من خلال الدراسة إلى:

- تحديد وتحليل الوضع الحالي للاقتصاد الجزائري وبالتالي التوصل إلى نقاط القوة والضعف؛
- تقييم ماهو موجود من استثمارات في الصناعة، الفلاحة والخدمات ومدى استعداد هذه القطاعات لتعويض العائدات النفطية؛
- دراسة السياسة العامة في الجزائر حول مرحلة ما بعد النفط، وذلك من خلال ما تم وضعه من قوانين وإجراءات واستراتيجيات مناسبة لهذه المرحلة؛

4- أهمية البحث: يكتسي موضوع بحثنا: سياسات استخدام العوائد النفطية في إطار إستراتيجية

استخلاف الثروة البترولية في الجزائر أهمية بالغة، وذلك اعتبارا مما يلي:

- الاعتماد شبه الكلي للاقتصاد الجزائري على عائدات النفط وارتباط مصيره بتقلبات الأسعار العالمية؛
- طبيعة المحروقات كطاقة ناضبة مما يستوجب اتخاذ هذا الجانب كموضوع مهم وضروري للدراسة؛
- توفر الجزائر على الموارد البشرية والطبيعية خارج المحروقات يوجب إبراز دور قطاعات الصناعة والفلاحة والخدمات كركائز بديلة للاقتصاد الجزائري؛

- نية الجزائر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية مما يستوجب مطابقة الاقتصاد الجزائري للمواصفات العالمية، من خلال تنويع إيراداته؛

5- منهجية البحث:

سوف نعتمد على المنهج الوصفي في الفروع البحثية المتعلقة بتحديد المفاهيم ووصف الحالات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية والمحروقات كمورد ناضب، والمنهج التحليلي لتحليل المعطيات المتعلقة بمجال النفط ووضعية الاقتصاد الوطني، من خلال الدراسات المختلفة التي لها صلة مباشرة بقطاعات الصناعة والفلاحة والخدمات في حين سيتم ترتيب المعطيات وتجميعها باستخدام الأسلوب الإحصائي في شكل يخدم موضوع وأهداف البحث الذي نود من خلاله أن نصل إلى مدى استعداد الجزائر لفترة ما بعد البترول. وهذا بالاعتماد على مراجع من كتب ومؤلفات محلية وأجنبية، إضافة إلى مجلات اقتصادية وسياسية. كما سيتم الاطلاع على البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية كالمعهد الوطني للإحصاء (ONS)، وبعض الوزارات المعنية، زد على ذلك ستؤخذ المواقع الإلكترونية كمرجع للحصول على البيانات.

6- حدود الدراسة:

- الثروة البترولية وسياسة استخدامها ضمن استراتيجية استخلاف العوائد النفطية.
أ- الحدود المكانية: انصب موضوع البحث حول قطاع البترول في الجزائر ومدى الاستفادة من عوائده.
ب- الحدود الزمانية: تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2000 إلى 2010 وذلك بالنظر إلى الفائض الكبير الذي حققه الاقتصاد الجزائري نتيجة للارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط، وهذا ما سمح للجزائر بالتسديد المسبق للديون الخارجية، كل هذه المعطيات جعلت من هذه المرحلة مجالا لدراستنا.

7- دوافع اختيار الموضوع

إن دوافع وأسباب اختيار هذا الموضوع تكمن فيما يلي:
- رغبة الباحث التعمق أكثر في هذا المجال؛
- كثرة المواضيع التي تناولت بالدراسة قطاع المحروقات في فترات ارتفاع كلا من الإنتاج والأسعار، وقلة المواضيع التي تتطرق لفترة ما بعد النفط؛
- زيادة أسعار النفط القياسية ومعدلات الإنتاج مما سيسرع حتما من وتيرة استهلاك الاحتياطات العالمية والجزائرية بشكل خاص، حيث بات من الضروري التطرق إلى مرحلة نضوب موارد الطاقة والتفكير في بدائلها وهذا ما حاولنا أن نطرحه في هذه الدراسة.

8- صعوبات الدراسة

اعترضتنا عدة صعوبات عند إنجاز هذا البحث تمثلت أهمها في تباين الأرقام المصرح بها من جهات رسمية متعددة، وكذلك اعتماد المعهد الوطني للإحصاء على معطيات قديمة جدا خاصة في قطاع الزراعة.

9- دراسات سابقة

لإثراء الموضوع وتحديد نقطة بداية البحث انطلاقا من ما هو موجود على الساحة الوطنية من دراسات سابقة تم الاطلاع على بعض هذه الدراسات وتلخيص مفادها كالآتي:

● مذكرة ماجستير بعنوان: دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لصاحبها الطالب بالقاسم سرايري من جامعة باتنة حيث طرح إشكالية تأثير تغيرات البيئة الاقتصادية الدولية بصفة عامة وقطاع المحروقات في العالم بصفة خاصة على تطور قطاع المحروقات في الجزائر، وتمت دراسة هذه الإشكالية من خلال وضع فرضيات تمثلت في أن التغيرات الاقتصادية الدولية في قطاع المحروقات قد أثرت على قطاع المحروقات الجزائري وهي التي فرضت الإصلاحات الاقتصادية فيه، وأن هذا التأثير كان وقعه إيجابيا نظرا إلى الضغط الذي فرضه على القطاع مما دفعه إلى تحسين نفسه و تحسين أدائه. ويمكن الملاحظة أخيرا كاستنتاج للدراسة توجه التركيز إلى الدور الهام الذي بات يلعبه الغاز كمورد طاقة هام في ظل تراجع احتياطات النفط، وكذلك لفت النظر إلى التطورات الهامة التي حدثت على صعيد التطور التكنولوجي في مجال الاستكشاف والاستغلال والنقل. وعليه فان المذكرة تتقاطع مع بحثنا في النقاط التالية:

- عرض وصفي لواقع الاقتصاد الجزائري.

- مدى تأثير المتغيرات الدولية على سوق المحروقات و ما يفرض ذلك من تبعات.

● مذكرة ماجستير: قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية من إعداد الطالب عيسى مقيلد من جامعة باتنة حيث طرح الطالب إشكالية حول مدى سيطرة الدولة الجزائرية على ثرواتها النفطية ورقابته عليها في ظل التحولات الاقتصادية وفتح مجال المحروقات للشركات العالمية مما قد يجعل مستقبل قطاع النفط الجزائري معرضا لمشاكل حقيقية في ظل هذا التوجه، وفي عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة كإجابة للإشكالية وفرضيات الدراسة نجد أن نموذج التنمية الذي اتبعته الجزائر والمعتمد على إستراتيجية الصناعات المصنعة قد أثبت هشاشته خاصة بعد انخفاض أسعار النفط في الثمانينات. وأوضحت دراسة الإمكانيات النفطية للجزائر أن مدة الاستهلاك للبترول قدرت بـ 25 سنة و 60 سنة للغاز مما يضع على عاتق جيلين قادمين مهمة النهوض بالاقتصاد الوطني المعتمد على عوائد النفط، وكل هذا يجعل من قطاع البترول ثروة وطنية وفرصة تاريخية إذا ما تم تبني إستراتيجية شاملة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني. و عليه فان المذكرة تتقاطع مع بحثنا في النقاط التالية:

- التنويه بأهمية الفوائض المحققة من عائدات قطاع المحروقات و ما يستلزم ذلك من عمل للنهوض بجميع القطاعات البديلة.

● مذكرة ماجستير بعنوان: **السياسة الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر** للطلاب نذير مياح من جامعة بسكرة وهدفت هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية السياسة الصناعية المنتهجة من قبل الجزائر في قطاع المحروقات في ظل التقلبات الدولية، حيث طرح الباحث فرضيات حول إعطاء السياسة الصناعية في قطاع المحروقات البعد الاستراتيجي لإعداد اندماجها الاقتصادي بحيث تتعامل مع مستجدات الظرف الاقتصادي الدولي، وضعف فعالية السياسة الصناعية لقطاع المحروقات نظرا لافتقارها للإطار الفكري والعلمي الذي يسمح لها بالإحاطة بكل الظروف وأن كل محاولة لإصلاح السياسة الصناعية لقطاع المحروقات دون الأخذ بإمكانات القطاع سوف يحد من فعالية هذا الإصلاح، وبعد الدراسة تم التوصل إلى نتائج يصب مجملها في خاتمة اعتماد الاقتصاد الجزائري شبه المطلق على العائدات النفطية مما يجعله عرضة للتقلبات الخارجية، وأن الصناعة البترولية في الجزائر تقوم على تغيير أو تعديل محتواها تماشياً مع مستجدات الظروف الدولية التي تؤثر على هذا القطاع. ويتمشى هذا الطرح مع موضوع بحثنا في إطار ربط الصناعة في قطاع المحروقات مع الصناعة التحويلية خارج هذا القطاع سواء بعلاقة قبلية أو بعدية.

● مذكرة ماجستير بعنوان: **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر** للطلاب قويدري قوشيح بوجمعة من جامعة الشلف، وعاجلت هذه الدراسة إشكالية التأثير الفعلي لتقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، حيث تم طرح فرضيات تتعلق بمقارنة الارتباط الكبير للاقتصاد الجزائري بعوائد النفط مع قدرته على استيعاب هذه العوائد، وبعد الدراسة تم التوصل إلى نتائج عدة نبرز منها: الثراء البترولي هو ثراء ظاهري لا ينبئ عن تطور اقتصادي أو تكنولوجي، لأن ارتفاع أسعار البترول وزيادة الفوائض المالية تؤدي إلى نمو المؤشرات الاقتصادية الكلية (زيادة الناتج المحلي الإجمالي، تحسن وضعية الميزان التجاري، تخفيض المديونية الخارجية) أي أنها مؤشرات إحصائية توحي بتحسين الأوضاع الاقتصادية، مع أن التنمية الشاملة باعتبارها إحداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد الوطني للخروج من حالة الاعتماد الكبير على القطاع البترولي تبقى بعيدة، وأن مشكلة الطاقة الاستيعابية في الجزائر لا تكمن فقط في ضيق أفق مجال استثمار الفوائض المالية المتراكمة وتحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في العجز في تحويلها إلى رأسمال عيني ووسائل إنتاج قادرة على خلق مناصب شغل وقيمة مضافة، تؤدي في النهاية وفي إطار سياسة تنمية واضحة إلى تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية تقلل من الاعتماد الكلي على البترول. ومحاولة منا لتحديد مدى تأثير تقلبات أثر سعر البترول على المتغيرات الاقتصادية الكلية، لشرح واقع قطاع النفط ومدى اعتماد الاقتصاد الجزائري عليه، كانت طريقة التحليل في هذه الدراسة نموذجاً اتبعناه في ذلك.

10- تقسيمات البحث:

بناء على ما تقدم، قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية، يحاول كل فصل معالجة الأسئلة المطروحة في الإشكالية:

الفصل الأول : قطاع المحروقات في العالم ومدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على عائدات البترول

وهذا من خلال التطرق لأهم المعالم الرئيسية للاقتصاد الوطني (معدل النمو الاقتصادي، الأسعار، الإنفاق الاستثماري، نسبة تغطية الادخار المحلي للاستثمار، أوضاع الميزانية الحكومية، حالة ميزان المدفوعات، الاحتياطات الخارجية الرسمية، سعر صرف العملة المحلية، المديونية الخارجية، التدفقات الاستثمارية الخارجية) ودرجة ارتباط هذه المؤشرات الاقتصادية بالعائدات النفطية.

المبحث الأول: مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد العالمي

يستعرض المبحث الأول ماهية الموارد الناضجة، مبرزا أهميتها في المنشأة الاقتصادية خاصة المحروقات منها، وتطور قطاع المحروقات في العالم، بما في ذلك أهم العوامل النظرية المؤثرة في تحديد أسعار النفط.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النفط الجزائري وبيان واقعه الحالي

يتضمن هذا المبحث لمحة تاريخية عن النفط الجزائري كمقدمة للموضوع، كما يعرض أيضا الواقع الحالي للقطاع، وأخيرا يتطرق إلى كيفية استعمالات وإدارة الحكومة لعوائدها من المحروقات بشكل عام.

المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

يتناول المبحث دراسة تحليلية للمتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري بدلالة أسعار البترول وذلك فيما يخص التوازنات سواء كانت داخلية أو خارجية.

المبحث الرابع: الاقتصاد الجزائري ورؤية من زاوية المنظمات الدولية

يتم في المبحث الثالث طرح رؤية أو وجهة نظر عن واقع الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال بعض تقارير ودراسات لمنظمات دولية وذلك لإعطاء فكرة عن المكانة الاقتصادية للجزائر على الصعيد الدولي.

الفصل الثاني : قطاعات الصناعة، الفلاحة والخدمات كركائز بديلة للاقتصاد الجزائري وأهمية تطويرها.

في هذا الفصل سنعرض حالة قطاعات الصناعة، الفلاحة والخدمات في الجزائر وسبل تطوير كل قطاع منها ومدى استعدادها للحلول مكان قطاع المحروقات، وسنعمد إلى إبراز البرامج التي وضعتها الجزائر للاستثمار في هذه القطاعات والنهوض بها.

المبحث الأول: إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر

ونقدم في هذا المبحث عرضا عن واقع الصناعة في الجزائر، ثم تشخيصا لإستراتيجية إنعاش الصناعة ونختتم بأهم ما تم وضعه من سياسات للنهوض بقطاع الصناعة.

المبحث الثاني: الاستثمار الفلاحي في دعم الاقتصاد الزراعي كبديل للاقتصاد البترولي

ويتناول المبحث أهم ما وصل إليه القطاع بعد الإصلاحات التي أجريت فيه ومدى نجاعة البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية في الاستغلال التام للموارد الطبيعية الزراعية الكبيرة للجزائر.

المبحث الثالث: ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة

نعرض في هذا المبحث أهم ما تتوفر عليه الجزائر من موارد ومؤهلات سياحية تجعل من قطاع السياحة قطاعا استراتيجيا هاما للحلول كبديل للمحروقات.

الفصل الثالث: إستراتيجية الجزائر في استخدام العوائد النفطية للدفع بعجلة الاقتصاد الوطني خارج المحروقات

وسنخصص هذا الفصل لإبراز أهم ما تم اتخاذه أو ما يجب إجراؤه من دراسات واتخاذ من تدابير وخطط من أجل تنمية مصادر الطاقة البديلة وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال إزالة حواجز تنمية الصادرات غير النفطية.

المبحث الأول: الإستراتيجية البديلة لاستغلال الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة
يتطرق المبحث إلى أوجه ومجالات إنفاق عوائد النفط من قبل الحكومة الجزائرية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة المرجوة للإعداد لفترة ما بعد البترول.

المبحث الثاني: الطاقات المتجددة وأنواعها وتوجهات الجزائر للاستثمار فيها
يطرح هذا المبحث اتجاه الجزائر نحو استثمار عوائد البترول لضمان مصادر طاقة بديلة للنفط ومتجددة وذلك باعتبار تحول الجزائر إلى مستهلك بعض وضع قاعدة صناعية كبيرة.

المبحث الثالث: حالة شركة سوناطراك في الأخذ بمبدأ الابتكار لتحقيق التنمية المستدامة من خلال وظيفة HSE

نعرض في هذا المبحث تجربة سوناطراك في مجال استثمار العائدات النفطية في مجال التنمية المستدامة، ومحاولة إسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول

قطاع المحروقات في العالم ومدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على عائدات البترول

الفصل الأول

قطاع المحروقات في العالم ومدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على عائدات البترول

مقدمة

يرجع الفضل إلى النفط في تغذية الازدهار الاقتصادي للدول النفطية على مدى الأربعين سنة الأخيرة، لكنه مع ذلك لم يعد مصدرا يعتمد عليه في الحصول على الطاقة، وهناك ثلاث صدمات عنيفة على مدى سبعة عشرة سنة تعد إنذارا واضحا بأن العالم لا يمكنه أن يستمر على غير هدى في طريق الاعتماد على النفط. فإذا كانت القيود النهائية تحددها العوامل الفيزيائية لأن مخزون النفط غير متجدد، فإن القيود الفورية هي جغرافية (ما يقرب من ثلثي احتياطي العالم الثابت من النفط يقع داخل منطقة الخليج) واقتصادية أي حسب هيكل اقتصاد البلد المنتج للنفط. وبالتالي، فقد هدفت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، منذ بداية تسعينات القرن العشرين، إلى تغيير بنية الاقتصاد الكلي، إلا أنها لم تستطع تحريره من هيمنة البترول عليه، بحيث مازال قطاع البترول المحرك الأساسي للاقتصاد بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات غير البترولية، خاصة القطاع الصناعي والزراعي من جهة، ومن جهة ثانية إلى وتيرة النمو التي يسجلها قطاع المحروقات منذ أواخر التسعينات إلى غاية اليوم، نتيجة تزايد الطلب العالمي على البترول وتدعيم القدرات الإنتاجية الجزائرية.

وستتطرق، من خلال الفصل الأول، إلى عرض حال للاقتصاد الوطني وإبراز مدى ارتباط مؤشرات الكلية بالعوائد النفطية، وذلك ببيان مدى تأثير التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر بتقلبات أسعار البترول من خلال أربع مباحث:

المبحث الأول، مكانة الموارد الناضجة (قطاع المحروقات) في الاقتصاد العالمي، يعرض المبحث نبذة عن تاريخ قطاع المحروقات وأهم مراحل تطوره على المستوى العالمي، كما يتضمن أيضا تعاريف للاقتصاد الريعي عند مختلف المدارس الاقتصادية. أما المبحث الثاني فسنقدم فيه مفاهيم عامة حول النفط الجزائري وبيان واقعه الحالي، ويتضمن هذا المبحث لمحة تاريخية عن النفط الجزائري، كما يعرض أيضا الواقع الحالي للقطاع، وأخيرا يتطرق إلى كيفية استعمالات وإدارة الحكومة لعوائدها من المحروقات بشكل عام. أما المبحث الثالث فسنعرض فيه إلى أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، حيث يتناول المبحث دراسة تحليلية للمتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري بدلالة أسعار البترول، وذلك فيما يخص التوازنات سواء كانت داخلية أو خارجية، ويتعلق المبحث الرابع بالاقتصاد الجزائري ورؤية من زاوية المنظمات الدولية، والذي سيتم التطرق فيه إلى طرح رؤية أو وجهة نظر عن واقع الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال بعض تقارير ودراسات لمنظمات دولية وهذا لإعطاء فكرة عن المكانة الاقتصادية للجزائر على الصعيد الدولي.

المبحث الأول: مكانة المحروقات في الاقتصاد العالمي

تعد الموارد الطبيعية بشكل عام أحد أهم عوامل الإنتاج الأربعة المحددة في الاقتصاد الكلي، وقد اصطلح على تسميتها بعنصر الأرض، حيث تعد الموارد المحروقات أحد أوجه الموارد الناضبة. لذا سيحاول هذا المبحث إعطاء صيغة مبسطة ضمن الإطار الاقتصادي التمهيدي من خلال خمسة نقاط:

- ماهية الموارد الناضبة؛
- ارتباط الموارد الناضبة بالنمو الاقتصادي؛
- المحروقات أهم موارد الطاقة حالياً؛
- العوامل المؤثرة فعلاً في أسعار البترول؛
- الاقتصاد الجزائري الربيعي.

المطلب الأول: ماهية الموارد الناضبة

إن الموارد الناضبة تشمل الأراضي الزراعية ومياه الشرب والمراعي الطبيعية والغابات والمصايد والثروات المعدنية ومصادر الطاقة الحفرية ومصادرها الطبيعية المتجددة كالشمس والرياح وغيرها. كما يتسع مفهوم الموارد الطبيعية ليشمل الموقع الجغرافي المتميز والمناخ المعتدل والمناظر الطبيعية، ... الخ. فهي بذلك تشكل كل ما يدخل في العملية الإنتاجية، ويدر منفعة مباشرة ويكون للطبيعة -لا للإنسان- الدور الحاسم في تفعيل وجوده¹. وتنقسم الموارد الطبيعية إلى موارد متجددة وموارد ناضبة ونوع وسط قابل للنضوب، ويتم تصنيف المورد من حيث مدى قابليته للنضوب بمقارنة معدل تجددده بالمعدل المحتمل لاستغلاله²:

- **فالموارد المتجددة** هي الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ (الطاقة المستدامة)، ومصادر الطاقة المتجددة، تختلف جوهرياً عن الوقود الأحفوري من بترول وفحم والغاز الطبيعي، أو الوقود النووي الذي يستخدم في المفاعلات النووية، ولا تنشأ عن الطاقة المتجددة في العادة مخلفات كثاني أكسيد الكربون أو غازات ضارة أو تعمل على زيادة الانحباس الحراري، كما يحدث عند احتراق الوقود الأحفوري أو المخلفات الذرية الضارة الناتجة من مفاعلات القوى النووية³ - سنفصل في الموارد المتجددة في الفصل الثالث -.

- أما **الموارد القابلة للنضوب**، فهي تلك التي تتجدد ولكن بمعدلات محدودة، فإذا فاق معدل استغلالها عن معدل تجددتها نفدت واضمحلت، ومن أمثلتها الغابات والمراعي والمصايد، فإذا لم يتقيد معدل استغلال المورد القابل للنضوب بمعادلة معينة تربطه بمعدل تجددده، فلا بد وأن ينتهي المورد إلى الاضمحلال أو الفناء، ويكون ذلك بسرعة تتوقف على مدى الإخلال بتلك المعادلة، ومن أمثلة ذلك، الإسراف في قطع أشجار الغابات والصيد

¹ - نذير مباح، السياسة الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2010، ص 46.

² - كتوش عاشور، الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 11.

³ - <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

والرعي المبالغان، ويتم تحديد المعدلات المثلى لاستغلال تلك الموارد القابلة للنضوب في إطار معاملات بيولوجية وبيئية مختلفة، وباستخدام قواعد اقتصاديات الموارد القابلة للنضوب كالاقتصاديات الغابات واقتصاديات صيد الأسماك، وهي وثيقة الصلة باقتصاديات الموارد الناضبة.

- ومن الممكن أن يتحول كثير من الموارد المتجددة نحو موارد قابلة للنضوب إذا زاد معدل استغلالها على معدل تجددتها بشكل يضع حداً زمنياً لعمرها، أو يخفض من قيمتها الاقتصادية، ومن أمثلة ذلك: أن يزيد معدل استغلال المياه الجوفية على معدل تجددتها، وأن يزيد معدل تلوث البيئة بحيث تصبح الأمطار حمضية ومياه الأنهار ملوثة مما يضر بخصائصها الاقتصادية.

- أما الموارد الناضبة فهي تلك التي يستحيل تشكيل وتكوين أرصدة جديدة منها أو يحتاج هذا التكوين لفترات زمنية طويلة قد تصل إلى مئات الآلاف من السنين أو أكثر، ومن أمثلتها الفحم والبترول والغاز الطبيعي والثروات المعدنية المختلفة وخزانات المياه الجوفية غير المتجددة والآثار والمناظر الطبيعية الخلابة النادرة. وإذا كان من الممكن إعادة تدوير بعض تلك الموارد بعد استعمالها، فإن ذلك يتضمن تكلفة قد تكون باهظة. غير أنه، ومهما حاولنا إعادة تدوير تلك الموارد، فلا يمكن أن تسترجع الكمية المستخدمة كلها، وبالتالي فإن رصيدها يتناقص باستمرار. وفي بعض الحالات، لا يؤدي دخول المورد في العملية الإنتاجية إلى تناقصه (أو اهتلاكه)، بل يشارك بخدماته مع بقاءه على حالته، وفي هذه الحالة طالما استمر المورد في قدرته على تقديم نفس الخدمة مع مرور الزمن، فإنه لا يعتبر مورداً ناضباً. وهكذا تعتبر الأرض الزراعية مثلاً مورداً غير ناضب، حيث لا تفقد قدرتها على تقديم الخدمة الإنتاجية إلا إذا أسيء استغلالها، وفي هذه الحالة تصبح مورداً قابلاً للنضوب¹.

ومادة المحروقات، هي مركب عضوي يحتوي حصراً على ذرات الكربون (c) والهيدروجين (H)، لذلك توجد للمحروقات صيغة تجريبية من نوع: C_nH_m حيث n و m هما عددين صحيحين²، فمادة المحروقات تكون على أشكال أو صور مختلفة، فهذه المادة إما أن تكون³:

- سائلة ويطلق عليها مادة البترول الخام (Pétrole Brut).

- غازية ويطلق عليه الغاز الطبيعي (Gaz Naturel)، وقد وصف بالطبيعي للفرقة بينه وبين الغاز الصناعي الذي يماثله في التركيب والخواص تقريباً، والذي يتم الحصول عليه بتسخين الفحم.

عندما نتكلم عن المحروقات في هذا البحث، فإننا نعني بهذه التسمية اختصاراً لكل المنتجات: من البترول الخام والغاز الطبيعي، وغاز البترول، والمكثفات،... وعندما نريد تخصيص أحد الأنواع، فإننا نستعمل التسمية الخاصة به كالبترول الخام أو الغاز الطبيعي أو مشتقات البترول... الخ.

¹- كتوش عاشور، مرجع سابق، ص 12.

² - <http://www.actu-environnement.com/ae/dictionnaire>

³- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 9.

المطلب الثاني: ارتباط الموارد الناضجة بالنمو الاقتصادي

الفرع الأول: على مستوى المنشأة الاقتصادية

رغم ما قدمه الاقتصادي ميكائيل بورتر (Michael Porter) للميزة التنافسية من بحوث وكتابات، إلا أنه أغفل الطاقات الكامنة للمنشأة كمصدر للتفوق التنافسي، ونتيجة لهذه الانتقادات وغيرها ظهرت نظرية جديدة أطلق عليها نظرية الموارد والمهارات والتي تنطلق من داخل المنشأة، سواء أكانت هذه طبيعية، مالية، بشرية، تكنولوجية أو تنظيمية.

تنطلق نظرية الموارد من المعطيات الداخلية للمنشأة، أي من الموارد (منها الموارد الناضجة) التي تمتلكها، وفي الحقيقة أن أصول هذه النظرية ترجع إلى الاقتصادي بونروز (Penrose) الذي طرح عام 1959 فكرة ربط أداء المنشأة ونموها بالموارد التي تمتلكها، الفكرة التي تطورت خلال الثمانينات بمنشورات Barney, Dierickx, Wernerfelt وغيرهم، ولتوضيح الفكرة أكثر حول مساهمة الموارد في نمو المنشأة الاقتصادية نستعين بالشكل أدناه:

الشكل رقم (01) : جذور الميزة التنافسية



المصدر: شارلز وآخرون، الإدارة الاستراتيجية (مدخل متكامل)، دار المريخ للنشر، السعودية، 2001.

ولكي تنمو المنشأة بالمقارنة مع المنشآت داخل الصناعة يجب أن تكون موارد هذه المنشأة ذات قيمة ومتفردة، ومن ناحية أخرى يساهم نمو المنشآت الاقتصادية سواء في صناعة واحدة أو في صناعات مختلفة في نمو الاقتصاد الدولي¹.

الفرع الثاني: على مستوى الاقتصاد الدولي

يرتبط نمو استهلاك الطاقة بالنمو الاقتصادي، فكلما زاد استهلاك دولة من الطاقة، دل ذلك على نموها الاقتصادي والاجتماعي، غير أن استهلاك الطاقة ليس دائما دالة النمو الاقتصادي، لأن الزيادة في استهلاكها مرتبط أيضا بالنمو الديمغرافي المتزايد، فمشكلة الطاقة لدى الدول المتقدمة مرتبطة بالزيادة في الرفاهية، وتطرح من

¹ - نذير مباح، مرجع سابق، ص 49.

زاوية تختلف عنها لدى الدول المتخلفة التي تعاني من نمو سكاني متزايد، ومن هنا قد تأتي بعض الصعوبة في تقدير العلاقة بين هذين المتغيرين: ارتباط مؤشر معدل استهلاك الطاقة بمعدل نمو الدخل القومي لدى مختلف الدول¹. ومن ناحية أخرى، فالموارد لها أثر كبير على الخيارات الإستراتيجية للتنمية بالنسبة للسياسات الصناعية، ومن الأمثلة الدولية الواضحة على ذلك:

- دخول اليابان بعد الحرب العالمية الثانية في كثير من الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة رغم اعتمادها الكامل على استيراد الطاقة وال خامات؛

- بعد عام 1973 (أزمة الطاقة)، بدأت اليابان في تغيير سياساتها الصناعية، وتم التركيز على تنمية صادرات ذات قيمة عالية تعتمد أساساً على التكنولوجيا والعمالة الماهرة.

وعليه ففي الدول ذات **الثروات الطبيعية المحدودة**، تصبح التنمية من خلال التطور التكنولوجي الصناعي هي السبيل الأساسي لتحقيق معدلات التنمية التي تسمح للتجارة بالحصول على عائد مجز لهذه التنمية. فالتنمية هي في الأساس، تنمية قدرة الأفراد على استغلال الموارد المتاحة في تحقيق متطلباتهم وتقاس فعالية هذه التنمية بمعدل ارتفاع الدخل القومي للفرد سنوياً، وعليه فقد تطور تعريف التنمية ليكون القدرة على استغلال الموارد العالمية لتحقيق متطلبات الأفراد على المستوى العالمي².

المطلب الثالث: المحروقات أهم موارد الطاقة حالياً

الفرع الأول: أهمية المحروقات

المحروقات تتميز عن غيرها من الموارد الطاقوية الأخرى بـمميزات أو خصائص معينة، أكسبت وأعطت للمحروقات أهمية كبيرة في سعة منفعتها، إلى جانب استمرار قدرتها التنافسية وبصورة فاعلة ومؤثرة عن بقية الموارد البديلة لها.

فالبعض من هذه المميزات أو خصائص ناجم ومرتبطة بطبيعة المحروقات ذاتها، والبعض الآخر مرتبط بكيفية استغلالها، ومن أبرز وأهم تلك المميزات هي كالتالي³:

1- الميزة التكنولوجية الفنية: وهي الميزة المرتبطة بمستوى تقدم وتطور فنيات وتكنولوجيات أساليب ومعدات استغلال المحروقات، سواء أكان في جانب عرضها أو في جانب الطلب عليها.

2- الميزة الإنتاجية أو إنتاجية العمل العالية: إن المحروقات عموماً تتميز بارتفاع إنتاجيتها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية الموارد الأخرى، وخاصة المنافسة والبديلة لها (فمثلاً إنتاجية البترول تعادل حوالي 5 أضعاف إنتاجية فحم اللجنيت)، وهذا لأنه يتفوق على باقي المصادر الطاقة من حيث ضخامة الطاقة الحرارية المولدة، تتضح هذه الحقيقة من تتبع أرقام الجدول التالي:

¹- عيسى مقيل، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2008، ص 26.

²- نذير مياح، مرجع سابق، ص 50.

³- محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 61.

جدول رقم (01): حجم الطاقة الحرارية التي تولدها بعض مصادر الطاقة عند مستوى استغلال كيلوغرام واحد من كل منها

عدد الوحدات الحرارية الناتجة	مصدر الطاقة
10000	البترول
7700	الغاز الطبيعي
7000	فحم الانثراسيت
2000	فحم اللجنيت
2800	كيلووات ساعي من الكهرباء

المصدر: فريد النجار، إدارة شركات البترول و بدائل الطاقة، ص 143.

بالإضافة لميزة ارتفاع إنتاجية المحروقات، هناك ميزة إنتاجية تتعلق بالعمل من خلال نشاطات هذه الصناعة، أي بمعنى آخر تكاليف العمل مقارنة مع رأس المال الثابت للصناعة ضعيفة نسبيا (تختلف حسب البلدان)، و لهذه الميزة آثار كبيرة ومهمة في مقدمتها اقتصادية الجانب كتخفيض متزايد للكلفة الإنتاجية إلى حدود متدنية وتزايد فائض الإنتاج والعائد الاقتصادي.

3- ميزة مرونة حركة المحروقات: تتميز المحروقات عن غيرها من الموارد الطاقوية الأخرى، بمرونة حركتها وتنقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أية منطقة في العالم، حيث تنعكس هذه الميزة على العديد من الجوانب الاقتصادية لها.

4- ميزة الاستعمال الواسع: من المحروقات عامة ومن مادة البترول خاصة ذو المنافع المتنوعة والاستعمالات المتزايدة، رغم سعة وتعدد تلك الاستعمالات، والتي تشمل مختلف جوانب حياة الإنسان إن لم تكن كلها، ومجموع النشاطات والقطاعات الاقتصادية.

وظهرت المحروقات كأهم وأكبر مصدر للطاقة المستغلة في العالم منذ بداية القرن العشرين متفوقا في ذلك على الفحم، لذلك خرجت رؤوس الأموال والخبرات من الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربي أوروبا (أكبر أسواق البترول) للبحث عن البترول في جهات متفرقة من العالم، حيث حقق قفزات كبيرة وسريعة وهذا من خلال تطور صناعة المحروقات الدولية¹. (للاطلاع على مستويات الإنتاج والاحتياطات العالمية النفطية أنظر الملحق 01 و 02).

الفرع الثاني: تطور قطاع النفط في العالم

مر قطاع النفط في مسار تطوره بمراحل عديدة، يمكن حصرها إجمالا في أربع مراحل رئيسية، لكل واحدة منها ميزاتها الخاصة²:

¹ - فريد النجار، إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة، الدار الجامعية بالاسكندرية، مصر، 2006، ص 116.

² - بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الجديد، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 2008، ص 8.

أولاً: مرحلة هيمنة الشركات النفطية الكبيرة المعروفة باسم الشقيقات السبعة؛

ثانياً: مرحلة بروز دور الأوبك؛

ثالثاً: مرحلة تراجع دور الأوبك و ظهور السوق الحرة؛

رابعاً: المرحلة الحالية والتي لا تزال غير واضحة المعالم، إذ تتميز بتجاذب القوى بين فريق المنتجين الذي يسعى إلى بعث دور الأوبك السابق في السوق النفطية، وبين فريق المستهلكين الذي يضغط من جهته للعودة إلى نظام الامتياز.

1- مرحلة هيمنة الشركات العملاقة (الشقيقات السبع): عند نهاية الحرب العالمية الأولى، كان العالم تحت سيطرة فرنسا وبريطانيا العظمى، المنتصرتين عسكرياً بلا منازع. أدرك هذان البلدان، في السنوات الأخيرة من النزاع، ضرورة ضمان تمولينهما بالبترول، لم يكن أي منهما راغباً في الارتباط بالولايات المتحدة، إلا أن استهلاك النفط للأغراض المدنية والسيارات والطائرات، وكذلك استهلاك المازوت من قبل البحرية، كانا يتزايدان باستمرار وسرعة¹.

كانت في هذا الوقت الشركات السبع الكبار The Seven Majors ، والتي كونت فيما بعد الكارتل العالمي للبترول، تسيطر فعلاً على السوق العالمية للبترول وهذه الشركات التي تعرف باسم السبعة الكبار، ويطلق عليها أيضاً The International Majors وأحياناً The Seven Sisters وهي:

- جرسى ستاندرد Jersey Standard

- بريتيش بتروليوم British Petroleum

- مجموعة رويال دتش/شل Royal Dutch-Shell Group

- حلف أويل Gulf Oil Corporation

- تكساكو Texaco Corporation

- موبایل أويل Mobil Oil Company

- وتضاف أحياناً الشركة الفرنسية للبترول Compagnie Française de Pétrole

فيصبح مجموع الشركات ثمان شركات كبرى. وعلى الرغم من أن العشرينات قد تميزت بسيطرة هذه الشركات على العرض العالمي للبترول، إلا أن هذه الفترة قد تميزت أيضاً في مرحلة أولى بالصراع العنيف بين هذه الشركات للسيطرة على مكامن البترول، وعلى اقتسام سوقه².

أدى انخفاض كمية البترول المتداولة في السوق الحرة - (Marché spot) وهي السوق التي تشبه إلى حد بعيد البورصة المالية الحقيقية، حيث تتحدد أسعار الصفقات عند التقاء السعر الأدنى الذي يكون البائع عنده مستعداً لبيع شحنة النفط مع السعر الأعلى الذي يكون المشتري مستعداً لدفعه - إلى بقاء دور هذه السوق هامشياً وقاصراً

¹ - الجانب الخفي من تاريخ البترول، جان ميشيل شارلييه، جاك دولوناي، ترجمة محمد سميح السيد، دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق، 1987، ص 35.

² - د/ منى البرادعي، مذكرات في اقتصاديات البترول، القاهرة، 2008، ص 62.

على إحداث التوازن والاستقرار في فترات الاختلال الظرفية (فائض أو عجز ظرفي)¹، وقد فسحت هذه الشروط المجال أمام الشركات النفطية العملاقة للانفراد بالقرارات الخاصة بالأسعار بحرية تامة دون اعتبار لمصالح البلدان المنتجة، وبلاستثمار بجل العوائد المالية، ولم يكن حظ الدول المنتجة المانحة للامتياز سوى ما تتفضل به هذه الشركات في شكل إتاوة أو ريع ثابت عن كل برميل نفط مستخرج، أو في شكل رسم محدد للطن من البترول يدفع للدولة بصرف النظر عن السعر الذي يباع به هذا البرميل، وقد خدمت هذه الوضعية الشركات النفطية التي أصبحت هي المستفيد الوحيد من الزيادات الحاصلة في السعر.

استمر هذا الوضع حتى مطلع الخمسينيات، وبعدها بدأ نظام الامتيازات التقليدية في التصدع تحت وقع احتجاجات الدول المنتجة، ثم إقدام هذه الدول على تأمين قطاعها النفطية، ليختفي هذا النظام تقريبا بعد الصدمة النفطية الأولى عام 1973.

2- مرحلة بروز دور الدول المنتجة وصعود الأوبك: استمر السعر العالمي للبترول الخام في الانخفاض بين عامي 1945 و 1960، فلقد أدى تناقص النفقات بالإضافة إلى دخول الشركات الجديدة في السوق البترولية، إلى تزايد مصلحة الشركات الكبرى في زيادة مبيعاتها في الأسواق.

وعلى الرغم من انخفاض السعر العالمي، وانخفاض إيرادات الدول المنتجة نتيجة لذلك، فلقد عمدت الشركات في عام 1959، إلى تخفيض الأسعار المعلنة لبترول الشرق الأوسط بنسبة 18%، وعلى الرغم من احتجاج الدول المنتجة، إلا أن الشركات عمدت إلى تخفيض جديد للسعر في أغسطس سنة 1960 بنسبة 18% أخرى.

وكان هذا هو السبب المباشر وراء إنشاء منظمة الأوبك، فلكي تحمي الدول المصدرة نفسها ضد إجراءات الشركات تجاه الأسعار المعلنة وتحمي بالتالي إيراداتها من البترول، اتفقت كل من المملكة العربية السعودية والكويت والعراق وإيران وفنزويلا في اجتماع تم في بغداد في سبتمبر سنة 1960 على إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (Opec) Organization Of The Petroleum Exporting Countless².

بدأ أقول هذه المرحلة في بداية الثمانينيات، عندما ظهرت المؤشرات الأولى المعلنة عن بداية منعطف جديد في السوق النفطية، ومن هذه المؤشرات نمو الإنتاج من خارج بلدان المنظمة وتراجع مساهمة الأوبك في الإنتاج العالمي، حتى وصلت النسبة في سنة 1985 إلى 28.5%. ورغم مبادرة المنظمة إلى فرض نظام الحصص على أعضائها بهدف تعزيز قواعد الانضباط ثم تخفيضها للسعر الرسمي من 34 إلى 29 دولارا، إلا أن ذلك لم يمنع تراجع دورها وتقلص نفوذها حتى كاد يختفي نهائيا في أزمة 1986، بعد فشل المنظمة في وقف الانهيار الكبير للأسعار، وهي الأزمة التي أكدت انتهاء مرحلة كان فيها وزن المنظمة ثقيلًا³.

¹ - بلقاسم سرايري، مرجع سابق، ص 9.

² - د/ منى البرادعي، مرجع سابق، ص 112.

2 - Jean-Pierre FAVENNEC, *Le raffinage du pétrole : Exploitation et gestion de la raffinerie* (Paris : Editions Technip, 1998), p.10.

3- مرحلة السوق الحرة: حمل المخاض الذي عاشته السوق النفطية في السبعينيات بذور مرحلة السوق الحرة التي جاءت مباشرة بعد مرحلة سيطرة الأوبك، فقد انطلقت في هذه الفترة المبادرات الأولى التي مهدت الطريق لظهور السوق الحرة في الثمانينيات، وهي مبادرات صدرت من جهتين: من جهة الشركات النفطية الكبيرة، التي لاحظت أنه ما لم تبادر بالاستكشاف في مناطق أخرى غير المناطق التقليدية، حتى وإن كان هذا الاستكشاف مكلفا، فإن دورها سيبدأ في الانحصر وستجد نفسها لا محالة منكفئة على قطاع المصب البترولي وتفقد كل أوراقها في قطاعي الاستكشاف والإنتاج. ومن جهة الدول المستهلكة التي تحركت من أجل تخفيف ضغوط السوق، حيث بدأت تخشى انقطاع التموين النفطي، وبدأت أيضا تحس بثقل الفاتورة البترولية، وعلى سبيل المثال فإن هذه الفاتورة كانت تمثل أقل من 1% من الناتج الوطني الخام بفرنسا سنة 1970، وأصبحت تمثل 4% في سنة 1980¹. أدى تفاعل كل هذه العوامل إلى توفير الشروط المناسبة لظهور سوق حرة للبترول الخام تتحدد فيها الأسعار وفق قوى العرض والطلب، خاصة وأنه لأول مرة يقع فرز واضح في السوق بين منتجين عارضين من جهة وبين مستهلكين مشتريين من جهة ثانية، وذلك بعد انكسار سلسلة الاندماج التقليدية في القطاع "من البئر إلى المضخة".

تميزت هذه المرحلة التي غطت كل فترة الثمانينيات والتسعينيات تقريبا بميل كفة ميزان القوى مرة أخرى إلى الشركات النفطية الكبيرة وإلى الدول المستهلكة، وبرز دور الوكالة الدولية للطاقة كنادي للمستهلكين، وتراجع دور منظمة الأوبك بشكل كبير، خصوصا بعد أن تجاوز إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك إنتاج المنظمة، وعرفت مستويات الأسعار نتيجة لذلك تذبذبا شديدا، حتى بلغت أدنى مستوى لها عام 1986، عندما انخفض سعر البرميل إلى ما دون العشرة دولارات².

4- مرحلة التجاذب الجديدة بين الأوبك والدول الصناعية: شهدت السوق النفطية في عام 1998 أزمة بترولية خانقة، ونزل وقع هذه الأزمة كالصدمة على الدول المنتجة وخصوصا دول الأوبك، بحيث تراجعت مداخيلها بشكل كبير، وهو الأمر الذي حفز هذه الدول من جديد على التعاون فيما بينها لإعادة الاستقرار إلى السوق وللدفاع عن الأسعار.

وفعلا، فقد مكنت القرارات اللاحقة التي تبنتها منظمة الأوبك، ومنها قرار الدفاع عن نطاق سعري تتحرك فيه الأسعار بين 22 و 28 دولار للبرميل، في إعادة التوازن إلى السوق و في رفع مداخيل الدول الأعضاء. ساهم نجاح القرارات والمبادرات التي قامت بها الأوبك في إعادة الحيوية إلى نشاط المنظمة وفي تفعيل دورها، كما ساهم ذلك النجاح في رسم معالم مرحلة جديدة تتميز بتجاذب القوى بين رغبة الأوبك في العودة والصمود ورغبة الدول

¹ -Jean-Pierre FAVENNEC, Op.cit, p.11

² - بلقاسم سرايري، مرجع سابق، ص 12.

المستهلكة الكبيرة في إبعادها عن مواقع التأثير، وهو ما يمكن استنتاجه من خلال تصاعد دعوات المطالبة بإعادة فتح قطاع المنبع البترولي أمام الاستثمار الأجنبي المباشر والدعوة المبطنة إلى العودة إلى نظام الامتيازات التقليدية. إن الخلاصة التي يمكن الخروج بها من هذا السرد التاريخي الخاص بقطاع النفط، هو أن هناك طابع دوري يسود الاقتصاد النفطي، يمكن التعبير عنه بـ "دورة البترول"، إذ كلما تنتهي مرحلة تأتي بعدها أخرى تختلف عنها تماماً، وهكذا دواليك، ما يعني أن الاقتصاد النفطي يحمل في ذاته مخاطر يستوجب فهمها جيداً واستشرافها مسبقاً قبل حدوثها حتى يمكن التصدي لها.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة فعلاً في أسعار البترول

لقد كانت آلية السوق (العرض والطلب) هي التي تحدد أسعار البترول حتى عام (1973 حرب أكتوبر)، ففي هذه الفترة أدى تزايد وتيرة الاستهلاك لهذه السلعة إلى زيادة في أسعارها وهو أمر طبيعي حسب قانون السوق، لذلك يعتبر عاملي العرض والطلب من العوامل ذات السبق التي ظهرت في سوق الطاقة¹.

الفرع الأول: مرونة الطلب و العرض على الطاقة

يعتبر التحليل باستعمال مرونتي العرض والطلب من الخصائص الهامة لفهم كيفية عمل أسواق الطاقة، ونقدمه في الشقين التاليين²:

1- أن الطلب يعتبر أكثر مرونة في الزمن الطويل عنه في الزمن القصير: من المحتمل أن تكون استجابة المستهلكين لارتفاع أسعار الطاقة ضعيفة نسبياً، ففي المدى القصير، سوف يجد المستهلكون أن تخفيض استهلاكهم من الكهرباء وزيت الوقود والبنزين بكمية كبيرة يعتبر مكلفاً حتى لو ارتفعت أسعار منتجات الطاقة ارتفاعاً حاداً، وبالطبع يمكن تبني بعض طرق توفير الطاقة والأخذ بها في الحال، حيث تتخذ مثلاً العناية الكافية لإطفاء الأنوار الكهربائية في الحجرات غير المشغولة، كما يمكن إحلال الملابس الثقيلة بدلاً من استخدام البترول والغاز في التدفئة في فصل الشتاء، ويمكن استخدام المراوح بدلاً من مكيفات الهواء في فصل الصيف، وبالرغم من ذلك فمن المحتمل أن يكون التخفيض العاجل أو الفوري في استهلاك الطاقة محدوداً بالنسبة للتخفيض المحتمل حدوثه بعد فترة زمنية أطول.

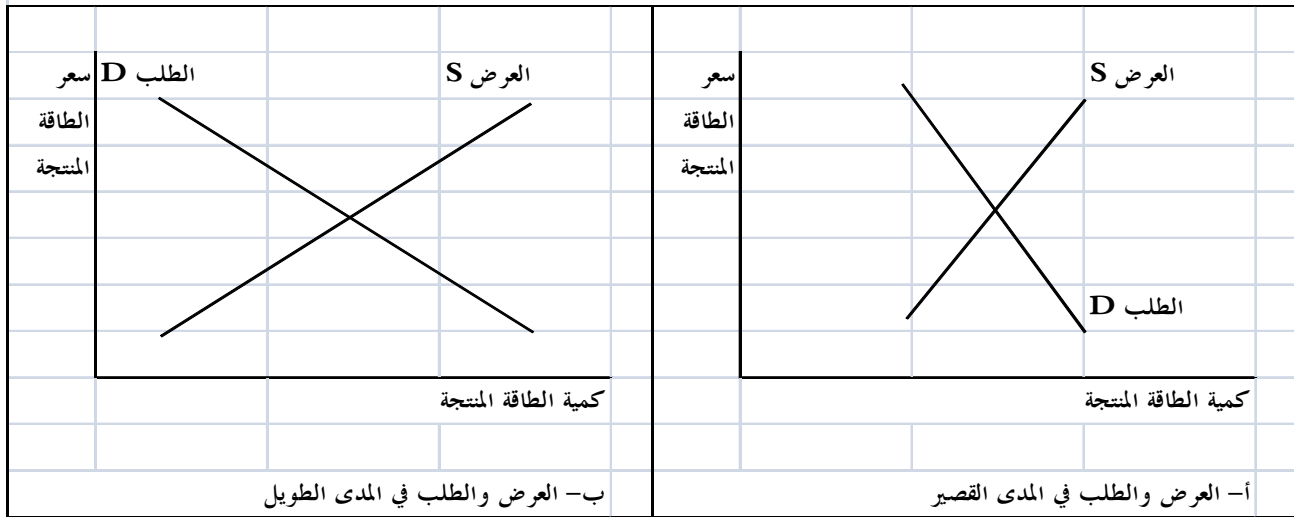
ومع مرور الوقت يمكن أن نتوقع تخفيضاً كبيراً في استهلاك الطاقة كنتيجة لارتفاع أسعارها، حيث تكون هناك عوازل أفضل في كل من المباني المنزلية الحديثة والقديمة، كما أن المباني الجديدة سوف تشيد بنوافذ قليلة ويعوازل كثيرة ومتطورة، وكلما ارتفع سعر البنزين، فإن مشترون السيارات الجديدة سوف يفضلون السيارات الصغيرة الحجم والاقتصادية في استهلاك البنزين عن تلك السيارات الفارهة ذات الاستهلاك الأكثر للطاقة، وسوف تتطور وتحسن أنظمة التدفئة والأدوات المنزلية الحديثة لتصبح ذات كفاءة أفضل في استهلاك الطاقة، إلا

¹ - <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=18979> -

² - نذير مباح، مرجع سابق، ص 56.

أن هذه التغيرات سوف تستغرق وقتاً، فقد تمر عدة سنوات قبل أن يظهر مفعول تلك التعديلات التي تقتصد في استهلاك الطاقة والتي نشأت كنتيجة لرفع أسعار الطاقة.

الشكل رقم (2): العرض والطلب في أسواق الطاقة



المصدر: جيمس جوارتيني وآخرون، الاقتصاد الجزائري، دار المريح، السعودية، 1987، ص 544.

وكما يوضح الشكل (رقم 2- أ) ، فإن الطلب على منتجات الطاقة يكون في الغالب ذا درجة عالية من عدم المرونة في الفترة القصيرة، وعلى الرغم من ذلك يجب ألا يخدعنا مظهر الارتباط الضعيف بين أسعار الطاقة واستهلاكها في الفترة القصيرة، ذلك أنه في الفترة الطويلة تكون هناك تعديلات متنوعة محتملة من أجل توفير الطاقة وذلك لتنبؤ القانون الثاني للطلب، بأن الطلب على منتجات الطاقة سيكون ذا مرونة أكبر بكثير في الفترة الطويلة من الفترة القصيرة.

2- قلة مرونة العرض بسبب الفترة القصيرة الناجمة عن طول الدورة الإنتاجية: يحتاج تطوير مصادر جديدة للطاقة - في العادة - إلى وقت طويل جداً، تأمل حالة البترول الخام، حيث تبذل منشآت البترول الرئيسية جهداً أكبر في البحث عن مخزون إضافي من البترول الخام كاستجابة للأسعار المرتفعة، ومع ذلك يجب أن يشمل البحث مساحات الأراضي التي تبشر بوجود البترول في المستقبل وتحفر فيها الآبار الاستكشافية، وتوضع معدات الإنتاج في أماكنها، وفي بعض الحالات يجب مد خطوط أنابيب جديدة، وكل هذه العمليات تستغرق وقتاً طويلاً، ما بين ثلاث إلى خمس سنوات بدءاً من وقت البحث حتى الوقت الذي يمكن فيه جلب البترول المكرر إلى السوق وحتى

إذا أمكن التعجيل بالتطوير والتسليم بعض الشيء، فإن الأسعار المرتفعة للطاقة سوف يكون لها تأثير محدود على الإنتاج في الفترة القصيرة¹.

وتؤدي الأسعار المرتفعة مع مرور الوقت إلى حدوث زيادة كبيرة في الكمية المعروضة كما يوضح ذلك الشكل (رقم 2-ب)، فالإكتشافات الإضافية ونشاطات التطوير سوف تؤدي في آخر الأمر إلى التوسع في الإنتاج، كما أن الأسعار المرتفعة سوف تحفز المهتم لضخ كميات أكبر من احتياطي الخام، حيث كان يترك ثلث كمية الزيت الخام بالبئر عند هجرها لأن ضخ هذه الكمية المتبقية يعتبر مكلفاً للغاية. وقد تزايدت الرغبة في استرداد مثل هذا الزيت الخام تدريجياً خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول، ذلك أن الأسعار المرتفعة جعلت استعادة ضخ مثل هذا البترول أمراً جذاباً، وذلك بتطوير طرق استخدام البترول مثل ملء البئر بالماء، أو حقن آبار البترول بالبخار أو المواد الكيميائية.

الفرع الثاني: عوامل أخرى مؤثرة في سعر البترول من جانب العرض والطلب عليه

1- أن الدولة المنتجة (التي تناظر المؤسسة في الصناعة) مهما كانت صغيرة الحجم، لا تنتج في ظل المنافسة التامة بل في ظل منافسة القلة، فمن ناحية لا يمكن التوسع توسعاً كبيراً في العرض والطلب على إنتاج دولة ما عند أي سعر في

الأجل القصير كما هو الحال في ظل المنافسة التامة، فلا يمكن زيادة العرض عندما ترتفع الأسعار إلا في حدود طاقة الإنتاج، ومن ناحية أخرى فإن البترول ليس سلعة متجانسة تماماً نظراً للاختلافات بين الخامات التي ترجع إلى كثافتها و محتواها الكبريتي.

2- لا يتساوى سعر الخام مع تكلفته الحدية و إيراده الحدي، عند نقطة تقاطع منحنى الإيراد الحدي مع منحنى التكلفة الحدية، وتفسير ذلك لما يلي:

3- إن هيكل صناعة البترول يفرض وجود هذا الفارق حيث يتألف هذا الهيكل من حكومات تحاول أن تنسق فيما بينها بقدر الإمكان.

4- الطبيعة الإستراتيجية للبترول حيث أنه سلعة غير قابلة للتجدد و تستنفذ بسرعة و تتمتع بمرونة و خواص تختلف عن أي مصدر آخر من مصادر الطاقة.

5- علاقة السعر بالعرض والطلب على البترول هي أضعف مما يعتقد للوهلة الأولى، فالطلب على البترول الخام هو طلب مشتق من الطلب على المنتجات البترولية المكررة و هذا ما يؤثر على الطلب، كما أنه مورد ناضب و غير قابل للتجدد و هذا ما يؤثر على العرض².

الفرع الثالث: عوامل تساعد على تحديد السعر العادل للبترول

1- جيمس جوارتي، الاقتصاد الجزئي، ترجمة: محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريح، الرياض 1987، ص 544.

1- <http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=9532&article=331005>.

يمكن تلخيص هذه العوامل في التالي¹:

- 1- تكلفة إنتاج البترول: ويقصد بها التكلفة المتوسطة، أي حصة كل برميل من التكاليف الثابتة الناجمة عن استكشاف وتطوير حقول البترول إلى حين بداية الإنتاج، بالإضافة إلى حصة التكاليف المتغيرة.
- 2- مقابل الاستنفاد: بمعنى أن يضاف إلى تكلفة الإنتاج مبلغا إضافيا مقابل استنفاد الاحتياطات الحالية للبترول، وجدير بالذكر أن عنصر الاستنفاد وإن كان يتغير من حالة لأخرى، ورغم تباين الثروات البترولية للدول الأعضاء، إلا أنه إذا ما أريد اتخاذ هذا العنصر في حساب الأسعار، فيجب اعتبار احتياطات دول الأوبك ما لو كانت خزانة واحدا، وذلك حتى لا يقل اهتمام صانعي القرار في السعودية مثلا عن اهتمام الجزائر التي لديها احتياطات متواضعة.
- 3- الحافز: يتعين أن يتضمن السعر العادل للبترول بالإضافة إلى ما سبق عنصرا يعتبر كحافز لاستكشاف وتطوير حقول جديدة للبترول، فهذا الحافز يعتبر مبررا لزيادة الاستثمارات بهدف زيادة الاحتياطات من ناحية ورفع مستوى الاستعادة من الحقول الموجودة من ناحية أخرى.
- 4- الصفقات الخاصة للبترول: فالتوسع في استخدامات البترول، إذا ما قورنت بمصادر الطاقة البديلة، تبرر إدخال عنصرا إضافي إلى السعر يساعد نسبيا في تخفيض استهلاك البترول كوقود ويحافظ بقدر الإمكان على الاحتياطات البترولية للاستخدامات التي لا يمكن استخدام مصادر الطاقة الأخرى فيها بنفس القدر من الكفاءة.
- 5- التعويض عن التضخم المالي وتقلب أسعار العملات: إن التضخم وتقلب أسعار العملات قد كلف الدول المصدرة للبترول كثيرا. بمعيار تأكل القوة الشرائية لاحتياطاتها، وعلى ذلك فهذه الدول لا ترى داعيا للتوسع في إنتاجها إلى حد تراكم الفوائض المالية البترولية ثم بعد ذلك تجد أن هذه الفوائض قد انخفضت قيمتها الحقيقية بسبب التضخم وانخفاض قيمة الدولار، بالإضافة إلى التمييز في أسعار البترول يبرر في نظر منتجي ومصدري البترول أن تتوازى أسعار البترول مع أسعار وارداتهم من دول منظمة OCDE .
- 6- تأمين احتياجات التنمية: يتطلب السعر العادل للبترول أن يؤمن هذا السعر العوائد المالية التي تحتاج إليها التنمية الاقتصادية في الدول المصدرة للبترول، على أن يكون تحقيق هذه التنمية خلال فترة زمنية لا تتجاوز الموارد البترولية المتاحة في هذه الدول، ومعنى ذلك أن أسعار البترول يجب أن تكون من مرتفعة بحيث تسمح بتراكم العوائد المطلوبة للتنمية، مأخوذ في الاعتبار طول عملية التنمية ومحدودية عمر البترول، واعتماد معظم الدول المصدرة للبترول على هذه العوائد كمحرك لعملية التنمية. إن من شأن السعر العادل للبترول أن يتيح البحث الجدي عن مصادر الطاقة البديلة و تطويرها ما يستوجب مشاركة معظم دول العالم، لتجنب أزمة في الطاقة، كما أن هذا السعر يؤدي إلى الانضباط في استهلاك البترول، و بالتالي تباطؤ الاستنفاد، هذا بالإضافة إلى تحقيقه نوعا من الأمن الاقتصادي للدول المصدرة ويجنبها مغبة الاعتماد المفرط على الدول الصناعية.

¹ - محمود يونس، العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام، الدار الجامعية، بيروت 1986، ص 30.

- أقرت اتفاقية طهران التي أبرمت بين أوبك وشركات البترول العالمية في 1971 مبدأ ارتفاع الأسعار بـ 2.5% سنويا لمواجهة التضخم، كما أقرت مبدأ زيادة 5 سنتات كعلاوة خاصة كون البترول ثروة ناضبة يتسارع نضوبها بازدياد الطلب عليها، وكانت السنتات الخمسة في اتفاقية طهران تعادل 2.5% من السعر البترولي الذي كان يراوح حول دولارين للبرميل، وبذلك يصبح معدل الزيادة السنوية التي اعتمدها اتفاقية طهران 5% سنويا، ومع أن اتفاقية طهران لم تعد سارية إلا أن مبدأ الزيادة السنوية لمواجهة التضخم و نمو الطلب على البترول، مازالا يصلحان أساسا لتدرج السعر حفاظا على قيمته الحقيقية.

- أقرت اتفاقية جنيف الأولى مبدأ تصحيح سعر البترول طبقا لما يطرأ على قيمة الدولار الذي يستخدم لتسعير البترول من تغيرات في مواجهة عدد من العملات الرئيسية، وبمقتضاها زادت الأسعار بنحو 8.5% اعتبارا من جانفي 1972 عقب صدور قرار تعويم الدولار في أوت 1971 وما تبعه من تخفيض في قيمته رسميا في ديسمبر 1971.

- أبرمت اتفاقية جنيف الثانية في جوان 1973 بعد التخفيض الثاني لقيمة الدولار في فيفري 1973، حيث زادت بمقتضاها الأسعار بنحو 11.9% مع تصحيحها شهريا تبعا لتقلب العملات¹.

المطلب الخامس: الاقتصاد الجزائري الريعي

يعتمد الاقتصاد الجزائري على الريوع الطاقوية أساساً التي يختلف فيها أغلب الاقتصاديين في تصنيفها الاقتصادي، ومن خلال صناعة المحروقات الدولية، قد تحقق الجزائر خاصة أهدافها من خلال تاريخ الوقائع الذي شهدته في ظل التحولات التي شهدتها ومازال يشهدها العالم. لذا سنحاول التطرق إلى الثنائية: الريوع الطاقوية، المرجعية التاريخية للمحروقات الجزائرية.

الفرع الأول: الريوع الطاقوية في النظرية الاقتصادية

سنحاول إلقاء نظرة شاملة وموجزة من خلال هذه النقطة، على مختلف آراء المدارس وبعض الاقتصاديين الذين تكلموا على خصائص الريع الطاقوي²:

1- عند المدرسة الكلاسيكية: طور الكلاسيك بفضل نظرية الريع العقاري، التفكير في مجال الموارد الطبيعية في نظرية آدم سميث (Adam Smith) حول القيمة القائمة على تكلفة الإنتاج، وأن سعر الموارد المنجمية يمثل القيمة النقدية لها.

وأما نظرية دافيد ريكاردو (David Ricardo) فقد فرقت بين السلع التي يعاد إنتاجها والتي لا يعاد إنتاجها، وأكد أن وجود الريع كان نتيجة تنوع واختلاف الأراضي.

¹- مكي البرادعي، مرجع سابق، ص 127.

²- حكيمة حليمي، الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الاسعار والعوائد النفطية، مذكرة الماجستير، جامعة قلمة، 2006، ص 18.

واعتبر ريكاردو أن الربح هو ربح تفاضلي وليس نقدي، ولكن نظرية (القيمة - العمل) هي التي توضح الأسعار وتعطي قيمة نقدية لهذا الربح، الذي يساوي تكلفة إنتاج آخر كمية منتجة اجتماعيا والضرورية لتلبية الطلب.

2- عند الاقتصادي كارل ماركس (Carl Marx) : في مجلدات ماركس مسألة نوعية الموارد الطاقوية يتم اعتبارها مثل الأرض، إذ لم يتطرق في تحليلاته إلى مشكل الموارد المنجمية، وأخذ كمثال منبع الماء، فالطاقة المستخرجة يتم احتكارها من قبل مالك الأرض، ولهذا فندرة الموارد الطاقوية مرتبطة بندرة الأرض، واستنتج ماركس بذلك أن قوانين تكوين أسعار الطاقة ذات الأصل المنجمي، مرتبطة أساسا بأسعار المواد الزراعية. وأما فيما يتعلق بتعريف الربح، فقد اتبع ماركس ميكانيزم ريكاردو في تعريفه للربح التفاضلي، واعتبره موجودا في الأرض والمناجم، إلا أنه ابتعد عن تحليل ريكاردو للشروط المتعلقة بهذا الربح خاصة فيما يتعلق باستغلال العمل.

ولا يقتصر ماركس على تعريف الربح التفاضلي فحسب، بل يتحدث أيضا عن الربح العقاري المفسر بالملكية العقارية بسبب حقوق الملكية، ولكن مع استغلال الملاك للعمال الزراعيين. ويوجد لماركس ريعا آخر هو الربح المطلق، والذي يفسر في الزراعة بتنظيم رأس المال، إلا أن صلاحيته في الطاقة لم يتم التأكد منها، وعلى هذا الأساس فإن الصناعات الاستخراجية تحتوي على توظيفات رؤوس الأموال أكبر من المتوسط وهذه النقطة مهمة بالنسبة للطاقة.

ويؤكد ماركس أن الربح ليس هو سعر الإنتاج ولا قيمة السلع، ولكنه يحدد الطلب والقدرة الشرائية للمستهلكين، فيسمح بذلك هذا الربح الاحتكاري برفع سعر السوق إلى ما فوق سعر الإنتاج في الأسواق التي تتميز باحتكار الشركات والدول للموارد، وعليه فماركس عند إعطائه لمفهوم الربح المطلق والمطبق على الموارد الطبيعية، يسمح بإعطاء أهمية كبرى للطلب في تحديد سعر بعض السلع.

3- عند المدرسة النيوكلاسيكية: يعتبر جون باتيست ساي (J-B SAY) أكبر رواد نظرية (القيمة-المنفعة-الندرة) وهو من الكلاسيك، إلا أن أفكاره كانت أساس لمنطلق المدرسة النيوكلاسيكية. لقد اعتبر ساي (Say) أن هناك عناصر طبيعية تدخل في عملية الإنتاج، وتؤدي عملا يطلق عليه بالخدمة الإنتاجية للعناصر الطبيعية، وأمكن من خلال ذلك إدخال مصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة (الطاقة الناضبة) في تعريف العناصر الطبيعية.

وقد أفقر مفهوم الندرة المطبق عند النيوكلاسيك على كل السلع وكل عوامل الإنتاج فائدة تحليل المصادر الناضبة، هذه الوضعية أدت بـ ليون ولراس (Leon Walras) إلى اعتبار أن الأرض تشبه رأسمال إنتاجي له دخل الملكية يسمى "بالربح العقاري".

إن تشبيه الأرض برأس المال فكرة أخذ بها النيوكلاسيك، وخصوصا ألفريد مارشال (Alfred Marshall) وهو الاقتصادي الوحيد الذي أدخل للتحليل الاقتصادي فكرة عدم تحديد الإنتاج الفيزيائي للمصادر المنجمية، إن

استغلال أي أرض لا يؤثر على العمق، بينما استغلال منجم يؤثر على السطح، ونتيجة ذلك فسعر كراء المنجم لا يمكن حسابه مثل سعر كراء الأرض.

ويميز مارشال بين الريع (سعر كراء الأرض) وبين الإتاوة التي تفسر الموارد الناضبة وتعطي ليس فقط سعر الإنتاج، ولكن أيضا تكلفة استغلال الحقل، ويميز أيضا بين تكوين رأس المال في المدى القصير والمدى البعيد، وبفضل هذا التمييز استطاع مارشال الربط بين مفاهيم الكلاسيك والنيوكلاسيك، والتي دعمت بذلك أهمية هذا الكاتب في تحديد مفهوم أسعار الطاقة.

كما عرف تحليل ريكاردو للأرض والريع من جهته تطورا ملحوظا، وتظهر بالتحديد عند سرافا (P.Sraffa) أفكار أساسية تتعلق بالمصادر المنجمية، فالأرض والموارد المنجمية المستعملة في الإنتاج هي عوامل إنتاج ليست أساسية عنده، وعلى هذا الأساس فهي تدخل في تشكيل سلع أخرى واستنتاجا فإن أسعارها لا يمكن تحديدها مثل بقية السلع الأخرى، ولكنها تكون شيئا خاصا (للريع).

4- في العصر الحديث (مرحلة الانفتاح الاقتصادي): وهنا يمكن التعرض لهذا المفهوم من قبل بعض المفكرين:

أ- حسب مفهوم Hottelling وأتباعه: لقد طرح عدة تساؤلات تبقى صالحة حتى الوقت الحاضر وهي:

• كيف يتم تحديد قيمة أحد المناجم؟

• وما هو المستوى الأفضل في حالة المنافسة الكاملة أو في الاحتكار؟

وهو يعتبر أن الموارد الطبيعية سلعا وليست عوامل إنتاج، ولهذا فهو لا يأخذ بعين الاعتبار تكاليف الاستخراج، وحدد ما يطلق عليه نموذج هوتلينج.

ب- O.de la Gradville: لقد أخذ هذا الأخير تكاليف الاستخراج بعين الاعتبار، وهذا ما سمح له بوضع قاعدة أقرب من القاعدة السابقة، وهي سعر المناجم يساوي مجموعة تكاليف الاستخراج وسعر الموارد في الأرض التي تقيم حسب قاعدة Hottelling .

ج- حسب كل من: Fourgean, Nordhous, G.Heal: وهم مجموعة من المفكرين الذين أدخلوا متغير التكنولوجيا في تحديد أسعار الطاقة، حيث اعتبر هؤلاء المفكرين أن وجود تسلسل في الأسعار مرتبط بتغيرات تكنولوجية.

ولقد أعطت الأزمة البترولية 1973 أهمية لاقتصاديات الطاقة وبصفة أخص أسعار المحروقات، فتحدد أسعار الطاقة عن طريق العرض والطلب يفترض وجود فرضيات أساسية في تكوين الأسعار المختلفة، فإما أن نفرض أن البترول سلعة حيث يطبق بعض المفكرين القواعد العادية لتحديد الأسعار، وإما البترول سلعة إستراتيجية لا تسمح لميكانيزم السوق العمل بطريقة عادية، ويبقى التفكير في الحالة الأولى اقتصاديا بحثاً، بينما في الحالة الثانية تبقى المفاهيم الجيوسياسية مسطرة و يصبح البترول سلاحاً¹.

¹ - حكيمة حليمي، مرجع سابق، ص 20.

الفرع الثاني: الجزائر ريعية الاقتصاد

لقد بدأ استخدام مصطلح الدولة الريعية منذ بداية القرن العشرين، وهو مستوحى من كتابات كارل ماركس التي تناولت مبدأ الرأسمالية الريعية، والدولة الريعية ليست بحاجة إلى أن تكون غنية بالموارد الطبيعية لتكون ريعية بل يمكن أن تسمى دولة ريعية إذا ما أقرضت أو بادلت أو تنازلت ولو بشكل مؤقت عن ميزات موقعها الجغرافي أو السياسي مقابل الحصول على ريع من دول أخرى، وعادة ما يأتي هذا الريع على شكل مساعدات وهبات أو قروض ميسرة، فتتساوى بذلك في الريعية مع تلك التي باعت مواردها الطبيعية مقابل دخل¹.

في حين تطلق صفة الدولة الريعية من البترول أو الغاز على بلد ما عندما:

- يكون منتجاً ومصدراً صريحاً لكميات هامة من المحروقات (البترول الخام أو الغاز)، كمادة أولية مهيمنة على الصادرات؛

- يعتمد الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم بصفة أساسية على ريع البترول أو الغاز؛

- يعتمد من أجل استغلال المحروقات في جميع مراحله (استكشاف، استخراج و نقل...) بصفة كبيرة على تقنيات الشركات العالمية، أي دولة تفتقر إلى التطور التكنولوجي؛

فعنصر إنتاج البترول وتصديره لا يعطي صفة "الدولة البترولية"، لأن هناك دولا منتجة ومصدرة للبترول أو الغاز ولا تعتبر دولا نفطية، مثل النرويج وهولندا وروسيا، لأن اقتصادياتهما قائمة على تنوع النشاطات الاقتصادية وتتحكم في تكنولوجيا الاستغلال، ولذلك فالجزائر بهذه الصفات تعتبر إحدى الدول البترولية، وهي أيضا أحد أعضاء منظمة الأوبك النشطين، مع أن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية متنوعة يمكن أن تشكل روافد قوية للاقتصاد الوطني إلى جانب ثروة البترول.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النفط الجزائري وبيان واقعه الحالي

يحتاج بيان الواقع الحالي لقطاع النفط الجزائري إلى إعطاء لمحة تاريخية عنه ومراحل تطوره ثم إبراز لأهم المؤشرات الدالة على أداء القطاع في الاقتصاد الوطني، وسوف يتم طرح أبرز المجالات التي استثمرت فيها الدولة عوائد وفوائض المحروقات، وبناء على ذلك سيقدم المبحث في ثلاث نقاط:

- مفاهيم عامة حول النفط الجزائري؛

- الواقع الحالي لقطاع المحروقات في الجزائر؛

- إدارة الحكومة لعوائد المحروقات.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط الجزائري (لمحة تاريخية عن القطاع)

إن دراسات اقتصادية كثيرة قد تناولت مسار تطور قطاع المحروقات في الجزائر، وكشفت أنه كان متطابقا إلى حد بعيد مع التحولات الدولية في قطاع المحروقات، وبينت أن العوامل الخارجية كانت المحدد الأساسي في كل

¹ - يوسف منصور، حول الدول الريعية، على الموقع: www.alarabalyawm.com.

التغيرات التي حدثت من قبل، وأن النية في تكييف القطاع مع المحيط الاقتصادي الدولي، كان دائما الهدف وراء كل مشاريع التغيير والإصلاح السابقة التي قامت بها الجزائر.

الفرع الأول: تاريخ البترول في الجزائر

يرجع اكتشاف البترول في الجزائر إلى البدايات الأولى من القرن العشرين، حيث بدأت محاولات التنقيب عن النفط في الإقليم الغربي من منطقة غيليزان وتم حفر بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات بترولية على سطح الأرض، مثل بئر تليوانيت (جنوب غرب غيليزان)، وواد قطرين (جنوب سور الغزلان)، هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث والتنقيب.

في عام 1946، اكتشفت شركة بترول الصور الفرنسية¹ أول حقل بترولي في واد قطرين، ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952، وحينئذ بدأ الاستغلال البترولي واندفعت الشركات سعيا وراء الحصول على امتيازات للبحث والتنقيب. ومن هذه الشركات "الشركة الوطنية للبحث واستغلال بترول الجزائر" (السينريال) وشركة "أبحاث واستغلال بترول الصحراء" (الكرايس) وهما شركتان فرنسيتان منحت لهما 24 رخصة تغطي مساحة 327 ألف كلم²، بالإضافة إلى شركات أمريكية وبريطانية وإيطالية ظلت تتابع أبحاثها إلى أن عثرت على حقل إيجلس عام 1954 وحاسي مسعود وتيقنتورين في 1956 وزارزتين. بدأ الإنتاج البترولي يتزايد منذ اكتشاف هذه الحقول ثم توالى الاكتشافات، وبدأ الإنتاج والتصدير والذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة 1969¹.

الفرع الثاني: الدور الاقتصادي لشركة سوناطراك

مصدر دخل الدولة من البترول هو ما يمثل رابطة مالية مباشرة أي ما تحصل عليه الدولة من عوائد ورسوم نتيجة الاستغلال المباشر للثروات البترولية، وتوجد روابط مالية غير مباشرة تتمثل فيما تنفقه الشركات من أموال في السوق المحلي على شكل مرتبات ومشتريات وعقود مقاولات.

ولكسر الاحتكارات الأجنبية للأنشطة البترولية، صدر المرسوم 491/63 بتاريخ 1963/12/31² يقضي بإنشاء "الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها" وهي اختصارا "سوناطراك" وقد حدد المرسوم أهدافها التالية:

- القيام بالدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات؛
- بناء وسائل النقل؛
- شراء وبيع المحروقات؛
- الحصول على التراخيص البترولية وتوقيع الاتفاقيات لانجاز كافة المشروعات المتعلقة بالبترول؛
- تنفيذ العمليات العقارية وغير العقارية المتعلقة بالشركة.

¹- يسري محمد أبو العلا، نظرية البترول، دار الفكر الجامعي، ص 436.

²- المرسوم رقم 491/63، الجريدة الرسمية رقم 83، الصادرة بتاريخ 64/01/28.

وصدر المرسوم رقم 292/66 بتاريخ 1966/11/22 ليعدل من النظام الأساسي لشركة سوناطراك، ويجول دورها من مجرد الناقل والبائع للمنتجات إلى دور المسؤولية الكاملة في مباشرة النشاط البترولي بالإقليم الجزائري، وأصبحت تدعى بموجب هذا المرسوم الشركة الوطنية للتنقيب عن المحروقات وإنتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها. ويشمل نشاط الشركة ما يلي¹:

- إنشاء المؤسسات اللازمة للتكرير وكذلك أي صناعة أخرى مشتقة من المحروقات؛
 - توزيع المحروقات داخل وخارج الجزائر؛
 - النيابة عن الدولة الجزائرية فيما يتعلق بالقطاع البترولي؛
 - القيام بسائر العمليات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة طالما تتعلق بنشاط الشركة البترولي.
- وعلى إثر هذا التوسع بنشاط الشركة، صدر قرار للحكومة الجزائرية يقضي برفع ميزانية الشركة من أربعين مليون دينار إلى أربعمئة مليون دينار.
- وبفضل نشاط سوناطراك، أصبحت هذه الأخيرة تحتل المرتبة الأولى من بين الشركات الوطنية للبلدان المصدرة للبترول والمرتبة العاشرة من بين الشركات العالمية المنتجة للبترول.
- ومنذ قرارات التأميم سنة 1971، أصبحت الشركة الوطنية المسؤول الوطني الوحيد بالجزائر عن كافة عمليات إنتاج واستثمار البترول، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي².

الفرع الثالث: تأميمات المحروقات الجزائرية

إن التجربة الجزائرية في التأميم، هي أول تجربة كبرى يخوضها بلد عربي تجاه الاحتكارات البترولية، ولهذه التجربة أهمية خاصة للبلدان العربية وبلدان العالم الثالث لكسر أسطورة الكارتل العالمي والتشكيك في إمكانية الوقوف أمامه، وأصبح أكثر ما تخافه دول الاستعمار هو سريان عدوى التأميم من بلد لآخر، وإن قوة المثل الذي أعطته الجزائر سيؤدي إلى فتح عيون وتوعية الكثير من شعوب البلدان النامية.

ولقد عملت الجزائر في بداية السبعينات على تأميمات في قطاع المحروقات، حيث مرت عملية التأميم بمرحلتين:

1- التأميمات الجزئية: بدأت حركة التأميم بشبكة البيع التابعة لشركة بريتش بترولיום (BP)، ثم بفرض رقابة الدولة على شركتين أمريكيتين للتوزيع والتكرير إيسو وموبيل أويل (mobil oil,esso) عام 1967. وفي 13 ماي 1967، صدر أمر يقضي بالتأميم الكامل للشركات الأجنبية التي تعمل في مجال التسويق والتخزين والنقل، وفي جوان ونوفمبر عام 1970، صدرت قرارات تقضي بتأميم الشركات الأجنبية (باستثناء الفرنسية) العاملة في مجال إنتاج البترول، ولم يستثنى من هذا القرار غير شركة جيبي التي وافقت على شروط الجزائر. وبهذه التأميمات، ارتفعت حصة سوناطراك من الإنتاج البترولي إلى 31%.

¹ - المرسوم رقم 292/66، الجريدة الرسمية رقم 88، الصادرة بتاريخ 66/10/14.

² - بلعيد عبد السلام، الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، دار بوشان للنشر، الجزائر 1990، ص 49.

2- التأميمات الشاملة: لم يبق في الواقع غير صدور قرار بالتأميم الشامل للصناعة البترولية بعد المفاوضات المستمرة بين فرنسا والجزائر، عندئذ اتخذ قرار بتأميم منابع الغاز الطبيعي وإلغاء عقود الامتياز. وقد منح القانون الذي صدر بتاريخ 1971/02/24، والذي ينص على أن شركة سوناطراك الوطنية يكون لها دور المنفذ الرئيسي لجميع العمليات البترولية، ورفع نسبة مشاركتها إلى 51% على الأقل، وإلزام الشركات المختلطة على جعل مقرها الرئيسي بالجزائر¹.

المطلب الثاني: الواقع الحالي لقطاع المحروقات في الجزائر

يحتل القطاع النفطي موقعا متميزا في الاقتصاد الجزائري، وهذه المكانة هي نتيجة منطقية لطبيعة تطوره التاريخي، وطبيعة نشاطه والدور المنوط به، ويمكن إدراك هذا الدور من خلال المؤشرات التالية:

الفرع الأول: هيكل الإنتاج

يشير الناتج المحلي الخام إلى جميع السلع والخدمات المنتجة محليا سواء كان المنتج جزائري أو أجنبي، فهو يتضمن الصادرات بإعتبارها منتوجات محلية ويستبعد الواردات بإعتبارها منتوجات خارج الوطن، وبذلك يمثل PIB مؤشر ذو أهمية كبيرة يمكن من خلاله قياس معدل نمو الإقتصاد الجزائري ومعرفة الوضعية الحقيقية للإقتصاد²، ويمكن معرفة مدى مساهمة وارتباط الناتج المحلي الخام بعائدات القطاع النفطي من خلال معطيات الجدول التالي:

جدول رقم (02): موقع القطاع النفطي في بنية الناتج المحلي الخام

القطاع (%)	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
محروقات	39,20	33,89	32,55	35,68	37,94	44,70	46,30	43,70	45,10	31,00	34,70
فلاحة	8,40	9,67	9,19	9,69	9,18	7,70	7,70	7,60	6,60	9,30	8,40
صناعة معملية	7,05	7,34	7,18	6,55	6,05	5,30	5,10	5,10	4,70	5,70	5,00
إدارة معملية	10,30	11,08	11,00	10,51	10,39	8,50	8,30	8,50	9,80	12,20	13,50
أخرى	35,05	38,02	40,08	37,57	36,44	33,80	32,60	35,10	33,80	41,80	38,40

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2006، 2010

نرى من خلال معطيات الجدول أعلاه الموقع الرئيسي الذي يحتله قطاع المحروقات في بنية الناتج المحلي الخام، حيث وصلت نسبة المساهمة كأعلى تقدير إلى 46.30% سنة 2006، وفي العموم هي لا تنزل تحت نسبة 30% مما يبين الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على عوائد النفط.

الفرع الثاني: الصادرات

شكلت المحروقات 97.14% من الصادرات الإجمالية للجزائر لسنة 2010. بمبلغ قدره 55.04 مليار دولار، وهذا

¹ - يسري محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص 475.

² - زغيب شهرزاد، حلبي حكيمة، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، العدد التاسع.

يعني أن باقي الصادرات لا تمثل إلا 2.86% بقيمة تقدر بـ 0.969 مليار دولار موزعة على النحو التالي¹:

جدول رقم (03): هيكل الصادرات غير النفطية لسنة 2010

النسبة	المبلغ (مليون دولار)	المواد
31,58%	306	التموين
17,03%	165	مواد أولية
44,79%	434	مواد نصف مصنعة
0,10%	1	معدات زراعية
2,79%	27	معدات صناعية
3,51%	34	سلع إستهلاكية
0,21%	2	مواد أخرى
100,00%	969	المجموع خارج الخروقات

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010.

تبرز أرقام الجدول عدم فعالية القطاعات غير النفطية وضعف تنافسيتها، وهذا ما انعكس على تكوين الاحتياطيات من العملات الأجنبية. فبالرغم من مستواها الذي ما فتئ يتعزز من يوم لآخر، فهي في النهاية وليدة القطاع النفطي، وهذا يعني أن أي اختلال على مستوى السوق النفطية يجد انعكاسا له على مستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية، وهو أحد العوامل التي تجعل السلطات غير قادرة على الاعتماد عليها في دعم قيمة الدينار أمام العملات الأخرى، كونها لا تستند على عوامل مستقرة، وبالتالي بإمكانها أن تندهور، ويعزز ذلك إمكانية استنزافها بفعل التحويلات العكسية لرؤوس الأموال المترتبة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات الخدمات غير القابلة للتصدير (قطاع الاتصالات)، في حين أن أرباحها قابلة للتحويل². والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (04): تطور الاحتياطيات من العملات الأجنبية في الجزائر

السنة	2002	2003	2004	205	2006	2007	2008	2009	2010
بالقيمة (مليار دولار)	23,10	32,92	43,11	56,18	77,78	110,18	143,10	148,91	162,20

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010.

يبرز لنا الجدول السابق التطور الكبير الذي عرفه الاحتياطي الجزائري من العملات الأجنبية، حيث انتقل من 23.1 مليار دولار سنة 2002 إلى 162.2 مليار دولار سنة 2010، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة.

¹ - التقرير السنوي لبنك الجزائر 2010.

² - قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والنفط، فرص أم تهديدات، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 2008، ص5.

يدير بنك الجزائر هذا الاحتياطي من العملة الصعبة بطريقة مبهمة، فمن المعلوم أن هناك جزء كبير من هذا المبلغ خارج النفط والغاز استثمار في سندات أمريكية، وهو ما قد يعرض هذه الأموال للخسائر، فالأداء الحقيقي مع اخذ التضخم بعين الاعتبار للخزينة الأمريكية يسجل استمراره في اتجاه الانخفاض (10% في منتصف الثمانينات، وانخفض إلى 4% في سنة 2000)، وقد كان سلبيا حتى في أوج الأزمة الاقتصادية العالمية بين عامي 2008 و 2009 حيث بلغ (-2%)، ثم اخذ في الانتعاش سنة 2009 حتى وصل إلى (+6%)، هذا الأداء اخذ في التراجع بعد سنة 2010 وهو الآن في حدود الصفر.

وعلى الرغم من تحذيرات الخبراء، الحكومة الجزائرية ترفض تغيير استراتيجيتها الاستثمارية بخصوص احتياطي النقد الأجنبي، وفي بداية 2010 كان هناك خلاف علني بين فريقين في الحكومة الجزائرية، وهو الخلاف الأول من نوعه، حيث يرى الأول أنه يجب استثمار جزء من الاحتياطي في تمويل الاستثمارات داخل البلاد، والثاني يدافع عن الوضع الراهن.

ولم تقم الحكومة بإحداث صناديق سيادية للثروة الجزائرية للاستثمار في الأسهم في الشركات بالخارج، وبالمقارنة، نجد أن دولة قطر وهي أكبر دولة مصدرة للغاز، لا تتجاوز 18.72 مليار دولار من احتياطي العملة الأجنبية، غير أن البلد يستثمر هذه الأموال في صناديق سيادية، ولديها الآن عشرات المليارات من الدولارات في أوروبا واسيا والولايات المتحدة الأمريكية¹.

الفرع الثالث: التشغيل

بالرغم من أهمية مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الخام، فإن قطاع الطاقة والمناجم مجتمع لا يساهم في التشغيل إلا في حدود 3% من مجمل الأيدي العاملة، وهذا راجع لكون القطاع يعتمد في الأساس على تكنولوجيات كثيفة رأس المال، مما يجعل قدرته على استيعاب الأيدي العاملة محدودة. وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (05): مساهمة قطاع الطاقة والمناجم في التشغيل

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
السكان المشغولون بالآلاف	5462	5741	5976	6222	8869	6771	7002	9472	9736
عمال قطاع الطاقة والمناجم	192339	197836	197836	204717	210280	213288	221281	226549	231817
النسبة	3,52	3,45	3,31	3,29	2,37	3,15	3,16	2,39	2,38

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010. - موقع وزارة الطاقة والمناجم.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول، ارتفاع عدد عمال قطاع الطاقة والمناجم من 192339 عامل سنة 2002 إلى 231817 عامل سنة 2010، وهذا توازيا مع الارتفاع الملحوظ في عدد السكان المشغولون، والذي بدوره

¹ - تاريخ التصفح: 12/04/60. <http://zenatanews.unblog.fr/2011/07/28/1610-11/>

ارتفع من 5462000 عامل سنة 2002 إلى 9736000 عامل سنة 2010، وهذا ما يفسر ثبات نسبة عمال القطاع عند 3% تقريبا.

أما فيما يخص البطالة، فقد شهدت هذه السنوات تحسن ملحوظ في معدلاتها التي انخفضت من 29,2% سنة 1999 إلى 23,7% ثم إلى 17,7% سنتي 2003 و2004 على التوالي، في حين بلغت نهاية سنة 2010 حوالي 10%، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط الذي أتاح للجزائر فرص كبيرة لتمويل استثماراتها المحلية من جهة، أو استقطاب استثمارات أجنبية خاصة لهذا القطاع من جهة أخرى¹، في حين وصلت عملية التشغيل إلى 264000 منصب سنة 2010²، وما يمكن الإشارة إليه، أنه أمام النمو الديمغرافي المتزايد وسلسلة الخصخصة والشراكة المتواصلة تبقى معدلات البطالة مهددة بالارتفاع، خاصة وأن الفوائض البترولية لم يحسن استغلالها في إحداث تنمية مستدامة.

الفرع الرابع: الجباية

تشكل الجباية النفطية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة، وتتوقف وضعيتها على مستوى أسعار النفط وسعر الدولار الأمريكي، فلما انخفضت أسعار النفط في سنة 1998، تراجعت وضعيتها الميزانية العامة للدولة، ولما انتعشت الأسعار انتعشت الميزانية. ويمكن معرفة ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (06): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة

السنة	2001	2002	2003	2004	2005
الاجباية البترولية(مليار دج)	1 001,40	1 007,90	1 350,00	1 570,70	2 352,70
الايرادات العامة(مليار دج)	1 505,50	1 603,20	1 974,40	2 229,70	3 061,70
النسبة	66,52	62,87	68,38	70,44	76,84
السنة	2006	2007	2008	2009	2010
الاجباية البترولية(مليار دج)	2 799,00	2 796,80	4 088,60	2 112,70	2 905,00
الايرادات العامة(مليار دج)	3 639,80	3 687,80	5 190,50	3 676,00	4 379,60
النسبة	76,90	75,84	78,77	57,47	66,33

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010.

¹ - زغيب شهرزاد، حليمي حكيم، مرجع سابق، ص 22.

² - www.ons.dz

لقد وصلت الجباية البترولية إلى مستوى 76% من مجموع الإيرادات لسنة 2005، الأمر الذي يعكس وضعية الجباية العادية التي لا تمثل إلا في حدود 10% من الناتج المحلي الخام، وهو ما يكفي بالكاد لتغطية أجور عمال الوظيف العمومي. ويعكس هذا الوضع:

- ضعف التشريع والإدارة الضريبية، إذ يقوم التشريع الضريبي على مجموعة من القوانين التي كتبت بصياغات ضعيفة ومفككة، تفسح المجال لتفسيرات وتأويلات متباينة، وتساعد على التهرب، مما جعلها تفقد فعاليتها واستجابتها للحاجات والأغراض المالية الحديثة؛
- عدم استقرار النظام الضريبي، والذي كثيرا ما تميز بكثرة التغييرات؛
- ضعف العدالة الضريبية، حيث يتميز النظام الضريبي الجزائري بابتعاده عن الإنصاف في وضع المعدلات الضريبية، وقوانين الإعفاء الضريبي¹.

المطلب الثالث: إدارة الحكومة لعوائد المحروقات

إن الزيادة الكبيرة في إيرادات الصادرات النفطية لا ترجع إلى زيادة مقابلة في الإنتاجية أو في حجم التراكم الرأسمالي، وإنما هي نتيجة مباشرة للتحسن الكبير والمفاجئ الذي طرأ على معدلات التبادل التجاري الخارجي External Terms Of Trade لصالح صادرات النفط. ولكن هذا التحسن في معدلات التبادل التجاري الخارجي لم يصاحبه تمويل لموارد حقيقية Transfer Of Real Resources من الدول الغربية المستوردة للنفط، وإنما ظهر في شكل تراكم فوائض في ميزان المدفوعات، يتم تحويلها أولا بأول إلى أصول مالية Financial Assets أو أدوات دين في يد الغير².

وخلال السبع سنوات الأخيرة، عرفت الجزائر نموا مطردا في التدفقات المالية، مما طرح مشكلة تطور الفوائض المالية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، على أساس أن السوق الداخلية في الوقت الراهن وفي المدى القريب، لا تستطيع استيعاب وتوظيف المدخرات النقدية المتراكمة في مشاريع اقتصادية ناجعة، بالإضافة إلى محدودية الإمكانيات (المقاولاتية) لإنجاز المشاريع وما يتطلبه الاقتصاد الوطني من شفافية في استعمال عائدات المحروقات³.

الفرع الأول: تطور العائدات البترولية في الجزائر

عرفت الجزائر نمو للفوائض النفطية في فترات معينة وتراجعها في فترات أخرى، ويمكن من خلال الجدول التالي مراقبة تطور العائدات البترولية للجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2010:

جدول رقم (07): تطور العائدات البترولية في الجزائر 2000-2010

الوحدة: مليون دولار

¹ - كمال رزق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، ص 325.

² - محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص 85.

³ - قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 7.

السنوات	المداحيل من المحروقات	المداحيل الاجمالية	النسبة
2000	21419	22031	97,22
2001	18484	19132	96,61
2002	18091	18825	96,10
2003	23939	24612	97,27
2004	31302	32083	97,57
2005	45094	46001	98,03
2006	53429	54613	97,83
2007	58206	59518	97,80
2008	77195	78590	98,22
2009	44415	45180	98,31
2010	56122	57090	98,30

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء.

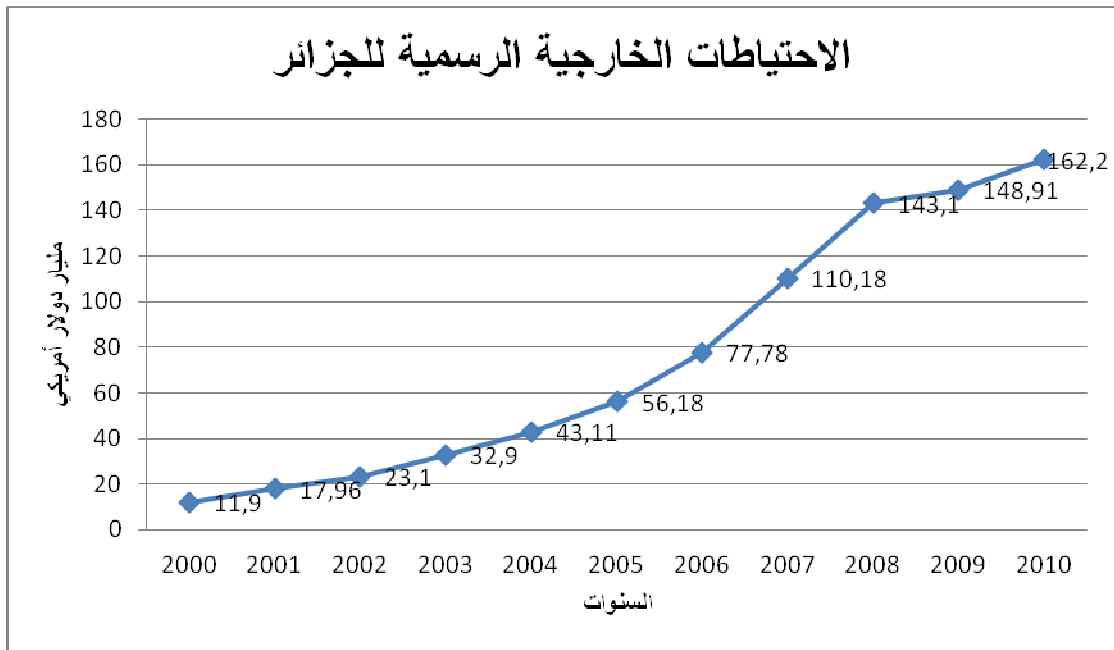
تحليلا للمعطيات الواردة في الجدول، يتبين الاعتماد شبه الكامل لعائدات الجزائر على المداحيل البترولية حيث تصل إلى 98% كأعلى حد و93% كأدناه، حيث يرتبط ارتفاع وانخفاض العوائد بالسعر السائد في السوق العالمي للبترول.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن أموال الريع النفطي في الجزائر لم تستغل بطريقة جيدة، حيث وجهت لإنجاز منشآت قاعدية لن تنتج شيئا ولن تفيد البلد في المستقبل، فقرار الدولة صرف أموال البترول في إنجاز منشآت قاعدية لن يأتي بالفائدة للاقتصاد في المستقبل، حيث كان من الأجدر صرف الأموال في قطاع الإنتاج لضمان مردودية على المدى الطويل، وتوجيه أموال الريع النفطي والجباية البترولية نحو قطاعات، كالزراعة والصناعات الصغيرة والسياحة، كما سنطرحه في الفصل الثاني، التي ستسمح بإنتاج ثروة وضمان مردودية على المدى الطويل. فتطوير صناعات صغيرة مثلا يسمح بصناعة حاجيات الجزائر الاقتصادية خاصة الصغيرة، وبالتالي تفادي استيرادها وتوجيه أموال الاستيراد نحو الحاجيات التكنولوجية الكبيرة، والحديث عن تحويل التكنولوجيا وهم، لذا لا بد من الاستثمار في توفير تكنولوجيا خاصة بالجزائر¹.

أما فيما يخص الاحتياطات الخارجية الرسمية للجزائر، فهي في ارتفاع مستمر منذ عام 2000، وذلك في ظل التطورات الايجابية الحاصلة في الميزان التجاري، حيث يبين المنحنى الموالي احتياطات الصرف منذ سنة 2000 إلى 2010:

الشكل رقم (03): احتياطات الصرف للجزائر خلال الفترة 2000-2010

¹ - سفيان بوعباد، أموال النفط في الجزائر لا توظف بطريقة جيدة. <http://www.elkhabar.com/ar/economie/251219.html>



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2010.

تجدر الإشارة إلى أن الزيادة التي تحققت في احتياطات الجزائر الدولية في هذه الفترة القصيرة، قد تحققت في الحيازات الرسمية من الدولار الأمريكي نظرا لارتفاع أسعار البترول المسعر أساسا بالعملة الأمريكية، أما باقي عناصر الاحتياط وهي: الرصيد الذهبي، حقوق السحب الخاصة وصافي مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، فلم تطرأ عليها زيادة يعتد بها¹.

الفرع الثاني: استخدام الفوائض البترولية

لقد عمدت الجزائر إلى استغلال الفوائض النفطية على عدة مستويات والمتمثلة في:

1- التسديد المسبق للمديونية: وهذا انطلاقا من كون المديونية مثلت في التسعينات من القرن العشرين عبئا كبيرا على الاقتصاد الجزائري، فلقد كادت أن تمتص خدمات المديونية بمجمل عوائد الصادرات. لقد قررت السلطات الجزائرية سنة 2004 التسديد المسبق للديون الخارجية، بالإضافة إلى الديون التي بلغت آجال استحقاقها، إذ كان مخزون المديونية الخارجية في نهاية سنة 2003 في حدود 23.4 مليار دولار، منها 12.2 مليار تمت إعادة جدولتها مع نادي باريس ولندن، واستطاعت السلطات العمومية ما بين سنة 2004-2005 تسديد بشكل مسبق 3.3 مليار دولار. وهذا ما جعل نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الخام تنتقل من 34% في نهاية 2003 إلى أقل من 4.5% في نهاية 2006، وانخفض معدل خدمة الدين إلى مستوى 4.16% من الصادرات لسنة 2006، وصولا إلى انخفاض إجمالي الدين الخارجي إلى أقل من 4.4 مليار دولار سنة 2011².

ورغم أهمية هذا المسعى، إلا أنه طرح أكثر من علامة استفهام بخصوص مدى قدرة السلطات العمومية على توظيف ما لديها من أموال، في الوقت الذي تعمل فيه جاهدة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى

¹ - قويدري قوشيح بوجعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية، ص 147.

² - <http://www.elkhabar.com/ar/economie/281243.html> - ب سهيل، احتياطي الصرف في الجزائر.

الحد الذي كادت أن تجعل منها رهان التنمية الاقتصادية. والمفارقة الثانية أن مستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية الذي جعل الجزائر في المرتبة الخامسة عشر دوليا من حيث الاحتياطات، يتم توظيفها بمعدلات فائدة منخفضة في سندات الخزنة الأمريكية، وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري في خدمة الاقتصادات الأخرى، في الوقت الذي يشكو فيه من التمويل.

2- تطوير القطاع النفطي: عرف قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2005، نتائج قيمة نظرا للإصلاحات الهامة التي قامت بها الدولة في تعديل واستحداث قوانين ومؤسسات مكنتها من استرجاع صلاحيتها بصفتها مالكة للثروة الطبيعية ومحركة للاستثمارات.

تعددت ميادين ومجالات الإصلاح في القطاع، فكانت هناك إصلاحات مؤسسية في شكل قوانين أهمها: القانون رقم 99-09 المتعلق بالتحكم في الطاقة، والقانون رقم 05-07 الخاص برفع الاحتكار في استغلال منشآت نقل المحروقات وكذا فتح المجال للاستثمار، وكذلك إصلاحات تمثلت في تطوير مصادر المحروقات عن طريق: تطوير جهود البحث، زيادة الاحتياطات المؤكدة وتحسين إنتاجية المكامن¹. وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (08): تطور وضعية القطاع النفطي في الجزائر

السنة	2001	2002	2003	2004	2005
الاحتياطي(مليار برميل)	11,30	11,30	11,80	11,80	12,30
الانتاج(ألف برميل)	1562	1680	1852	1946	2015
الصادرات(ألف برميل)	442,00	566,00	741,00	893,00	970,00
السنة	2006	2007	2008	2009	2010
الاحتياطي(مليار برميل)	12,30	12,30	12,20	12,20	12,20
الانتاج(ألف برميل)	2003	2016	1993	1818	1809
الصادرات(ألف برميل)	435,10	451,30	456,70	232,50	314,50

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010. www.bp.com

وفي إطار سعي الجزائر لتطوير قدراتها، أعلنت عن بناء مصفاة تكرير متطورة للتصدير بطاقة إنتاج تبلغ 300 ألف برميل كجزء من خطة لمضاعفة الطاقة التكريرية الحالية والبالغة 450 ألف برميل، ويتوقع لهذه المصفاة الشروع في العمل سنة 2011. كما تعمل الجزائر على توسيع الأنبوب العابر لتونس نحو إيطاليا، وبناء خط غاز بطاقة 08

¹ - مؤتمر الطاقة العربي الثامن، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، قطاع المحروقات بالجزائر، 2006، ص 27.

مليار متر مكعب/سنويا نحو إسبانيا على أمل مضاعفة طاقته مستقبلا.

وتهدف السياسة الحكومية لتطوير القطاع النفطي إلى¹:

- رفع الاحتياطيات من المحروقات وتحسين شروط وظروف استغلالها بإنعاش وتكثيف جهود البحث والاستكشاف؛

- تطوير المكامن المكتشفة وغير المستغلة، وتحسين معدلات الاسترجاع في المكامن المستغلة؛

لقد شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما بين سنة 2000-2005، حوالي 10 مليار دولار أمريكي منها 87% لتطوير المكامن البترولية.

3- تكوين صندوق ضبط الموارد: صندوق ضبط الموارد ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر، وقد أنشئ بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000²، والتي تنص على ما يلي: "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد"، ويقيد في هذا الحساب:

أ- في باب الإيرادات:

- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية؛

- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

ب- في باب النفقات:

- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي، والحد من المديونية العمومية؛

- تخفيض الدين العمومي؛

- الوزير المكلف بالمالية هو الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب؛

- تحدد كفاءات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم".

من خلال تحليل نص المادة أعلاه، يمكن استنتاج ما يلي حول هذا الصندوق:

- صندوق ضبط الموارد هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة بالخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص؛

- إن وظائف الصندوق حددت أساسا بـ: امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية والذي يفوق توقعات وتقديرات قانون المالية، تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة، تسديد وتسوية المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها.

ونشير هنا إلى أنه منذ إنشاء صندوق ضبط الموارد صدرت عدة مراسيم وتعليمات حددت مكونات الصندوق

¹ - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص8.

² - قانون رقم 02-2000 مؤرخ في 2000/06/27، الجريدة الرسمية رقم 37، الصادرة بتاريخ 2000/06/28 متضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

وكيفية تسييره¹.

ويوضح الجدول الموالي تطور رصيد الصندوق:

جدول رقم (09): تطور رصيد صندوق ضبط الموارد

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ر.ص.ض.م	26,50	448,50	623,50	1 368,80	1 798,00	4 537,00	4 280,00	4 316,50	4 843,00

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010.

ولما كانت أسعار النفط، حسب تقدير الخبراء، لا يمكنها أن تتراجع خاصة إلى مستوى 19 دولار، بل إن التقديرات تذهب إلى مزيد من ارتفاعها عبر الزمن للاعتبارات التالية:

- الطابع غير المتجدد للنفط؛
- الموقع المتميز للنفط في ميزان الطاقة العالمي؛
- استمرار سيطرة النفط على قطاع المواصلات كوقود؛
- ظهور قوى اقتصادية صاعدة جديدة على المستوى العالمي تحفز النمو الاقتصادي؛
- ضعف نتائج الأبحاث الخاصة باستغلال الطاقات البديلة.

ولقد قدرت الوكالة الدولية للطاقة أن الاحتياجات العالمية من النفط تتطور على النحو التالي:

جدول رقم (10): توقعات تطور الطلب العالمي على النفط

السنة	2002	2010	2020
الطلب المتوقع (مليون برميل يوميا)	77	92	110

المصدر: www.iaea.com

فإن أحد استعمالات الصندوق المحددة قانونيا هي في حكم الملغاة، كما أن المديونية الخارجية هي ضعيفة جدا بالمقارنة مع موارد الصندوق، وتبقى مسألة المديونية الداخلية تتوقف على مدى التحكم في العوامل المسببة لها.

4- استعمالات أخرى: لقد تم استخدام الموارد النفطية في مجالات أخرى، إلا أن هذه الاستخدامات يغلب عليها الإسراف والهدر، ويمكن أن نرصد ذلك من خلال²:

- كثرة الإلغاءات وإعادة شراء الديون المستحقة على بعض الفئات (فلاحين، شباب)، وعلى المؤسسات غير الناجعة، هذا الوضع هو الذي أثر على المديونية العمومية الداخلية، إذ أن مصدرا مهما لنموها يكمن في إعادة شراء بعض الديون لتحميلها الخزينة العمومية بدلا من أصحابها.

¹ - بوفليخ نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر كأداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1، ص 240.

² - قدي عبد المجيد: مرجع سبق ذكره، ص 10.

لقد أدت هذه الممارسات إلى ظهور سوء النية لدى الكثير من طالبي القروض، بحيث أصبحوا يتجهون إلى طلبها بقصد عدم التسديد (لنعودهم على الإلغاء المستمر لها) من جهة، ولاعتقادهم أحيانا أن الحكومة لا بد أن تتكفل بديونهم، بغض النظر عن الكيفية التي يتم فيها استخدامها. كما دفع هذا السلوك بمسيري المؤسسات العمومية إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار لقواعد الحذر وأدوات التسيير لإدراكهم أن موجة من التطهير المالي آتية لا محالة، فيكفي أن تضغط النقابة قليلا بدعوى المحافظة على مناصب الشغل لتتم الاستجابة لمطالبها. ولقد أدت هذه الوضعية إلى تراخي جهود الإصلاح الاقتصادي، لأن زيادة قدرة الحكومة على الإنفاق، قلل من حرصها على الترشيد وعلى الانضباط المالي، الأمر الذي أدى إلى بروز الضغوط التضخمية من جديد، حتى وإن كانت لا تزال في مستويات معقولة.

- منح القروض من دون فوائد للإطارات القادرة على الاقتراض لتمويل الحصول على السكنات والسيارات؛
- إسقاط الفواتير والضرائب عن بعض المناطق التي دخلت في حملات من الاحتجاجات، كمؤشر على أن الحكومة تكافئ مخالفي القانون في الوقت الذي يعاقب فيه الملتزمون به، ولقد تركت هذه الممارسات حالة من الاستنساخ الذي إذا لم يسفر عن إلغاء لضرائب أو فواتير أو قروض، فإنه يولد على الأقل التزامات مالية للتكفل بنتائج التخريب؛

- عدم اختيار أسواق الاستيراد بشكل متناسب مع العملة التي يتم بها تسعير البترول، ذلك أن البترول يسعر بالدولار، في حين يتم الاستيراد أساسا من الأسواق الأوروبية التي تتعامل باليورو، والمشكلة هي أن عملة اليورو ما فتئت قيمته تتعزز أمام الدولار حتى تجاوزت مستوى 1.5 دولار لليورو الواحد في وقت من الأوقات، في الوقت الذي كان يقدر لليورو أن يكون مكافئا للدولار من حيث القيمة عند إطلاقه. وهذا يعني أنه كلما تحسنت قيمة اليورو أمام الدولار، كلما كان الاقتصاد الجزائري في حاجة إلى دولارات أكبر للمحافظة على نفس المستوى من الواردات، ويعرض الجدول الموالي ترتيب الموردين العشر الأوائل للاقتصاد الجزائري:

جدول رقم (11): الموردون العشر الأوائل للاقتصاد الجزائري

النسبة %	2010 (مليار\$)	الموردون
15,07	6,09	فرنسا
10,97	4,44	الصين
10,01	4,05	إيطاليا
6,52	2,63	إسبانيا
5,79	2,34	ألمانيا
5,16	2,08	الو.م.أ
4,88	1,97	كوريا
3,74	1,51	تركيا
3,73	1,50	اليابان
3,00	1,21	الأرجنتين
68,88	27,82	مجموع أول
100,00	40,47	مجموع منقول

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

لقد عانى الاقتصاد الجزائري من نفس المشكلة وهو يدير المديونية الخارجية، إذ كانت تتشكل في جزء كبير منها من عملات أوروبية، في الوقت الذي كان المصدر الأساسي للعملة الصعبة في الجزائر هي صادرات النفط المسعرة بالدولار المتقلب. صحيح أن خيار تحديد عملة تسعير البترول ليس في يد الجزائر، وإنما يعود إلى دول الأوبك، ولكن الخيار الذي يمكنها التحكم فيه هو تحديد أسواق الاستيراد بما يتلاءم مع طبيعة مخزونها من العملات الأجنبية.

المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

عرفت أسعار النفط في الأسواق العالمية ارتفاعا متواصلا، خلال الفترة موضوع الدراسة (2000-2010)، رغم أن السوق شهدت بعض الارتياح بين الحين والآخر خلال هذه الفترة، لكن لم يدم طويلا. ولقد تعددت الأسباب الكامنة وراء الارتفاع المتواصل لأسعار النفط خلال هذه الفترة، منها سياسية كالمشاكل الحاصلة في العراق ونيجيريا وشركة النفط العملاقة يوكوس وفنزويلا، ومنها مناخية كالخوف من قدوم إعصار إيفان في خليج المكسيك، وأخرى اقتصادية تمثلت في الزيادة غير المسبوقة في الطلب العالمي على النفط، هذا فيما يخص المستوى العالمي للأسعار. أما فيما يخص أثر ارتفاعها على الاقتصاد الجزائري فقد تم الاقتصار في هذا المبحث على الميزان التجاري، الناتج الداخلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة، وذلك لوضوح التأثير والدور الذي تلعبه التغيرات في أسعار البترول فيها، خاصة مع التراكمات الأخيرة للفوائض النفطية¹.

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على التوازن الخارجي (الميزان التجاري)

¹ - ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، ص 9.

لعب الارتفاع الكبير في أسعار البترول دورا كبيرا في توفير احتياجات الدولة من العملة الصعبة، وذلك لتغطية تعاملاتها مع العالم الخارجي. ولإظهار ذلك، سوف نتناول بالدراسة أثر التغيرات في أسعار البترول على قيمة صادرات وواردات الجزائر، وبعد ذلك نتطرق إلى عرض رصيد الميزان التجاري الجزائري مقارنة مع أسعار النفط.

الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على الصادرات

تجدر الإشارة إلى أن الارتفاع الكبير الذي عرفته صادرات الجزائر في السنوات الأخيرة لا يرجع فقط لارتفاع أسعار النفط، بل يرجع جانب منه برامج الإصلاح و الانعاش الاقتصادي و زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار برنامج ميدا الأورو متوسطي بقيمة 6 مليار أورو¹، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (12): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2010

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات الإجمالية	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	أسعار البترول \$/ب
2000	22031	21419	612	27,60
2001	19132	18484	648	23,12
2002	18825	18091	734	24,36
2003	24612	23939	673	28,10
2004	32083	31302	781	36,05
2005	46001	45094	907	50,64
2006	54613	53429	1184	61,08
2007	59518	58206	1312	69,08
2008	78233	76343	1890	99,97
2009	43680	42630	1050	62,10
2010	56660	55040	1620	80,15

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء.

نلاحظ من خلال الجدول، فيما يخص هيكل الصادرات الجزائرية أن الصادرات من المحروقات تمثل الحصة الأكبر، أما الصادرات خارج المحروقات فقد عرفت ارتفاعا ملحوظا في الفترة من 2000 إلى 2010 حيث ارتفعت من 612 مليون دولار سنة 2000 إلى 1620 مليون دولار سنة 2010. وتفسير ذلك ما توجهت الحكومة نحوه من سياسات لتنمية القطاعات غير النفطية متمثلة في برامج الإنعاش وبرامج دعم النمو الاقتصادي، إلا أن حجم هذه القيم تبقى بعيدة عن آمال الحكومة في بلوغ الهدف الذي وضعت والمتمثل في وصول الصادرات خارج المحروقات إلى عتبة 2 مليار دولار أمريكي سنة 2020.

وفيما يتعلق بالصادرات الإجمالية، فقد عرفت ارتفاعا مستمرا خلال عشرية الدراسة، يوازيها تزايد مستمر أيضا للصادرات النفطية والمرتبطة هي الأخرى بالزيادة المستمرة لأسعار النفط خلال نفس الفترة. حيث انتقلت حصيلة

¹ - تاريخ التصفح: 11/04/07. www.gucciaac.org lb

الصادرات الإجمالية، والتي تمثل الصادرات النفطية فيها أكثر من 96%، خلال فترة الدراسة من 22031 مليون دولار سنة 2000 إلى 56660 مليون دولار سنة 2010، وهذا التطور في حصيلة الصادرات مرتبط بالتزايد المستمر لأسعار المحروقات والتي انتقلت من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 80.15 دولار سنة 2010. من خلال ما سبق يتبين لنا أن حجم الصادرات الجزائرية متعلق بشكل كلي بأسعار النفط، حيث أن التغيرات في الأسعار تنعكس بشكل كلي على التغيرات التي تصيب حصيلة الصادرات الكلية، هذا ما دفع الجزائر لرسم إستراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات منذ نهاية التسعينات، من خلال طرح عدد من الإجراءات. بمراحل تصب جلها في بناء اقتصاد خارج النفط، أهمها: تخفيض سعر صرف العملة الوطنية، توفير تأمين وضمان للصادرات، تمويل الصادرات، وضع أطر تنظيمية مؤسسية لتنظيم حركة التجارة الخارجية - سنفصل في ذلك في الفصل الثالث -. قابلت هذه الإجراءات مشاكل عديدة منها ما هو على المستوى الجزئي، ومنها ما هو على مستوى المحيط الاقتصادي (المتعاملين الاقتصاديين)، كما واجهتها أيضا مشاكل مرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي.

إن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد على اعتبار أن السوق المحلي الآن أصبح سوقا منفتحا على العالم، وإقامة تحالفات فيما بين المؤسسات، فالجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة كالزراعة، الصناعة الاستخراجية، الصناعة التقليدية، السياحة - كما سيعرض ذلك الفصل الثاني - مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكنا جدا بتضافر جهود الجميع ضمن استراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير نفطي¹.

الفرع الثاني: أثر سعر البترول على الواردات الجزائرية

ويمكن معرفة ذلك من خلال أرقام الجدول الموالي:

جدول رقم (13): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2010

الوحدة: مليون دولار

¹ - وصاف سعدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2002/1، ص 6.

السنوات	الواردات الاجمالية	أسعار البترول \$/ب
2000	9173	27,60
2001	9940	23,12
2002	12009	24,36
2003	13534	28,10
2004	18308	36,05
2005	20357	50,64
2006	21456	61,08
2007	27439	69,08
2008	39156	99,97
2009	39100	62,10
2010	40210	80,15

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء.

بالنظر إلى معطيات الجدول، نلاحظ ارتفاع في قيمة الواردات، حيث زادت من 9173 مليون دولار سنة 2000 إلى ما قيمته 40210 مليون دولار سنة 2010، وهذا الارتفاع والتطور في حجم الواردات مرتبط بالتزايد المستمر في أسعار البترول والتي انتقلت أسعارها من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 80.15 دولار سنة 2010.

ومن خلال التزامن الملحوظ في الارتفاع بين أسعار النفط وحصيلة الواردات الجزائرية، يتبين لنا أيضا التعلق والارتباط الكبير بينهما¹،

بينما يرجع السبب الهيكلي لهذه الارتفاعات إلى نقص بعض المواد الضرورية في الأسواق الوطنية نتيجة ضعف الإنتاج المحلي الصناعي والزراعي، بالنسبة لأنواع السلع المستوردة خلال هذه الفترة تتمثل أساسا في: سلع التجهيز الصناعية منها و الزراعية، المواد الغذائية و المواد الأولية والمنتجات الخام والطاقة والزيوت بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية، وعليه سعت السلطات العمومية إلى توفير المواد ذات الاستهلاك الواسع نظرا للطلبات الملحة عليها من جهة، ولتغطية نقص سلع التجهيز الصناعية خاصة الضرورية الموجهة لتدوير عجلات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى².

الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري
ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (14): وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2000 – 2010

¹ -www. Algeria Press On Line.com.

² - بوطمين سامية، إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 229.

السنوات	الميزان التجاري (مليون دولار)	أسعار البترول \$/ب
2000	12858	27,60
2001	9192	23,12
2002	6816	24,36
2003	11078	28,10
2004	13775	36,05
2005	25644	50,64
2006	33157	61,08
2007	32079	69,08
2008	39077	99,97
2009	4580	62,10
2010	16450	80,15

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء.

من خلال الجدول، يتبين لنا أن رصيد الميزان التجاري عرف قيم مرتفعة خلال الفترة 2000 – 2010، حيث كانت قيمته 12858 مليون دولار سنة 2000، وارتفعت إلى 16450 مليون دولار سنة 2010، وهذا توازيا مع ارتفاع أسعار البترول والتي انتقلت من 27.60 دولار سنة 2000 إلى 80.15 دولار سنة 2010، مما يظهر التعلق الكبير لرصيد الميزان التجاري بالتغيرات في أسعار البترول، ورغم الاختلاف في درجة الارتباط بين الميزان التجاري و أسعار النفط من فترة لأخرى، إلا أنه و عموما أكدت هذه السنوات أن تغطية العجز في رصيد الميزان يعتمد بالدرجة الأولى على قدرة الصادرات المرتبطة أصلا بأسعار البترول على مواجهة إحتياجات الاستيراد، فقد ساهم الارتفاع في الأسعار في تحقيق فوائض مستمرة¹، وصل الفائض سنة 2008 إلى 39.07 مليار دولار، و أيضا عرفت الكمية المصدرة من البترول أيضا ارتفاعا وصلت سنة 2005 إلى 1,8 مليون برميل يوميا مقابل 1,2 مليون برميل سنة 2000.

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية

سنقوم، من خلال هذا المطلب، بدراسة التغيرات الحاصلة في كل من الناتج الداخلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة، مقارنة مع أسعار البترول، وذلك بالنظر إلى الارتباط الكبير بين هذين المتغيرين والعائدات النفطية.

الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على الناتج الداخلي الإجمالي

ويتضح ذلك من بيانات الجدول الموالي:

¹ - زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة، مرجع سابق، ص 16.

جدول رقم (15): تطور الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 2000 –

السنوات	قيمة الناتج الداخلي الإجمالي (مليار دولار)	سعر البترول (\$/ب)
2000	54,80	27,60
2001	54,70	23,12
2002	56,70	24,36
2003	67,80	28,10
2004	85,20	36,05
2005	102,80	50,64
2006	116,50	61,08
2007	135,09	69,08
2008	164,04	99,97
2009	148,45	62,10
2010	156,80	80,15

2010

المصدر: المركز الوطني للإعلام والآلي والإحصاء.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ بوضوح شدة التأثير الذي تمثله أسعار البترول على نمو الناتج الداخلي الإجمالي، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج وتطورات أسعار البترول.

ويرجع عدم الاستقرار، في النمو الاقتصادي بشكل عام، ونمو الناتج الداخلي الإجمالي بشكل خاص، إلى التذبذب والتقلبات التي تعرفها أسعار البترول في السوق الدولية. ونظرا لكون حصة الجزائر محددة، كونها عضو في منظمة الأوبك، فإن أثر الأسعار سيظهر بقوة على حصيلة الصادرات، ما دامت الدولة غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن انخفاض الأسعار¹.

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة

إن موارد المحروقات أصبحت تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة، خاصة وأن الإيرادات البترولية، بما فيها الجباية البترولية، تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية، وهذه النسبة في ارتفاع مستمر طالما أن القيمة الحقيقية لموارد المحروقات في تزايد مستمر، نظرا لارتفاع أسعار البترول. ولبيان ذلك سندرس تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة للدولة توازيا مع أسعار البترول في الفترة 2000 إلى 2010:

1- أثر تقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة للدولة: يبين الجدول الموالي نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات الكلية وتطورها مقارنة بأسعار البترول على النحو التالي:

¹ - قويدري قوشيج بوجمعة، مرجع سابق، ص 103.

جدول رقم (16): نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات الكلية 2000 – 2010

السنوات	نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات الكلية (%)	سعر البترول (\$/ب)
2000	74	27,60
2001	64	23,12
2002	63	24,36
2003	68	28,10
2004	70	36,05
2005	76	50,64
2006	78	61,08
2007	52	69,08
2008	77	99,97
2009	62	62,10
2010	65	80,15

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2004، 2006، 2010.

مع ارتفاع أسعار البترول سنة 2000 إلى أكثر من 27 دولار للبرميل، ارتفعت الجباية البترولية إلى 1173 مليار دينار، مسجلة نسبة زيادة قدرها 109% عن سنة 1999، لتصل نسبتها إلى 74% من مجموع الإيرادات، إلا أنه تم تسجيل انخفاض طفيف في قيمة ونسبة مساهمة الجباية البترولية خلال السنتين 2001 و 2002 بسبب انخفاض أسعار البترول. ومنذ سنة 2004، أخذت حصيلة الجباية البترولية منحى تصاعدي، بسبب ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات قياسية وقيام الدولة بفرض الضريبة على الأرباح الاستثنائية على الشركات البترولية في حالة ارتفاع أسعار البترول عن الثلاثين دولار. كما عرفت أكبر نسبة لها في سنة 2006 بنسبة مساهمة بلغت 78%، وكل هذا يبين الدور الهام الذي تلعبه أسعار البترول في تحديد توازن الميزانية.

من خلال هذه المعطيات يتبين أنه لا بد من إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، ليس بضغط الإنفاق العام أو زيادة الضرائب (معدلاتها وأنواعها)، وإنما عن طريق ترشيد الإنفاق العام، وهذا يعني زيادة درجة الإنتاجية لكل مورد عام ينفق على مختلف الأغراض، أو دعم الطاقة الضريبية، وذلك بتوصيل الضريبة إلى شتى أنواع الدخول والمجالات والمواقع الممكنة، مع عدم الإضرار بحوافز الاستثمار¹.

2- أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العامة

وتبين ذلك معطيات الجدول الموالي:

¹ - كمال رزيق، سمير عمور، مرجع سابق، ص 335.

جدول رقم (17): تطور النفقات العامة في الجزائر 2000 – 2010

السنوات	النفقات العامة (مليار دينار)	سعر البترول (\$/ب)
2000	1178,12	27,6
2001	1321,03	23,12
2002	1550,65	24,36
2003	1690,2	28,1
2004	1891,8	36,05
2005	2052	50,64
2006	2428,5	61,08
2007	3143,4	69,08
2008	4882,2	99,97
2009	5474,2	62,1
2010	6468,7	80,15

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء.

تعتبر الجباية البترولية من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الجزائر في تغطية نفقاتها، ومن خلال معطيات الجدول، يتبين لنا التناسب الطردي للنفقات العامة مع أسعار البترول، وبالتالي الارتباط الوثيق بين التقلبات في أسعار البترول على المستوى العالمي، وهذا ما يدفع بالضرورة الحكومة الجزائرية لاتخاذ عدة تدابير منها¹:

- إعادة هيكلة النظام الوطني للاستثمار العام، وينبغي أن ينأى نظام الاستثمار العام عن نهج "مشروع.مشروع"، وذلك باعتماد سياسة قطاعية تمتد على مدى عدة سنوات، وتقوم على انتقاء المشروعات بناء على إستراتيجية قطاعية محدثة؛

- ينبغي أن يضطلع الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية بدور مركزي، بحيث يتسنى احترام الأولويات القطاعية للمشروعات الرئيسية ومعاييرها التقنية الدنيا؛

- تسريع عملية تحديث إدارة الموازنة، واستكمال عملية إعادة تصنيف الموازنة الاقتصادية وفق ما هو مرتقب.

المبحث الرابع: الاقتصاد الجزائري ورؤية من زاوية المنظمات الدولية

بعد عرض لمحة تاريخية عن الاقتصاد الجزائري في المبحث الأول وتحليل أثر تغيرات أسعار البترول على المؤشرات الاقتصادية في المبحث الثاني، نأتي هنا في هذا المبحث الثالث بمجموعة من تقارير بعض المنظمات الدولية (بعضها يؤثر في صناعة القرار على مستوى العالم) لإلقاء نظرة على وجهة النظر العالمية بخصوص الاقتصاد الجزائري، وما تم اتخاذه من إجراءات وإصلاحات، ومن ثم مدى استعداد الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي.

¹ - <http://web.worldbank.org/WBSITE> الموقع الرسمي للبنك الدولي.

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي

لقد ورد في تقارير المدير العام السابق لصندوق النقد الدولي دومينيك ستروس كان، أن سنة 2011 ستكون إيجابية بالنسبة للجزائر على الصعيدين الاقتصادي والمالي مضيفا أن تقييم الصندوق كان جيدا، وأكد أن تقييم الوضعية الاقتصادية في الجزائر يبعث على الارتياح، وأن ارتفاع أسعار النفط والغاز سيؤثر إيجابيا على نمو الاقتصاد الجزائري.

وشدد المتحدث على أهمية استغلال بعض الموارد المالية الجزائرية لإنشاء الهياكل والبنى التحتية، ودعم المشاريع الاستثمارية على المدى البعيد، واستغلال البعض الآخر في تطوير محيط المؤسسات وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. ويرى المدير العام للصندوق أن ما تختص به الجزائر مقارنة بغيرها المباشرين هو نموذج استعمال الموارد الهائلة الناتجة عن قطاع النفط، والذي من شأنه أن يساعد على تمويل المخطط الخماسي الهام للإنعاش الاقتصادي 2010-2014، كما لاحظ أن احتياطات بنك الجزائر هامة وتسمح بحماية الجزائر من أي صدمة مالية أو اقتصادية خارجية.

وفي تقييمه الدوري للوضع الاقتصادي للجزائر، والمتزامن مع القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية في الآونة الأخيرة حول رفع أجور العمال ومسح ديون الفلاحين والزيادة في مختلف المنح الموجهة للفئات الهشة والمعوزة، حث صندوق النقد الدولي الجزائر على تنويع مصادر الدخل، في ظل توقعاته بتراجع الصادرات النفطية للجزائر وانخفاض عائداتها بسبب الأوضاع في أوروبا خلال 2009، الشيء الذي سيدفع النمو للانخفاض إلى نحو 2.5%، في حين سيستقر التضخم دون حاجز 4%، وذلك إلى جانب انقلاب وضع الحسابات العامة من فائض يعادل 20% في 2008 إلى عجز محدود 3% خلال 2009. كما حذر من تأثير استمرار تراجع أسعار النفط على المالية العامة وبرنامج الاستثمار العمومي الجاري تطبيقه.

وحسب التقرير، فإن الجزائر تبدو معزولة عن الأزمة المالية العالمية نوعا ما، وذلك بسبب سيطرة القطاع العام على النظام المالي والإدارة الحريضة على الاحتياطيات الدولية في البلاد، لكنها وفي حال استمرار الانخفاض الحاصل في أسعار النفط أشار الأمامي أنه يوجد مجال أمام الجزائر لخفض أسعار الفائدة إذا اقتضت الضرورة للمساعدة في دعم الطلب المحلي.

كما ورد في تقرير الصندوق، أن القطاعات بخلاف الطاقة، تشكل أكثر من نصف الاقتصاد الجزائري ونمت بنسبة 6% عام 2008، أما عن أهم خصائص الاقتصاد الجزائري، فهي الوضع الخارجي للاقتصاد الجزائري والذي يعد قويا جدا. ففي نهاية سبتمبر 2010، بلغ إجمالي الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي 157 مليار دولار، وهو ما يعادل أكثر من 3 سنوات من الواردات من السلع والخدمات، ويتوقع الصندوق أن يساهم التعافي الاقتصادي العالمي في تحسين أوضاع قطاع الهيدروكربوني في الجزائر (نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز)، وهو ما سيساعد الحكومة على استمرار تحسين الحساب الجاري الجزائري، ويساعد الحكومة على تبني إنفاق أكبر، وعجز ميزانية أكبر، ومن ثم نمو القطاع غير الكربوني على نحو أفضل. (للاطلاع على أهم الأرقام الواردة في تقرير صندوق

النقد الدولي أنظر الملحق رقم 03).

غير أن مناخ الاستثمار، بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في حاجة إلى التحسن، بصفة خاصة في القطاع غير الهيدروكربوني، وذلك تبعاً لما اتخذته الحكومة سنة 2008 من إجراءات جعلت مناخ الأعمال غير جذاب وأهمها: وضع سقف أقصى على المشاركة الأجنبية في رؤوس أموال شركات الأعمال بـ 49%، وإعادة التأكيد على حق السلطات في اتخاذ إجراءات وقائية ببيع الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى خفض الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سنة 2009 بنسبة 60%، ويرى الصندوق أن السلطات تحتاج إلى إعادة تقييم آثار مثل هذه القرارات وإدخال التعديلات المناسبة لرفع درجة جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي.

كذلك يلاحظ أن القطاع الخاص الجزائري ظل ضعيفا وهشا، بصفة خاصة في القطاع الصناعي، وتحتاج الجزائر إلى تسريع برامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ودعم المبادرات الخاصة لمحاولة تحسين بيئة الأعمال للقطاع الخاص، وذلك بهدف الحد من الضغوط على الميزانية العامة للدولة. وتتمثل أهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري في المستقبل في الآتي:

— ضرورة توقف الاتجاه المالي نحو زيادة الإنفاق العام، لرفع قدرة الجزائر على مواجهة أي صدمات سلبية في الإيرادات من القطاع الهيدروكربوني؛

— ضرورة اهتمام الحكومة برفع كفاءة الإنفاق العام والقيام بإصلاحات مالية لدعم آفاق النمو في الجزائر؛

— على الرغم من أن السلطات النقدية كانت قادرة على احتواء الضغوط التضخمية في الفترة الماضية، فإن عليها أن تكون مستعدة لإتباع سياسات نقدية أكثر تضيقاً في المستقبل إذا تزايدت الضغوط التضخمية في المستقبل، كما ينبغي على البنك المركزي اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من انحراف معدل صرف الدينار الجزائري عن قيمته التوازنية؛

— ضرورة اتخاذ الجزائر ما يلزم من إجراءات لتحسين بيئة الأعمال بصفة خاصة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لضمان استمرار نقل التكنولوجيا الحديثة والمعرفة للاقتصاد الجزائري¹.

المطلب الثاني: البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية والمنتدى الاقتصادي العالمي

صنف تقرير مشترك، للبنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية والمنتدى الاقتصادي العالمي، الجزائر ضمن أربع إقتصادات تحتل الصدارة في القارة الإفريقية إلى جانب جنوب إفريقيا ونيجيريا ومصر. وأكد أن البلدان الأربع هي الأكثر قدرة على التخلص من آثار الأزمة المالية بالنظر إلى الإصلاحات التي اعتمدها منذ بداية التسعينات وأنظمة الضبط المالية المتوفرة لديها.

¹ -WWW.ECHOROUKONLINE.COM

وجاء في التقرير أيضا أن تلك البلدان تضم ثلثي كبريات الشركات الإفريقية و30 بنكا كبيرا من ضمن خمسين بنكا توجد في القارة، إضافة إلى أنها تستقطب أكثر من نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا. وتحدث عن مؤشرات أداء البنوك في الجزائر وسياساتها النقدية وسوق رؤوس الأموال وقطاع التأمينات، ليؤكد أن إصلاح القطاع المالي الجزائري كانت له آثار إيجابية على القطاع المالي والاقتصاد على حد سواء.

وذهب التقرير إلى أن النظام المصرفي الجزائري لا يشكل خطرا على استقرار الاقتصاد الكلي في البلاد، بسبب موارد الدولة المالية باعتبارها المالك الأساسي للبنوك والتطور الحاصل في إدارة البنوك وتسييرها، وحث الجزائر على مواصلة الإصلاحات المالية خاصة ما يتعلق بسوق رؤوس الأموال التي لا تزال ضعيفة¹.

المطلب الثالث: أكسفورد بيزنيس جروب Oxford Business Group

كشف تقرير الجزائر 2010 الصادر عن المجموعة البريطانية للدراسات والاستشارات الاقتصادية تقييما للوضع الاقتصادي العام للجزائر، خلال التطورات والمراحل المسجلة خلال السنة الماضية. بالإضافة إلى المنحنى العام الذي اتخذته الاقتصاد الجزائري خلال العشرية الأخيرة، المتزامنة مع العهود المتتالية للرئيس بوتفليقة، فقد جاء التقرير ليؤكد على المنحنى الليبرالي الذي بات يطبع الاقتصاد الجزائري، حيث أشار التقرير إلى الاستقرار العام خلال السنوات الماضية، مع التركيز على السعي لتنويع مصادر الثروة الاقتصادية التي تظل تعتمد بشكل شبه كلي على قطاعي الحروقات والطاقة. وبالرغم من سعي التقرير للتأكيد على استقرار الاقتصاد الوطني، إلا أن الأرقام المقدمة تؤكد على ما يمكن تسميته بالفشل في إحداث الانطلاقة التنموية المرجوة، سيما في القطاعات خارج الحروقات. وتطرق التقرير لتبعات إقرار قانون المالية التكميلي القاضي بفرض حصة 49% من الأسهم لكل استثمار أجنبي في الجزائر، الأمر الذي اعتبره التقرير سببا في تراجع الاستثمارات الخارجية. من جهة أخرى شدد التقرير على المشاريع العمومية الكبرى التي تشهدها الجزائر، في إشارة إلى أنها، وإن لم تكن مشاريع ذات إنتاجية، إلا أنها تضع الأرضية اللازمة والبنيات التحتية لخلق فضاء اقتصادي فعال².

¹ - WWW.MOHEET.COM

² - WWW.OXFORDBUSINESSGROUP.COM

خلاصة الفصل

إن الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت به العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزمتها، إلا أن الحديث عما فعله النفط بالاقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول النفطية. فمن خلال العرض السابق، يتبين لنا أن الاقتصاد الجزائري يتمتع بنمو اقتصادي مستمر منذ عشر سنوات تقريبا بعد الأزمة التي واجهها في التسعينات من القرن الماضي، وعلى الرغم من محاولات تنويع هيكل الاقتصاد، إلا أن نقطة الضعف الأساسية للاقتصاد الجزائري هي اعتماده الكثيف على الإيرادات من المصادر الهيدروكربونية في تمويل إنفاقه العام، وهي خاصية تشترك فيها الجزائر مع كثير من الدول النفطية، خاصة الخليجية منها. فالإيرادات النفطية تمثل 98% من إجمالي صادرات الجزائر، وحوالي ثلثي الإيرادات العامة في الميزانية الجزائرية، وكما هو الحال في الدول النفطية، فإن القطاع غير الهيدروكربوني في الجزائر هو قطاع موجه نحو الداخل (أي لا يستهدف التصدير إلى الخارج)، ويعتمد على الإنفاق الحكومي العام، وهو ما سنأتي للحديث عنه في الفصل الموالي، محاولة لإبراز أهم ما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات وبنى تحتية في القطاعات خارج المحروقات (صناعة، فلاحية، خدمات) ومدى قدرة هذه القطاعات على أخذ مكانة النفط كركيزة للاقتصاد الجزائري.

الفصل الثاني

قطاعات الصناعة، الفلاحة والخدمات كركائز بديلة للاقتصاد الجزائري وأهمية تطويرها

الفصل الثاني

قطاعات الصناعة، الفلاحة والخدمات كركائز بديلة للاقتصاد الجزائري وأهمية تطويرها.

مقدمة

حتى لا يكون الاقتصاد الجزائري رهين تذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية أصبح من الضروري على الجزائر تبني وسائل أخرى للتنمية الاقتصادية، من خلال الاعتماد على اقتصاد المعرفة والتوجه سريعا لتحضير مرحلة ما بعد البترول بتحصيل موارد إضافية من القطاعات الأخرى لاسيما الفلاحة، السياحة والصناعة وهذا ما سنتطرق إليه من خلال الفصل الثاني في ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول، إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، ونقدم في هذا المبحث عرضا عن واقع الصناعة في الجزائر، ثم تشخيصا لإستراتيجية إنعاش الصناعة ونختتم بأهم ما تم وضعه من سياسات للنهوض بقطاع الصناعة. أما المبحث الثاني فسنستطرق فيه إلى ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة، وعليه نعرض في هذا الأخير أهم ما تتوفر عليه الجزائر من موارد ومؤهلات سياحية تجعل من قطاع السياحة قطاعا استراتيجيا هاما للحلول كبديل للمحروقات.

أما في المبحث الثالث والأخير، فسنعرض فيه للاستثمار الفلاحي في دعم الاقتصاد الزراعي كبديل للاقتصاد البترولي، ويتناول هذا المبحث أهم ما وصل إليه القطاع، بعد الإصلاحات التي أجريت فيه، ومدى نجاعة البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية في الاستغلال التام للموارد الطبيعية الزراعية الكبيرة للجزائر.

المبحث الأول: إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر

لقد انطلقت الجزائر في مسيرتها التصنيعية من العدم، وبذلت جهودا معتبرة لبناء قاعدة صناعية حقيقية من خلال الأولوية التي أولتها للصناعة الثقيلة التي تسمح برفع الإنتاجية في القطاعات الأخرى وتؤدي إلى تنميتها وتزويدها بالمدخلات الضرورية، حيث قدرت الاستثمارات الصناعية خلال الفترة (1967/1977) بنحو 52.794 مليار دينار جزائري، لترتفع مع نهاية المخطط الخماسي الثاني إلى 174.2 مليار دينار جزائري، ومنذ البداية تم توجيه الصناعة أساسا نحو تلبية احتياجات السوق الداخلي، وخلق مناصب الشغل وتوفير منتجات بأقل تكلفة ممكنة دون اللجوء إلى الاستيراد، أي أنها كانت إستراتيجية التوجه الداخلي¹.

ومنذ مطلع التسعينات وانهاج الجزائر اقتصاد السوق بدل الاقتصاد المخطط وفشل إستراتيجية الصناعات التصنيعية التي تبنتها الجزائر، وعدم قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وعيت الجزائر بضرورة وضع وتطبيق إستراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية تختلف في أهدافها ومضمونها عن نموذج دوبرنيس. ويعود هذا الاختلاف إلى الظروف الاقتصادية الجديدة والتميزة بتحديات هامة كالعولمة التي أبرزت من جديد البحث في إستراتيجية التصنيع بهدف استمرار النمو ومشاريع البناء الاقتصادي في مواجهة المنافسة الحادة التي تواجه الاقتصاد الوطني. فاستراتيجية الصناعات التصنيعية التي طبقت بهدف إخراج الاقتصاد الوطني من تخلفه وتحقيق الاستقلال الاقتصادي لم تستطع في الواقع كسر الوضع أو التقليل منه، بل بالعكس أدت إلى تفاقمه وزيادته. حيث لم تحقق الاستقلال الاقتصادي المنشود، بل عملت على تكريس التبعية نحو الخارج، وبالتالي توليد صناعة قاصرة عن قيادة الحركة التنموية والحلول كركيزة بديلة عن قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

فتشخيص الصناعة الوطنية اليوم يبرز على أنها أصبحت سلسلة من عمليات التركيب والتجميع والتعليب دون الخوض في غمار عملية الإنتاج الحقيقي، كما أنها غير قادرة على استجلاب واستيعاب وتطوير التقنية الحديثة والاستفادة منها الاستفادة الإيجابية.

فهدف الإستراتيجية الجديدة يكمن في تنمية صناعية وطنية قادرة بالدرجة الأولى على تنويع هيكل صادراتنا لتخليص الاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات، لأن تصدير المحروقات أو الموارد الطبيعية لم تعد تشكل عاملا حاسما في كسب القدرة التنافسية على الصعيد الدولي، بل برزت بشكل متزايد عناصر أخرى ترتبط بالقدرة التكنولوجية وتجديدها والاستعداد للتكيف مع التكنولوجيات الجديدة في عمليات الإنتاج، وكذلك مستوى المهارات الفنية وتطور الموارد البشرية.

¹ - جمال الدين لعويسات: التنمية الصناعية في الجزائر، ترجمة الصديق سعدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986، ص 29.

المطلب الأول: واقع الصناعة الجزائرية

في الجزائر وعلى الرغم من الجهود الاستثمارية التي بذلت، لم تصبح الصناعة بعد قوة محرّكة للاقتصاد فهي لا تزال ناشئة تواجه منافسة شديدة على الصعيدين المحلي والخارجي، فقيمة الصادرات من الصناعات التحويلية مازالت محدودة جدا بل لا تكاد تذكر، في الوقت الذي تتزايد فيه الواردات الصناعية بمعدلات عالية ومن سنة إلى أخرى وهو ما يعكس ضعفا واضحا في قدرتها التنافسية¹.

و يتسم التصنيع في الجزائر بجملة من الخصائص تتعلق بصلب العملية التصنيعية، ومنها بعض الصفات التي رافقت عملية التصنيع منذ بدايتها، فأصبحت وكأنها من ضمن الخصائص التي تتميز بها الصناعة في الجزائر، وتتجلى هذه الخصائص في النقاط التالية²:

1- ضعف الإنتاج الصناعي: ما تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي، حيث لم تتعد 5% سنة 2010³، وتأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة، إضافة إلى هذا الضعف الكمي، لم تستطع هذه الصناعة أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها أن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة في بداية انطلاق العملية التنموية، إذ لم تستطع التخصص بها وإنتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة وجودة متميزة، بل انحصر تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد في السوق المحلية، أي التوجه إلى الداخل. وهكذا اضطرت الصناعة التحويلية المحلية إلى أن تكون سجين السوق الذي تعمل له ومحدودة حسب الطلب المتيسر داخل حدوده، محاولة فرض نفسها على المستهلك في ظل الدعاية التي تتمتع بها، حتى في بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له وتصارع فيه لأجل بقائها، لأنها بقيت تنتج بناء على الطلب المتوفر فيه، غير متحررة على الذهاب أبعد من ذلك، مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق السهلة، وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها وتطويره كما ونوعا.

2- ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية: تتجلى أهمية قياس الإنتاجية كونها دعامة أساسية لقياس نتائج الأداء (كميات الإنتاج، القيمة المضافة، الربح...)، وأداة هامة لترشيد القرارات على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، وهي تعبر عن النسبة بين كمية المخرجات التي أنتجت خلال فترة زمنية معينة وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق هذه المخرجات، سواء أكانت كمية الإنتاج أم القيمة المضافة المتأتية من هذا الإنتاج. وتتصف الصناعة الجزائرية عموما، شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان النامية، بضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج، أي بضعف الإنتاجية الكلية.

1- خيارى زهية، شاوي شافية، القدرة التنافسية للصناعة التحويلية، حالة الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية، جامعة عنابة، ص 02.

2- عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، بحوث إقتصادية عربية، العدد 45، ص 161.

3- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2010.

3- الحماية وضعف القدرة على المنافسة: لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي في تلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتج آخر داخل السوق، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتج وتحسين نوعيته، ففقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف إلى طبيعتها، لذلك ليس من السهل إعطاء تقويم دقيق للقدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية في السوق المحلية، بسبب المستوى المرتفع من الحماية، فحتى السلع التي يتم استيرادها يتم تبادلها من خلال اتفاقيات حكومية، تفرض عليها في الغالب رسوم جمركية مرتفعة أو ضرائب أخرى تحد من قدرتها على منافسة المنتج المحلي، بحيث يصعب في مناخ كهذا تقويم القدرة الحقيقية للمنتج المحلي على منافستها، إن أسوار الحماية التي تتمتع بها القطاع العام الصناعي لم تحقق الهدف والغاية التي وجدت من اجلهما، بل كانت النتائج عكس ما أريد، وكانت نتائجها السلبية اكبر على القطاع الصناعي العمومي بحيث وصل إلى مرحلة يعاني فيها مشاكل عديدة نتيجة لـ¹:

- ضعف الاستثمارات والتي عرفت تراجعا بنسبة 16% سنة 2004 (18.1 مليار دج سنة 2003، مقابل 15.2 مليار دج سنة 2004)، كما مثلت الاستثمارات المسجلة في القطاع الصناعي العمومي (خارج المحروقات) سنة 2004 نسبة 4.3% من رقم الأعمال المحقق في القطاع؛
 - المشاكل المالية الناتجة عن رفض البنوك تمويل مدخلات بعض الصناعات العمومية ونخص بالذكر: الصناعات الحديدية والميكانيكية وصناعة الخشب... الخ، إضافة إلى قدرات الإنتاج أصبحت تستعمل بشكل ضعيف؛
 - تآكل تجهيزات الإنتاج وفي مسارات الإنتاج التي نتج عنها منتجات رديئة غير قادرة على منافسة المواد المستوردة، حيث كشف الانفتاح التجاري النقاب عن ضعف التنافسية التي تعانيها الصناعة الوطنية العمومية.
 - تدني مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع السوق بقوانينه ومتغيراته.
- وخير ما يعكس هذه المشاكل وغيرها، تزايد مستوردات القطاع العام الصناعي، وانخفاض حجم صادراته، إلى أن بدأت الدولة بتشجيع القطاع الصناعي الخاص وإعطائه دورا كبيرا أدى إلى كسر احتكار القطاع العمومي للسوق، وادخله في منافسة لم يكن مهيا لها مع القطاع الخاص المحلي، مما فاقم مشاكله في البداية، وبدأ يحاول تحسين قدرته على المنافسة، وتطوير آليات عمله بما يتناسب وظروف المنافسة المستجدة، لكن هذا لا يخفي حقيقة أن القطاع العام الصناعي مازال يعاني المشاكل السابقة، كما أن الوضع يختلف من قطاع إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى، إلا أن وجود هذه المشاكل وتراكمها مازال واقعا يدل عليه، وربما كانت بعض

1- كمال عايشي، دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحويل إلى الهيكل التصديري، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد السادس ديسمبر 2009، ص 227.

مؤشرات الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص أفضل نسبيا من مؤشرات القطاع العام المشابهة، إلا أن زيادة حدة المنافسة في السوق المحلية والعالمية أظهرت بعض السلبيات غير المشجعة، مثل:

- توقف بعض المؤسسات عن الإنتاج وإجراء تخفيض إيرادي لمستوى استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة؛
 - المطالبة باستمرار الحماية للإنتاج المحلي من قبل بعض المنتجين.
- كل ذلك يؤكد ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية، وعدم قدرتها على الصمود والاستمرار في مواجهة المنافسة الخارجية¹.

4- العلاقة مع السوق الخارجية: إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ انطلاقة العملية التنموية وخاصة ما يتعلق منها بالصناعات المقامة، قد زاد من حجم المستوردات، كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من المواد الأولية والتجهيزات والمساعدة الأجنبية، وكذلك في مجال تجديد وتطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها، مما فاقم من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها، وشروطها المجحفة في كثير من الأحيان.

5- ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالتنوع: تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، ومنها الدول العربية، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في السوق الداخلية. وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية إلى عدة أسباب، منها²:

- عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى أقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية؛
 - اختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية خاصة في القطاع العام؛
 - الإنتاجية الضعيفة للعمالة؛
 - الارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في العملية الصناعية نتيجة السياسة السعرية.
- إضافة إلى ذلك تعتبر العملية الصناعية عملية كمية، وليست عملية نوعية، أي أنها تركز اهتمامها على الإنتاج الكمي مع إهمال النوعية أو على اهتمام ضعيف بنوعية المنتج، والعمل على تطويره بما يتفق مع تطور أذواق المستهلكين، فالعالم يشهد تغيرا هائلا ومتسارعا في تطوير الإنتاج ومواصفاته، وما تزال مسألة التكلفة والنوعية قائمة وتشكل أحد أهم التحديات التي تقف أمامها الصناعة الجزائرية.

6- الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة: لقد أجرت الثورة التكنولوجية تغييرا جذريا في عالم الصناعة، فأدخلت عليها أساليب حديثة في عملية الإنتاج والإدارة والتسويق، وخاصة في خلق سلع وخدمات جديدة.

¹- زوزي محمد، إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة المحلية، مجلة الباحث، العدد 2010/08، ص 177.

²- عبود زرقين، مرجع سابق، ص 165.

ولا يقتصر اثر التكنولوجيا في إحداث تغييرات بنيوية واجتماعية فحسب، بل تغييرات أخرى تمس الأفراد وعلاقاتهم الإنسانية وأسلوب عملهم، وما يهمنا هو ما أحدثته وتحديثه التكنولوجيا في عالم الصناعة من تغييرات جذرية عديدة تتعلق بـ¹:

- الاهتمام ببحوث التطور التكنولوجي والدراسات الإنمائية المتخصصة ؛
- الاهتمام بالاستثمار في الموارد البشرية والنظام التعليمي؛
- إيجاد تكامل قوي بين جميع القطاعات لتحقيق التنمية؛
- خلق صناعات جديدة تنتج سلعا وخدمات عديدة لم تعرف من قبل.
- ونشير إلى أن المؤسسات الصناعية في الجزائر أبعد ما تكون عن السكون وإن أي مؤسسة مهما كانت إمكانياتها أو قدرتها لا تستطيع المحافظة على موقعها التنافسي في السوق بالركون إلى ذات الأساليب والاستراتيجيات التقليدية على عصر الثورة التكنولوجية حتى ولو كانت ناجحة بل لا بد للمؤسسات - لكي تبقى- في ساحة التنافس أن تتميز بالإبداع التكنولوجي الذي يعتبر أحد أهم الركائز لبناء وتعزيز القدرة التنافسية لهذه المؤسسات ، إذ أن الإبداع التكنولوجي يمكن المؤسسات من² :
- تقديم تيارات مستمرة ومتدفقة من المنتجات الجديدة؛
- إنتاج منتجات عالية الجودة وبتكاليف منخفضة، وتسليمها في الآجال المحددة؛
- تطوير وسائل وآليات ونظم للإنتاج تتسم بالسرعة والمرونة ووفرة الإنتاج وارتفاع الجودة، مما يتيح لإدارة المؤسسات فرصا وإمكانيات غير مسبقة في تنويع الإنتاج وتطوير خطوط المنتجات وإدخال التنويعات النهائية في مواصفات المنتج التي تتقدم بها للسوق في أوقات قياسية؛
- تطوير وسائل ومنافذ جديدة لتوزيع المنتجات والوصول بها إلى المستهلكين أينما كانوا وفي كل وقت؛
- تسيير المعاملات الاقتصادية في البيع والشراء وتبادل المعلومات وتكامل الخدمات وهذا كله من خلال شبكة الانترنت؛
- التوسع في نظم الشراء والإنتاج في الوقت المحدد (just-in-time) .

7- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي: يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، وكذلك القدرة على التكيف مع التغيرات والتطورات الحاصلة، سواء في أسلوب الإنتاج أو في بنية ونوعية المنتج، وذلك بإجراء تعديلات بسيطة وغير مكلفة في عملية الإنتاج، وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة ومرنة يمكن استخدامها في إنتاج أكثر من منتج بنوعيات ونماذج مختلفة، من خلال تعديلات معينة في طريقة عمل هذه التكنولوجيا، وهذا ما لا نجده في الصناعة الجزائرية حيث تستخدم تكنولوجيا متقدمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة لإجراء أية تعديلات في عملية الإنتاج، وإن حدث

¹ - كمال عايشي، مرجع سابق، ص 225.

² - قريشي محمد، الإبداع التكنولوجي كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2008/37.

وحصل ذلك فانه يتطلب تغييرات كبيرة ومكلفة، وهذا ما يشكل عقبة كبيرة أمام الصناعة المحلية في تحولها إلى الإستراتيجية الصناعية من أجل التصدير، لان هذا التحول في الإستراتيجية الصناعية يتطلب جهازا إنتاجيا مرنا وقادرا على التعامل مع هذا التحول، وتوفير متطلباته من حيث طبيعة المنتجات ونوعيتها وجودتها.

8- العملية الصناعية المتجزئة: إن العملية الصناعية بطبيعتها عملية متكاملة متشعبة، تشمل جوانب عديدة¹:

- عملية الإنتاج نفسها بما فيها من زيادة الإنتاج وخفض تكاليفه، والأخذ بعين الاعتبار الدور الذي يلعبه في الدورة الاقتصادية (الاستهلاك)، وكذلك الدور التنموي (التراكم الرأسمالي)؛
 - عملية نوعية تستوجب تحسين نوعية وجودة الإنتاج وتطويره باستمرار؛
 - عملية محروضة لعمليات أخرى تكون مشتقة منها ومكملة لها، تدعم العملية الأساسية، فتخضع لها مخرجات مختلفة وتزودها بمدخلات صناعية عديدة، وتمكنها من لعب دور رئيسي في مضاعفة وخلق صناعات جديدة؛
 - عملية مرتبطة بعملية الإعلام والتسويق التي أصبحت من الأهمية بمكان، حتى أنها فاقت عملية الإنتاج نفسها، لأن المهمة الأساسية والشاقة أصبحت تصريف الإنتاج وبيعه.
- بينما نرى أن العملية الصناعية في الجزائر ما زال ينظر إليها على أنها عملية إنتاجية فقط، همها تحقيق كمية معينة من الإنتاج دون الاهتمام بنوعية الإنتاج وتكاليفه أو حتى الكيفية والأسلوب المتبعان في تصريفه، بالإضافة إلى كونها عملية منفصلة عما حولها حيث نلاحظ ضعف الترابط والتكامل بين الصناعات القائمة، ومنفصلة أيضا عن عملية الإعلام والتسويق التي أصبحت انجازا متمما وملازما لعملية الإنتاج.

المطلب الثاني: الإطار العام لإستراتيجية إنعاش الصناعة

إن النتائج التي سجلها القطاع الصناعي العمومي خلال السنوات الأخيرة، وبالأخص سنة 2010، حيث بلغ معدل النمو 2.6%-²، (للتفصيل أكثر في تغيرات المؤشرات الصناعية للقطاع العمومي حسب قطاع النشاط، أنظر الملحق رقم 04)، تكشف عن مدى ركود القطاع الصناعي، فالمؤسسات الصناعية الوطنية لم تستطع أن تتكيف لحد الآن مع التغيرات الحاصلة، ولم تصل بعد إلى المستوى المرغوب، فمشكلة معظم المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة، تكمن في كونها لا تستطيع في حالتها الراهنة أن تواجه التحديات الجديدة والمنافسة الأجنبية المحتدمة من جانب الشركات الكبرى ذات القدرة التنظيمية والإدارية والتسويقية والمالية العالية، بالإضافة إلى عدم قدرتها على نقل التكنولوجيا المتطورة وفتح أسواق جديدة محليا وخارجيا في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري، وأن الخطر من المنافسة الأجنبية بدأ يتزايد بعد التحرير التجاري المتزايد وتدفق الاستثمارات الأجنبية، وكذلك على الرغم من تطبيق عدة برامج للتأهيل.

وهذا يدل على أن هناك قصور على مستوى السياسة الصناعية الماضية، والذي يرجع إلى انخفاض فعاليتها في تحقيق آثارها، لذا فإن الدولة تسعى إلى تطبيق إستراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية والتي أصبحت أمرا

¹ - عبود زرقين، مرجع سابق، ص 167.

² - التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2010.

حتميا في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، لكي يستطيع هذا القطاع القيام بدوره في المشاركة مع القطاعات الأخرى في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر في المستقبل المنظور.

الفرع الأول: توجهات الإستراتيجية الجديدة للتنمية الصناعية في الجزائر

إن المشروع الخاص بإستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة الوطنية نتاج عدة جلسات وطنية أيام 26 و27 و28 فيفري 2007،

بمشاركة واسعة لمجمل الأطراف المعنية بالموضوع، وقد سمح الحوار والمناقشات التي تمت بشأن وضع الإستراتيجية بتحديد التوجهات الأربعة الهامة التالية¹:

- تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية؛
 - تحديد مبادئ الإستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية؛
 - ضرورة سياسة تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
 - ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينات، وبالخصوص الإصلاح البنكي، بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.
- لذا تدرج إستراتيجية إنعاش الصناعة وتطويرها ضمن الإستراتيجية الاقتصادية الشاملة التي تقوم على تصور جديد ونظرة جديدة للاقتصاد، وترتكز هذه الإستراتيجية على حرية المبادرة وعلى ترشيد الاقتصاد وتعزيز منظومة التضامن والتكافل الاجتماعي. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى التطوير المكثف لنشاطات صناعية مرتبطة ضمن الهدف المتمثل في السير نحو السلم والازدهار، وتشكل الصناعة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني لما تتوفر عليه البلد من موارد طبيعية وهامة في مجال التصنيع.

إن إيجاد إستراتيجية ملائمة للتنمية الصناعية مستقبلا يتطلب تحديد أربع توجهات أساسية²:

- 1- إعادة هيكلة الصناعة الوطنية وخاصة التي تعود للقطاع العام إذ يجب أن يتم ذلك على أساس مبدأ التخلي التدريجي للدولة عن النشاطات التنافسية لصالح المبادرة الخاصة؛
- 2- تحسين أداء رأس المال الصناعي المتوفر، والصناعة الوطنية بحاجة إلى اللجوء للتحالفات والشراكات مع الشركات الصناعية الناجحة عالميا للوصول إلى التكنولوجيا والخبرة التسييرية واقتحام الأسواق الخارجية؛
- 3- استثمار المنتج، واستثمار القدرات سيفعل أكثر فأكثر نتيجة للرأس المال الوطني والأجنبي، حيث تتكفل الدولة بتطوير جاذبية الوجهة الجزائرية، رغم أن التأخر المسجل في هذا المجال معتبر جدا؛

¹ - اجتماع مجلس الحكومة في 24 جويلية 2007، من الموقع الإلكتروني لرئاسة الحكومة .

² - كمال عايشي، مرجع سابق، ص 230.

4- طريقة تمويل الاقتصاد، حيث من الواضح أن حالة الوساطة البنكية والمالية لاقتصادنا هي إحدى العوامل المعرّقة، فالبنوك في الجزائر غير ناجعة، وسوق رؤوس الأموال لا وجود لها، إلى جانب عدم كفاية المنتجات البنكية والمالية المطروحة للتداول.

الفرع الثاني: أبعاد الإستراتيجية الجديدة لإنعاش الصناعة في الجزائر

مع مطلع التسعينات دخل القطاع الصناعي الجزائري مرحلة إصلاحات حقيقية، خاصة أنه يشتمل على مؤسسات

عمومية تمثل نسبة 80% من النسيج الصناعي، في حين 20% الباقية تمثل مؤسسات صغيرة ومتوسطة تابعة للقطاع الخاص.

وتتميز الصناعة الجزائرية بكثافة في رأس المال¹، وباندماج عمودي وتبعية كبيرة للمدخلات المستوردة والضرورية للدورة الإنتاجية.

ويغطي القطاع الصناعي الجزائري مجمل الصناعات المصنعة، ما عدى المحروقات والمناجم في الفروع الإنتاجية الآتية:

- الصناعة القاعدية (الحديد والصلب والتعدين والصناعات الميكانيكية).

- الصناعة الإلكترونية والكهربائية والاتصالات.

- الصناعة الغذائية.

- صناعة النسيج والجلود.

- مواد البناء (الإسمنت والآجر).

- تحويل الخشب والورق.

- الصناعة الكيماوية والصيدلانية والأسمدة.

ويتشكل كل فرع من هذه الفروع من مجموعة من الشركات العمومية، وتشغل عددا هاما من العمال².

إن تشخيص الهيكل الصناعي الوطني يبرز أن النشاطات الإنتاجية تتمركز في حدود السلسلة الإنتاجية المتعلقة بصناعات استخراج المواد الخام أو صناعات التركيب والتعليب. ولتغيير هذا الواقع وبعث الإنتاج الصناعي، تقترح الإستراتيجية الصناعية الجديدة برنامج إعادة الهيكلة الصناعية مرتكزة على ترقية بعض الفروع الصناعية التي تساهم في تجميع الموارد الثانوية من خلال عمليات التحول الصناعي، وتلك التي تساهم في دمج النشاطات الموجودة في المراحل الأخيرة للتحول الصناعي، وترقية فروع جديدة، كما تسعى إلى إعادة انتشار الصناعات على مستوى التراب الوطني.

¹ - BENBITOUR AHMED : l'Algérie au Troisième Millénaire (défis et potentialités) ed. Marinoor, Alger 1998, P198.

² - الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2007، ص 237.

1- اختيار الفروع: تتمثل إعادة هيكلة القطاع الصناعي على مستوى الفروع في تلك التغيرات التي تهدف إلى إعادة تكوين شعب بإنشاء وحدات جديدة خلاقة للقيمة، ووضع خطط عمل لمنتجات جديدة لتحسين تغطية السوق المحلي واقتحام الأسواق الجهوية والعالمية.

وقد تم في إطار هذا التوجه الجديد تحديد ثلاثة أنماط من الفروع الصناعية التي تمتلك قدرات للتنمية وهي¹:

- الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي، والتي تركز على تحويل المواد الأولية مثل:

● البتروكيماويات فرع الأسمدة، والنسيج الكيماوي ومنتجات الكيماويات العضوية والمعدنية؛

● الصناعات الصيدلانية والبيطرية؛

● صناعات الحديد والصلب؛

● الصناعة المعدنية غير الحديدية (الألمنيوم)؛

● صناعة مواد البناء؛

- الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى خاصة مثل:

● الصناعات الغذائية؛

● الصناعات المعدنية الميكانيكية الكهربائية والإلكترونية (ISMME)؛

- ترقية الصناعات الجديدة أو تلك التي يسجل فيها البلد تأخرا والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد مثل: الصناعات

والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وصناعة السيارات.

2- على مستوى الانتشار الفضائي: يعتمد انتشار الصناعات في ظل الإستراتيجية الجديدة على رؤية جديدة

مخالفة للماضي، حيث تركز التنمية الصناعية على مناطق صناعية معينة تدعى "مناطق التنمية الصناعية المدمجة"

وذلك من خلال تحديد مقاطعات صناعية ونظام محلي للإنتاج وشبكات المؤسسات وعناقيد صناعية للاستفادة

من الاقتصادات الخارجية والتناغم الذي يمكن أن ينجر عن ذلك، وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع

ضرورة الاعتماد على علاقة ثلاثية بين التكنولوجيا والبحث، التكوين والمؤسسة، ولكون التقسيم الحالي

للمناطق الصناعية لا يستجيب لتزايد طلب المتعاملين ومتطلبات تنمية متجانسة ومندمجة، تم اقتراح إنشاء

"أقطاب نمو" بهدف التدريب. لذا من المقرر إنشاء مناطق صناعية مندمجة تستغل تركز النشاطات الاقتصادية

وتنظيم المؤسسات وهياكل الضبط العمومية وهياكل البحث على ثلاثة مراحل:

- **المرحلة الأولى:** وتتمثل في برنامج تطوير مناطق التنمية الصناعية المدمجة المقرر في أفق 2009 ويشمل إنشاء

ما يلي²:

¹ - اجتماع مجلس الحكومة بتاريخ 24 جويلية 2007، مرجع سابق.

² - قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، 2007.

- مناطق التنمية الصناعية المندمجة: بولايات: الجزائر، البليدة، وهران، مستغانم، سطيف، برج بوعرييج، غرداية، حاسي الرمل، عنابة، بومرداس، وتيزي وزو؛
- أقطاب تكنولوجية: الجزائر (سيدي عبدالله)، بجاية وسيدي بلعباس؛
- مناطق متخصصة: أرزيو، حاسي مسعود، سكيكدة وهران.

– المرحلة الثانية: أما هذه المرحلة فستشهد إنشاء "مناطق نشاط متعددة الميادين" بكل من: قسنطينة، سكيكدة، تلمسان وعين تيموشنت.

– المرحلة الثالثة: أما في المرحلة الأخيرة سيتم إنشاء "أقطاب تكنولوجية" أخرى بكل من: باتنة، الشلف، تلمسان وقسنطينة.

وفيما يتعلق بتسيير مناطق النشاط المندمجة، اقترح إنشاء إطار مؤسسي يتضمن مديريات الاقتصاد والتكنولوجيا والبيئة. ويتم اختيار هذه المواقع على أساس الاعتبارات التالية:

- توفر الهياكل القاعدية وإمكانية الدخول في مناطق الإنتاج؛
- وسط محفز بحكم قربها للمؤسسات الجامعية ووحدات البحث؛
- توفر الخدمات الجماعية ذات النوعية.

الفرع الثالث: الإطار المؤسسي والتنظيمي للإستراتيجية الجديدة لإنعاش الصناعة

إن السياسة الجديدة تتطلب تدخل الدولة باستعادة دورها كمسؤول عن الأهداف الاقتصادية على المدين المتوسط والبعيد ودورها كمبادر ببرنامج تحويل وتطوير الاقتصاد الوطني وكافل له، فإن إرادة الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية لا تكون في شكل منتج ومسير، والتي أثبتت فشلها في مراحل سابقة. كما أن الابتعاد لا يعني ترك أو التخلي عن التسيير الاقتصادي للبلد، بل دور الدولة، في إطار الإستراتيجية الصناعية الجديدة هو دور "التخطيط والتسهيل"¹ الذي يظهر من خلال تحديد الفروع الواجب تنميتها، تمويل المشاريع وتوفير المناخ المناسب للاستثمار، دفع عمليات البحث والتكوين...، فالفرق إذن، بين دور الدولة المسيرة والموجهة ودور الدولة المسهل، يكمن في أن الدولة لن تقوم بعمليات التسيير وفق قواعد الاقتصاد الموجه، بل ستتم عملية التوجيه بطريقة غير مباشرة كتحديد ما مثلا للفروع الصناعية للقطاع الصناعي لترفع من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن ترك جميع الشؤون الاقتصادية لآليات السوق وحدها، فعملية ابتعاد الدولة والخصوصية لم تكتمل بعد.

¹ - من خطاب السيد رئيس الجمهورية بمناسبة جلسة لقطاع الصناعة وترقية الاستثمارات، الموقع الرسمي للحكومة الجزائرية.

وبغية توحيد تسيير القطاعات الاقتصادية، تم ربط وزارة الصناعة بوزارة المساهمات وترقية الاستثمارات. وقد أوكلت مهام تنفيذ الإستراتيجية لوزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، هذه الهيئة التي زودت بكافة الصلاحيات التي تسمح لها بتنفيذ الإستراتيجية.

كما أن إنعاش الصناعة، لا بد أن يمر بإعادة تنظيم وتسيير الأموال التجارية التابعة للدولة «Capitaux marchands de l'état»¹، وفي هذا الإطار تعمل الحكومة على أخذ بعض الإجراءات الخاصة التي تمس كل من شركات تسيير المساهمات وإعادة تنظيم النسيج الصناعي العمومي.

ففيما يتعلق بشركات تسيير المساهمات، تم اتخاذ قرار تقليص أو تخفيض عددها إلى 12 شركة، كل واحدة منها ستكون تحت إدارة مدير عام وهذا لتلعب دور وكالات حقيقية للخصوصية.

وعلى مستوى تنظيم المؤسسات العمومية، فالهيكل التنظيمي الجديد يقترح إنشاء 10 مجموعات صناعية كبرى، وهذه المجموعات تتشكل من الشركات العمومية الكبرى التي لم تفقد الملاءة المالية وهذا وفق الفروع الصناعية. كما تعمل الوزارة المعنية على وضع تنظيم هيكلي يسمح بإنشاء مديريات جديدة تسهل عملية تبادل المعلومات وتسيير فعال للملفات الخاصة بالصناعة.

المطلب الثالث: سياسات إنعاش الصناعة في الجزائر

الفرع الأول: سياسة ترقية الاستثمار

تحتل قضية الاستثمارات، الخاصة عامة والاستثمارات الأجنبية خاصة، مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات، إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح سياسة الإنعاش الصناعي والتنمية في الأمد الطويل، بعد أن لعبت هذه الاستثمارات دورا متميزا في كل من الدول المتقدمة والدول حديثة التصنيع على حد سواء، لذا تسعى الجزائر منذ فترة كبقية الدول النامية الأخرى، إلى وضع السياسات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة، يبقى محدودا للغاية بالنظر إلى الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار والإمكانيات الاستيعابية التي تتوفر عليها البلاد، فمعظم التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة حول تقدير مناخ الاستثمار في الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري، حيث يشير التقرير² الصادر عن البنك العالمي تحت عنوان "القيام بالأعمال" والذي يخص وضع الأعمال في 175 دولة عبر العالم، أن مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر لم تعرف تحسنا، ابتداء من التسهيلات المقدمة لإنشاء المؤسسات إلى غاية فعالية القضاء في المنازعات وحماية الملكية وحل الشركات وقوانين العمل. وقد كشف التقرير عن الصعوبات التي تواجه المستثمر منذ قراره إنشاء مؤسسة أو الشروع في تجسيد مشروعه الاستثماري إلى غاية تصفية الشركة، حيث ركز التقرير على البطء في تجسيد الإصلاحات الفعلية ميدانيا، إذا لم تتغير

1- M MEKIDECHE "ON EST ENCORE EN DESINDUSTRIALISATION" EL-WATAN, 11 OCTOBRE 2006.

2- جريدة الخبر، الخميس 27 سبتمبر 2007، ص2.

المؤشرات الأساسية بالنسبة للجزائر، خاصة بالنسبة لطول المدة التي تستغرقها كل مرحلة أو كلفة كل خطوة من الخطوات أو عدد الوثائق التي تطلب من المستثمر. فمثلا يتطلب على أي مستثمر يرغب في إقامة مشروع اجتياز 14 إجراء وتوفير عدد مماثل من الوثائق، وإن المدة التي تتطلبها كل مرحلة للمشروع في تجسيد المشروع هي 24 يوما، أي قرابة الشهر بكلفة يمكن أن تصل إلى 5.21% من قيمة الدخل الأولي للمشروع، وفي ظل وجود هذه العوائق تتفقر الجزائر إلى الرتبة 125 في توفير شروط الاستثمار.

لذا يستدعي تطوير الاستثمار محيطا فعالا يوفر للمستثمرين إطارا مؤسسيا ملائما (نظام مالي ملائم وتوفر العقار وطبيعة المنافسة) ونظاما تحفيزيا للحماية من شأنه تمكين المستثمر من القيام بخياره لصالح الاستثمار، وبالتالي فإن إستراتيجية ترقية الاستثمار يعد جزءا لا يمكن فصله عن إستراتيجية تحويل النظام الاقتصادي في مجمله. فهي بذلك معنية بتقديم الإصلاحات الهيكلية سيما تطوير النظام المالي عبر تفعيل سوق العقار وضمان شفافية سوق السلع والخدمات.

وينتظر من تطبيق سياسة ترقية الاستثمارات الخارجية المباشرة في إطار إستراتيجية إنعاش النمو الاقتصادي أن تساهم في:

- تمويل الاستثمارات في النشاطات التي تجلب نسب كبيرة من رؤوس الأموال؛
- تعميم التكنولوجيات الحديثة وتحسين القدرات الإدارية وولوج السوق العالمية وتنويع الصادرات.
- ونذكر أنه لتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، قد تم اتخاذ عدة تدابير من خلال التعديلات المدرجة في الأمر 08-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 من أجل تحسين النظام القائم، وتنص إجراءات تطبيق هذا الأمر على¹:
- نظام جديد للاستفادة من المزايا أكثر شفافية؛
- إعادة هيكلة مسار منح المزايا وتسييرها لمطابقته والممارسات الدولية في المجال؛
- تقليص هام مدة معالجة ملفات الاستثمار؛
- حماية حقوق المستثمرين الذين لديهم الحق في الطعن لدى اللجنة المتخصصة لهذا الغرض.
- كما تم اعتماد أعمال أخرى تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمارات من أجل تقليص الآجال وتخفيض تكاليف العمليات وتسهيل الاستثمار وإنشاء المؤسسات. ولجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تم اقتراح جملة من الإجراءات لتحسين بيئة الأعمال نلخصها في النقاط التالية²:
- تشجيع استعمال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والعمل على جلبها من الخارج ؛
- تحسين ميزان المدفوعات بدخول رؤوس أموال أجنبية إلى الجزائر نتيجة خلق مؤسسات أو فروع؛
- خلق المنافسة والضغط على المؤسسات المحلية لزيادة المردودية، والتأقلم مع الوضع الجديد لاقتصاد السوق؛

¹ - قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص 98.

² - عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2008، ص 260.

- حرية الاستثمار في الجزائر باستثناء القطاعات المخصصة للدولة أو الهيئات التابعة لها، إلى جانب تحديد شروط تدخل الرأسمال الخاص؛
- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين من تقديم الطلب؛
- تبسيط عملية قبول الاستثمار الخاضع للرأي بالمطابقة، حيث يقدم طلب إلى مجلس النقد والقرض ليثبت في الملف خلال شهرين، مع إمكانية الطعن في حالة الرفض أمام الغرفة الإدارية؛
- توازن سوق الصرف؛
- إحداث وترقية الشغل؛
- تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين؛
- تسهيل الإجراءات الإدارية وتسليم المستندات المطلوبة؛
- الاستشارة والتوجيه في تكوين ملفات المشاريع؛
- البحث عن التمويل والشراكة؛
- متابعة الالتزامات المتبادلة؛
- خدمات مركز الإعلام المتخصص؛
- إصدار الدلائل والمطبوعات والمطويات المتعلقة بفرص الاستثمار؛
- إصدار ملفات نموذجية ودراسات متخصصة؛
- المشاركة في تحديد المناطق الحرة والخاصة؛
- ترقية المواقع والمنشآت لإقامة المشاريع؛
- بحث واستغلال فرص التعاون في التقنية والمالية.

الفرع الثاني: سياسة التأهيل

إن النتائج المتحصل عليها من تطبيق إجراءات التأهيل في إطار البرنامجين، برنامج التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة المدعم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساعدة الاتحاد الأوروبي. تبرز أن عملية التأهيل لم تتقدم بشكل قوي ولم تعطي النتائج المنتظرة وذلك لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون ذلك كالشروط الواجب توافرها في المؤسسة للاستفادة من البرنامج، آجال تكوين الملفات والتي تبدو أنها طويلة خاصة فيما يتعلق باستخراج الوثائق الإدارية والمصرفية كالشهادات المصرفية،..... الخ.

ونظرا لأهمية تأهيل المؤسسات الاقتصادية في تحسين القدرة التنافسية لمواجهة المنافسة الدولية وما يكتسبه من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد تم اقتراح سياسة جديدة للتأهيل تتمحور أساسا حول¹:

- وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية؛

¹ - سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 2011/09، ص 145.

- إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصناعية وتحسين تنافسيتها؛
- التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج؛
- تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية؛
- وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصناعية من أجل تحسين تنافسيتها.

الفرع الثالث: التقييس والقياس

حاليا يعتبر التقييس من أهم المجالات اللازمة لجميع الأطراف المشاركة في الأنشطة الاقتصادية التي تحتاج إلى المشاركة في نشاطاته ونتائجه، منذ عشرين عاما كان التقييس يقتصر على المختصين فقط، أما الآن فأصبح عنصرا أساسيا من العناصر التجارية والتقنية للمؤسسات، حيث تنامي وعي الشركات بضرورة لعب دور فعال في هذا المجال، أو الاستعداد لتقبل مواصفات قياسية لم تكن طرفا في إعدادها أو لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح هذه الشركات.

على المستوى الوطني تتولى القيام بأعمال التقييس لجان تقييس تساندها مجموعات من الخبراء، وتتكون هذه اللجان من ممثلين مؤهلين من القطاع الصناعي، ومن معاهد البحوث، ومن السلطة الحكومية، ومن جمعيات المستهلكين ومن المنظمات المهنية.

على المستوى الإقليمي والدولي، تتولى القيام بالأعمال لجان فنية تحت أمانة المنظمات الوطنية للتقييس، تشكل اللجان الفنية بواسطة مكاتب الإدارة الفنية للمنظمة الإقليمية أو الدولية المعنية، لجميع الأعضاء الوطنيين الحق في تمثيلهم على مستوى اللجنة الإقليمية أو الدولية المهتمة بموضوع معين¹.

قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، بوضع برنامج مرافقة المؤسسات سنة 2000 يهدف إلى تنمية أو تطوير منظومة وطنية للتقييس لتدعيم ومرافقة المؤسسات الراغبة في الحصول على شهادات الإيزو، وقد رصد لتطبيق هذا البرنامج مبلغ يقدر بـ: 500 مليون دج، وتبين الحصيلة التالية لسنة 2005 نتائج المجهودات التي تبذل لهذا الغرض، فقد تحصلت 450² مؤسسة عمومية وخاصة على شهادات الإيزو 9000 و 6 مؤسسات على الإيزو 14000، بينما يوجد 5 مؤسسات في طريقها للحصول على الإيزو 22000 المتعلقة بضمان المنتجات الغذائية، كما تم تكوين 30 مدققا للجودة بالمعهد الوطني للإنتاجية والتنمية الصناعية بيومرداس الذي هو تحت وصاية وزارة الصناعة والمتخصص في تكوين ورسكلة الإطارات.

وتجدر الإشارة إلى أنه تقرر منح جائزة الجودة كل سنة لأحسن مؤسسة تطبق توجيهات منظومة ضمان الجودة، وهذا من باب التشجيع والتحفيز، وأول مؤسسة تحصلت على الجائزة، تمثلت في مجمع "صيدال" للصناعات الصيدلانية سنة 2003، تلتها فيما بعد شركة الاسمنت لعين توتة سنة 2004، كما تعمل وزارة الصناعة على تنصيب الهيئة الوطنية للاعتماد وتقييم مطابقة المنتجات الصناعية.

¹ - الموقع الرسمي للمركز الوطني الليبي للمواصفات والمعايير القياسية. <http://www.lncsm.org.ly/>

² - <http://www.bladi-dz.com/articles/2138/> -

غير أن هذه النتائج تظل محدودة للغاية، فالجزائر لا تتعدى ملكيتها لعدد محدود جدا من الشهادات للنوعين، في حين تملك الدول المتقدمة عشرات الآلاف منها، وهذا ما يجعل الجزائر مجبرة على بذل مجهودات استثمارية أكبر لإنتاج سلع ذات جودة وفقا للمواصفات الدولية، إذا أرادت الاستفادة من سياساتها الخاصة بالانفتاح الاقتصادي.

ففي مجال حقوق الملكية الفكرية مثلا، طلب من الجزائر من طرف الدول المفاوضة أثناء إجراء المفاوضات الخاصة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حماية علاماتها وتقديم ضمانات لاحترام هذه الالتزامات من الناحية القانونية، لكن ما نلاحظه في الواقع هو حدوث العديد من التجاوزات في شكل تقليد للمنتجات فأصبح اليوم من الصعب التمييز بين المنتج المقلد والمنتج الأصلي، مما يستدعي أخذ الإجراءات اللازمة لمحاربة مثل هذه الظواهر.

وفي ظل السياسات الصناعية الجديدة، تقرر تحسين الترتيبات التنظيمية التي تستند عليها نشاطات التقييس والقياس والاعتماد والتصديق والملكية الصناعية وكذا الهيئات التي تتكفل بها وهي المعهد الجزائري للتقييس والديوان الوطني للقياس القانونية والهيئة الجزائرية للاعتماد والمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية.

الفرع الرابع: تطوير العنصر البشري: إن الإستراتيجية الصناعية تعتبر تطوير العامل البشري أساس نجاح كل سياسة صناعية باعتباره عاملا مشجعا لامتصاص التكنولوجيات وعصرنة الصناعات، فلطالما عانت الصناعة الجزائرية من¹:

- عجز في مجال التأطير الصناعي، سواء على مستوى التسيير أو التحكم في التكنولوجيات؛
- نظام تكوين ليس بإمكانه الاستجابة بفعالية لاحتياجات العمال المؤهلين في الصناعة.
- وقصد التكفل بمتطلبات القطاع يتعين:
- تكثيف العرض في مجال التكوين المؤهل لاسيما من خلال استحداث مدارس تكوين المهندسين والتقنيين الساميين في القطاعات الصناعية الكبرى؛
- تنويع قنوات التكوين (إشراك كافة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين)؛
- وضع نظام جديد خاص بالمساعدات العمومية لعروض التكوين (مساعدات وقروض الضرائب)؛
- مطابقة التأهيلات مع احتياجات السوق؛
- تثمين رأس المال البشري (سياسة الأجور والظروف الاجتماعية للعمل والإطار المعيشي)؛
- إدراج الإبداع ضمن منظور داخلي باعتباره عنصرا أساسيا لتطوير الصناعة يعتبر أمرا لا مناص منه، ويتطلب التحكم في هذا المسار الذي لا يمكن لقوى السوق ضمانه لو حدها بل لابد من تدخل السلطات العمومية التي يتعين عليها دعم وترقية سياسة موجهة نحو ترقية التقنيات استنادا إلى نظام وطني للإبداع مثل ما تقوم به

¹ - قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص 101.

العديد من الدول، فعلى سبيل المثال تخصص الو.م.أ ما نسبته 46% من الناتج الداخلي الخام للبحث والتنمية منها 52 مليار دولار للمنتجات الصيدلانية¹؛

- إنشاء مراكز التعليم والتمهين التكنولوجي من أجل تعليم مهني موجه نحو المهن الخاصة بالإضافة إلى إنشاء لجنة دولة من أجل العلم والتكنولوجيا ووكالة لترقية التجديد الصناعي ووزارة متدبة مكلفة بالعلوم والتكنولوجيا ووضع جهاز تشريعي ينظم تامين الأفكار المحددة وترويجها في السوق وتجنيد الوسائل العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم مساعدات للقطاعات العمومية والخاصة بدعم مالي مباشر لكل مشروع تنموي نموذجي من خلال إقامة صندوق مستقل لتمويل النماذج وإجراءات تحفيزية أخرى ووضع سياسة "الذكاء الاقتصادي" بصيغة التسيير وجمع المعلومة وتحليلها وتفسيرها قبل اتخاذ القرارات.

كما يتم في مجال البحث والتنمية تمويل المخابر وقدرات البحث لدى المؤسسات في القطاعات الصناعية ذات الأولوية وترقية تنقل الباحثين والمهندسين من وفي اتجاه عالم المؤسسة.

على الرغم من سعي الحكومة الجزائرية للخروج من النظم الاقتصادية التي اعتمدت بشكل أساسي على الزيادة في عائدات النفط، تحضير الاقتصاد إلى ما بعد النفط، إلا أن هذا التغير لا يزال بطيئا جدا، وهذا يضع القطاع الصناعي بشكل عام وقطاع الصناعة التحويلية بشكل خاص في معادلة صعبة، فمن جهة، هي غير قادر بعد على مواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات الحاصلة في العالم، ومن جهة أخرى هي غير قادرة أيضا على تنمية قدراتها للاستمرار في الاقتصاد.

المبحث الثاني: الاستثمار الفلاحي في دعم الاقتصاد الزراعي كبديل للاقتصاد البترولي

حذر عدد من الاقتصاديين والمعينين بالشأن الزراعي من تدهور القطاع الزراعي الذي يعد من أكبر القطاعات الاقتصادية بعد القطاع النفطي لما يمتلكه من ثروات طبيعية من تربة صالحة للزراعة ومياه وتقنيات حديثة. وأكدوا حول الزراعة في الجزائر على أهمية الاستثمار الفلاحي في دعم الاقتصاد الزراعي وعلى ضرورة إعادة النظر في أهمية الاستثمار الفلاحي ودعم الاقتصاد الزراعي وجذب الاستثمار الخارجي المباشر نحو القطاع الزراعي لتحقيق النمو الاقتصادي، سواء كان هذا الاستثمار محليا أم خارجيا، وتحديث تقنيات الإنتاج الزراعي التي كانت الجزائر بعيدة عنها فضلا عن المشاركة في التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية².

ويلعب القطاع الفلاحي دورا كبيرا في تشغيل اليد العاملة حيث يشغل أكثر من 11.7% منها³، فمنذ الثمانينات والقطاع الفلاحي يشهد تغيرات وتجهيزات خاصة بعد تحرير المنتجات الفلاحية، وكذا تحرير

1- عياش قويدر، براهيم عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، العدد 2 سنة 2005.

2 - شعيب شنوف، رمضاني لعلا، الأفق المستقبلية للاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي العلمي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 2008، ص21.

3- الديوان الوطني للإحصاء.

التجارة الداخلية والخارجية. لقد أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، حيث رسمت خطة عملية ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها.

المطلب الأول: القطاع الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الحالية

نتيجة للمشاكل العديدة التي عانى منها القطاع الزراعي في ظل الاستثمارات الفلاحية، جاء الإصلاح الثاني عام 1990 والذي يمنح مرونة أكبر للإجراءات التشريعية لكل الوعاء العقاري بما فيه القطاع الفلاحي. ويتضمن أحكاما مرتبطة بكل الصراعات حول الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية والتي تم إعادتها إلى ملاكها الأصليين ومنح ملكية الاستثمارات الفلاحية لأعضائها، مع منح الحرية التامة في التعامل الزراعي وتسويق المنتجات وضرورة التكفل بتوفير التجهيزات وخلق محيط يهتم بالبحث الفلاحي وتحسين التموين والتخزين والتسويق وتحقيق اللامركزية تجعل الفلاح يشارك في تحديد السياسة الفلاحية، ويساهم بشكل فعال في تحسين هياكل ومحيط القطاع الفلاحي وجعل المنتج مسؤول عن وسائل الإنتاج الفلاحي، والعمل على تكثيف القدرات الطبيعية المحدودة. فالقطاع الزراعي في عام 1991 كان يمثل 18% من الناتج الداخلي الخام ويشغل 1.200.000 شخص، أي ما يعادل 25% من السكان النشيطين في البلد. إن المساحة الزراعية الصالحة للزراعة وخلال ثلاثين السنة الأخيرة لم تتوقف عن الانخفاض، حيث انتقلت من 0.82 هكتار /نسمة سنة 1962 إلى 0,1 هكتار /نسمة في 1991 وهذا يتطلب¹:

- تطهير القطاع الفلاحي من السلبات المسجلة؛
- إعادة تنظيم عقاري الأراضي الفلاحية التابعة؛
- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين؛
- رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع وإعادة تقويم الدخول الزراعية؛
- وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور والتقوير والري.

إلى جانب انتشار مظاهر البيروقراطية مما يجعل ضرورة الإصلاحات الاقتصادية تفرض نفسها إلى جانب تقييد النفقات العامة واللجوء إلى إجراءات مرتبطة بتوفير ونشر المعلومات للمستهلك والمنتج واتخاذ الإجراءات التي من شأنها خلق المنافسة، وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة تتركز في القطاع الزراعي على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للريف التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي. إلى جانب استغلال الإمكانيات الزراعية غير المستغلة في الميدان الزراعي، وفي المجالات المكملة كصناعات مدخلات الإنتاج الزراعي مثل الماكينات، المعدات، الأسمدة، المبيدات، إلخ... كما يتطلب الأمر الاهتمام ببناء القاعدة الهيكلية

¹ - موقع: <http://agricul.yoo7.com/t146-topic>, تاريخ التصفح 11/11/25.

والأساسية التي من شأنها توفير الظروف الملائمة لإنعاش الاستثمارات الفلاحية. ذلك أن اعتماد التخطيط المركزي كأسلوب لترشيد السياسة التنموية كان في الغالب يفتقد للشمولية ولا يقوم على أهداف إستراتيجية واضحة. فهو مجرد مشروعات مجمعة لا تنطلق من الإمكانيات المتاحة لتحقيقها. هذا القصور في إستراتيجية التنمية المخططة أدى إلى غياب الترابط والتشابك بين القطاعات إلى جانب عدم التناسق بين النمو الاقتصادي والنمو الاجتماعي.

الفرع الأول: الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني في الجزائر

لازالت الوضعية المتذبذبة تطبع الزراعة الجزائرية باستمرار، نظرا لما تتصف به من عدم الانسجام، ففي سنة 2010 كانت مساهمة القطاع الزراعي تمثل 8.4% من الناتج الداخلي الخام وذلك بانخفاض يعادل 1% بالنسبة لسنة 2009، وحسب التقديرات فإن المساحة الصالحة للزراعة تعادل 3% من المساحة الإجمالية، منها ما يعادل 63.3% من الاستغلالات تقل مساحتها عن 5 هكتارات، ويمثل السكان الريفيون ما يعادل 41% من إجمالي السكان، ونسبة العمالة الزراعية تقدر بـ 23% من إجمالي السكان¹، وغير خاف، أن الجزائر في المجال الزراعي ليست مكتفية ذاتيا، وهي تسجل عجزا مهما كل سنة، حيث تستورد ما يعادل 75% من احتياجاتها. ولتغيير هذه الوضعية أولت الدولة الجزائرية اهتماما معتبرا للزراعة، باعتمادها المخطط الوطني للتنمية الريفية وتخصيص موارد مالية لعصرنة القطاع، وفي الواقع، يعاني الإنتاج الزراعي من ندرة في الوسائل التقنية: فالري غير كاف، كما أن الإنتاجية ضعيفة بسبب النوعية الرديئة للبذور، وفي هذا الصدد يعاني إنتاج الحليب من مشاكل عويصة، مثله مثل إنتاج البطاطس، ولهذا يجب تدارك الوضع والعناية أكثر بتوفير المزيد من هذه المنتوجات. كما تعاني الجزائر من مشكلة الجفاف باستمرار والتي تساعد في اندلاع حرائق تلتهم المحصول من الإنتاج.

إن أداء الزراعة الجزائرية الهزيل يمكن قراءته ومقارنته مع دول أخرى من خلال إنتاج محصول أساسي مثل القمح، إذ يلاحظ في هذا الإطار أن معدل التبعية بالنسبة للقمح قد كان مرعبا خلال الفترة 1988-1991، حيث كان يتراوح ما بين 80.9% و 85.6% لكل من القمح الصلب والقمح اللين على التوالي، وبالنسبة لسنة 2010 فقد احتل القمح المرتبة الأولى ضمن المواد الغذائية المستوردة، بمبلغ يقدر بحوالي 1.25 مليار دولار أمريكي²، وهو ما يمثل حجما يزيد بقليل عن 5.2 مليون طن، وهذا دليل على مزيد من التبعية للخارج، ونفس الوضع تنقاسمه أغلب السلع الزراعية الأخرى، وبخاصة منها الأساسية لتأمين الغذاء وذات الاستهلاك الواسع. (وللتفصيل أكثر في وضعية واردات الجزائر في القطاع الزراعي أنظر الملحق رقم 05).

¹ ، تاريخ التصفح: 11/04/9. <http://www.fao.org/corp/statistics/fr/>

² - الديوان الوطني للإعلام الآلي والإحصاء، الجمارك الجزائرية.

ولعل أحد المفاتيح لفهم محدودية كفاءة الإنتاج النباتي يتمثل في غياب الانسجام بين مدخلات القطاع ووسائل الإنتاج وتضافرهما معا، حيث يلاحظ عدم وجود وسائل تقنية لمتابعة الزراعة بما فيه الكفاية، وإن وجدت فهي غير مجهزة وغير مناسبة للظروف الطبيعية التي تعمل فيها.

وعلى العموم، تتميز الزراعة الجزائرية في مجال الغذاء خصوصا بحالة من التدهور، ففي مجال الزراعة النباتية، تعرف الحبوب باعتبارها تشكل الغذاء الأساسي للمواطن الجزائري نقصا واضحا في الكميات المنتجة من بين أهم تلك المحاصيل، مما شكل مشكلة اقتصادية كبيرة تجلت من خلال استيراد كميات كبيرة لسد العجز في الفجوة الغذائية من الحبوب وبخاصة من القمح ودقيقه، وفي هذا الصدد فقد قدرت فاتورة استيراد القمح لسنة 2010 ما يعادل 1.25 مليار دولار أمريكي (كما أشرنا)، أما البقوليات فإنها على درجة كبيرة من الأهمية حيث أن زيادة إنتاج أي منها يحقق مزيدا من الأمن الغذائي الجزائري في حاجة ماسة له، كما أن نقص إنتاج أي منها يمثل بدون شك حالة حرجية، وتتجلى أهمية وفائدة هذه المحاصيل في كونها تمد كلا من الإنسان والحيوان بالبروتين النباتي (الحمص، الفول، العدس)، الضروري جدا للحياة الصحية، غير أن إنتاج البقوليات قد عرف نفس التذبذب الذي عرفته الحبوب، بحيث بقيت الجزائر تسد عجزها في توفير غذاء سكانها عن طريق الاستيراد، فقد بلغت فاتورة استيراد هذه المادة سنة 2011 ما يعادل 390.9 مليون دولار أمريكي، كما وصلت فاتورة استيراد الذرة إلى 950 مليون دولار أمريكي بالنسبة لنفس السنة.

كما اتصف الإنتاج الحيواني من جهته بعدم الاستقرار أو عدم تسجيل زيادة مطردة في الإنتاج بالنسبة لبعض المكونات، كما هو الحال مع اللحوم الحمراء والحليب، حيث تواصل الجزائر اعتمادها على الاستيراد بمعدلات كبيرة قد تصل إلى 50%، فمثلا بالنسبة لمادة الحليب التي تحتل المرتبة الثانية بعد القمح ضمن المواد الغذائية الأساسية التي تستوردها الجزائر، فقد قدرت فاتورة وارداتها بنحو 712 مليون دولار أمريكي سنة 2010 مقابل 374 مليون دولار سنة 2005، ويتوقع أن ترتفع أكثر بالنسبة لهذه السنة نظرا لارتفاع مسحوق الحليب عالميا، وهذه وضعية غير طبيعية إذا ما أخذنا في الاعتبار ما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات لزيادة قدراتها الإنتاجية في مختلف هذه المواد، أما بخصوص باقي مكونات القطاع الحيواني، ويتعلق الأمر باللحوم البيضاء والبيض، فإن هذه المجموعة الفرعية يمكن اعتبارها مستقرة وتميل للتزايد النسبي المنتظم، حيث تعرف الجزائر اكتفاء ذاتيا في ذلك، غير أن ذلك لا يمنع من السعي للرفع من معدلات الإنتاج من أجل التصدير، وتبقى كل المواد الغذائية الزراعية الأخرى في حاجة إلى تطوير، للابتعاد عن الخط الأحمر للتبعية الغذائية، التي ترهق كاهل الاقتصاد الوطني الضعيف أصلا، والذي يعيش من "سيروم" عائدات المحروقات الآيلة للزوال.

وعموما فإن مستويات الإنتاج بنوعيه النباتي والحيواني تعرف تذبذبا دائما، بحيث لا تكاد تستقر مستويات الإنتاج لأكثر من سنتين، أو أنها تعرف وتيرة في اتجاه تصاعدي منتظم، وإنما القاسم المشترك الأكبر هو التآرجح بين الارتفاع والانخفاض، وهذا دليل على تدني وتدهور الإنتاج الزراعي الغذائي بنوعيه النباتي والحيواني.

ولهذا كان من الضروري اتخاذ إجراءات فنية لترقية الزراعة في الجزائر وذلك بمتابعة دائمة وفعالية لبعض الجوانب الفنية لتدارك ما قد يترتب عنها من سلبيات، وحتى لا تؤدي إلى إعاقة التنمية الزراعية المرجوة، وهذه الجوانب دون مراعاة لأهميتها في الترتيب تتطلب تقييما حقيقيا، من حيث التحذير من احتمال اتساع رقعة المشاكل، أو من حيث تحديد الفائدة التي تنجم عن معالجتها، والتي يمكن حصرها في التالي¹:

- تدعيم سياسة استصلاح الأراضي؛
 - تدارك أسباب ملوحة الأرض وصرف المياه منها؛
 - إتباع تقنيات الحفاظ على الماء وتحسين أداء الري؛
 - تطبيق سياسة لحماية وتحسين خصوبة التربة؛
 - وضع إستراتيجية بعيدة المدى لاختيار وتحسين النواعيات النباتية والحيوانية؛
 - في المجال الحيواني ينبغي العمل على وضع برنامج لاستيراد أصناف عالية الجودة من الأبقار، ومحليا زيادة مجالات تربية الأبقار؛
 - وضع إستراتيجية لتكثيف نظم الإنتاج وتقليل الأراضي البور تماشيا مع المعطيات الطبيعية ذات الصلة بالبيئة الكبرى.
- وغير خاف، أن هذه القائمة الآنف الذكر ليست دقيقة، ومن المستحيل ضبطها، وهذا في حد ذاته يمثل العائق الذي يعطل تفعيل الزراعة في الجزائر بشكل جدي، ولعل التركيز على هذه العوامل فقط هو لكونها بقيت تتكرر بصفة دائمة منذ مدة.

الفرع الثاني: العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي

إن تطور القطاع الزراعي وتمكنه من الاضطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية²:

- 1- يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي. هذا مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية، ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الارتباط والاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره سواء كان هذا الغير شخصا طبيعيا أو معنويا.

¹ - فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة قسنطينة، 2008، ص 194.

² - باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 2003/02، ص 109.

2- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها أن تحقق ميزتين:

أ- **الميزة الأولى** : توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.

ب- **الميزة الثانية** : توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.

3- ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار. وهذه العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.

4- العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثيرات من عدة نواحي:

أ- فالعلاقة ما بين أسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه.

ب- أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي.

5- العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها، وذلك من خلال بناء السدود وخلق احتياطي مائي وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الاجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة.

6- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض وهذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات". فوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع استهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال المواد الاستهلاكية للمستهلك المحلي.

الفرع الثالث: العوامل الواجب توافرها لنجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي

إن نجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات التي يمكن حصرها في العوامل التالية¹:

¹ - باشي أحمد، مرجع سابق، ص 110.

1- إن الإصلاحات الحالية وما نجم عنها من خصوصية شبه كلية للقطاع الزراعي، ورغم ما لهذه الإصلاحات من أهمية وآثارها إيجابية على القطاع الزراعي إلا أن نجاحها لبعث تنمية حقيقية في القطاع الزراعي مرهون بـ:

أ- تحويل عملية شراء وتوزيع وسائل الإنتاج وكذا تحويل السلطات الاحتكارية للهيئات الحكومية إلى القطاع الخاص، وتوفير الظروف الملائمة للحصول على الموارد المالية وبالعملة الصعبة لتمويل مستلزمات الإنتاج الزراعي التي يتم استيرادها من الخارج مع ضرورة الاهتمام بالائتمان الزراعي وجعله يسير وفق ميكانيزمات السوق سواء تعلق الأمر بشروط منح القروض أو أسعار الفائدة؛

ب- تحرير المنتجات الزراعية من القيود التي عرفتتها من خلال دواوين التسويق التي أدت إلى ظهور السوق الموازية والتي كانت تحقق أرباحا على حساب المنتج والمستهلك؛

ج- ضرورة توفير قوانين عقارية واضحة وشفافة تبيح الملكية الخاصة للأرض وتوفر شروط الحفاظ عليها، على أن تقوم الدولة بالتكفل بالبنية الأساسية كالنقل والمواصلات،... إلخ. فالتغيير الرسمي للملكية الزراعية لا يكون له معنى حقيقي إلا من خلال إعادة تجميع الأراضي والأصول في وحدات يمكن تملكها أو تأجيرها لمستغليها.

2- ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها. ذلك أن الواقع في الجزائر، كما في غيرها من الدول النامية، يبين أن هذا الميدان لا يحظى بالأهمية اللازمة رغم ماله من أهمية في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي، فبينما نلاحظ أن ما يقارب 5 مليار دولار تنفق على الأبحاث الزراعية على مستوى العالم نجد أن نصيب الدول النامية منها لا يتجاوز 1,3 مليار دولار. إن التنمية الزراعية في الجزائر والتي واجهت إضافة إلى المصاعب السابقة الذكر مشاكل ارتبطت أساسا بقلّة وسائل الإنتاج ونقص التمويل بها إلى جانب قلة حماية الطاقة الإنتاجية، وهذا ما يستلزم استصلاح الأراضي والتقليل من تركها بورا والاهتمام بالفلاحة الصحراوية والجبلية. كما أن التنمية الزراعية في الجزائر تتطلب العمل على تحديث وسائل الإنتاج الخاصة بالقطاع الزراعي، مع ضرورة التنسيق بين الزراعة والصناعة، إذ أن تطوير هذه الأخيرة لا يمكن أن يتم بمعزل عن القطاعات الأخرى وخاصة الزراعة. ذلك أن زيادة حجم الصادرات الزراعية من شأنها أن تغطي تكاليف الواردات من السلع الإنتاجية والوسيطة والاستهلاكية الضرورية للصناعة إلى جانب تزويدها بالخامات الزراعية ذات الاستخدام الصناعي. وبتعبير آخر، فإن التنمية الزراعية يجب أن تساهم في تزويد الصناعة بالتراكم الرأسمالي والمواد الغذائية والخامات والسوق لتصريف منتجاتها أي السلع. كما أن التنمية الصناعية توفر للزراعة الأسمدة والمعدات والآلات وسوق للعمالة الفائضة والمواد الغذائية، ومن ثم يتم توسيع القاعدة النقدية في الريف وتوسيع السوق الداخلية لتحويل المنتجات الزراعية إلى سلع توجه للسوق.

3- من خلال التجربة، واستنادا إلى المراحل التي مر بها القطاع الزراعي في الجزائر، ومختلف الإجراءات التنظيمية، القانونية، الهيكلية، يتضح أن التفسير عن طريق هذه الإجراءات وحدها لا يكفي إذا لم يكن العاملون في القطاع الزراعي طرفا مشاركا فيها. وما الانتقال من التسيير الذاتي إلى الثورة الزراعية إلى

المستثمرات الفلاحية إلا خير دليل على ذلك. مما يجعل مسألة تنظيم الزراعة ترتبط بالتمفصل العام بينها وبين القطاعات الأخرى أكثر من ارتباطها بالوضع القانوني للإستغلالات الزراعية. إن هشاشة القاعدة الزراعية وضعف الإنتاجية الزراعية نتيجة غياب الإرادة والسياسة الزراعية السليمة التي من شأنها أن توضع حد للمضاربات التي عرفها القطاع الزراعي وتوفير الوسائل الضرورية لثمين العمل الفلاحي.

4- العمل على تطوير وتشجيع القطاع الزراعي من خلال سياسة زراعية شفافة وفعالة من شأنها أن تعيد الاعتبار لهذا القطاع بما يضمن استقرار اليد العاملة وتوضع حد للهجرة الريفية، هذه السياسة يجب أن تكون مدعمة بإتباع أساليب وتقنيات حديثة مع الاهتمام بمكننة الزراعة ووضع حد للطرق البدائية التقليدية والعمل على استغلال مياه الري من خلال توفير شبكات الري والصرف والسدود والجسور والاهتمام بالطرق الرئيسية والفرعية نظرا لأهميتها بالنسبة للقطاع الزراعي والعمل على توفير وسائل التخزين مع الاهتمام بربط التكوين بمططلبات القطاع الزراعي إلى جانب تطوير جهاز التسويق وتعميم الإرشاد والبحث الفلاحي مع إيجاد صناعة تحويلية وغذائية لدعم الإنتاج الزراعي. إن جعل "الزراعة من ضمن القطاعات الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية" يسمح بتخفيف من حدة التبعية الغذائية والوصول إلى هدف تطوير وتنويع الصادرات خارج المحروقات مما يعيد للقطاع الزراعي أهميته ودوره الحقيقي، وهذا بعدما كان القطاع الزراعي في ظل التخطيط المركزي قطاعا متأخرا ومهمشا في إستراتيجية التنمية المخططة.

المطلب الثاني: مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر

لعل المهمة الرئيسية للقطاع الزراعي في أي بلد، تتمثل في توفير الغذاء للسكان، ويعتبر توفير الغذاء واستقرار عرضه من العناصر الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي، والجزائر تسعى جاهدة لتحسين معدلات التنمية الاقتصادية التي تقتدر عادة بتحسين إمدادها الغذائية، والقضاء التدريجي على أوجه النقص أو العجز الغذائي، ولما كان القطاع الزراعي هو القطاع الاقتصادي الرئيسي والمصدر الأساسي لإنتاج الغذاء، فإن مقدرة الجزائر على توفير الغذاء واستقرار عرضه قد تأثرت كثيرا بمحددات وعراقيل، وواجهتها مشاكل، شأنها في ذلك شأن الكثير من البلدان النامية والعربية خصوصا، بحيث أصبحت تعيش وضعية متدهورة أقل ما توصف به أنها عاجزة وتابعة، ونورد فيما يلي أهم مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر حسب مجال تأثيرها¹:

الفرع الأول: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الأرضية والطبيعية

تتوزع الموارد الأرضية في الجزائر حسب تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية حسب القيم التالية: 529000 هكتار محاصيل مستديمة، 4176000 هكتار محاصيل موسمية منها 3870000 هكتار مطرية و306000 هكتار مروية،

¹ - فوزية غربي، مرجع سابق، ص 247.

3521000 هكتار مساحة متروكة¹، 4223000 هكتار غابات، 2984000 مراعي². ويمكن إيجاز بعض معوقات الموارد الأرضية فيما يلي:

- نوعية الموارد الأرضية، حيث تتمحور المشاكل الكمية والنوعية للموارد الأرضية في الجزائر حول التغيرات التي تحدث للأراضي الزراعية، وتؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على قدرتها واستدامة عطائها.
- طبيعة الأراضي الزراعية بالجزائر والتي تعاني من عدة مشاكل، لعل أهمها تناقص الرقعة الزراعية كميًا وكيفيًا، وتفتت وتبعثر الملكيات والحيازات إلى جانب اختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية.
- طبيعة الحيازات التي يطغى على توزيعها في الجزائر الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة والمتنوعة، أي المخصصة بالدرجة الأولى للاستهلاك العائلي أكثر مما هي للسوق، مع ما يرافق ذلك من مشاكل تتعلق بصعوبة حصر الحيازات وتحديدتها.
- الموارد المائية باعتبار المياه من الموارد الأكثر ندرة من بين الموارد الزراعية الطبيعية، بالنسبة للجزائر وكذلك بالنسبة لدول المنطقة عموماً، ومن ثم فإن ما يلحق بها من مظاهر التدهور الكمي والنوعي إنما يمثل خطراً إضافياً يتهدد أوضاع القطاع الزراعي وإمكانات تطوره ونموه المنشود، حيث يتجلى وجوب استعمال تقنيات منها³:

● طريقة السقي بالقطرة؛

● طريقة التدفق المائي تحت الضغط الطاقوي الضعيف؛

● إعادة استعمال المياه القذرة للمدن.

- المعوقات الطبيعية البنائية المتضمنة أصلاً في مجال العمل الزراعي، فمثل هذه العوامل تتضمن خصائص الأرض والمحيط الطبيعي لمنطقة شمال إفريقيا عموماً، حيث تلعب هذه الخصائص دورها في التأثير على نوعية الأرض الزراعية وعلى مردوديتها بصورة مباشرة، وهذه الخصائص تنحصر فيما يلي: معوقات مناخية، تملح التربة، التعرية المائية، التعرية عن طريق الرياح، التصحر، عوامل إنسانية).

الفرع الثاني: مشاكل ومعوقات تكنولوجية

- مستلزمات الإنتاج، فالإنتاج الزراعي الحالي يستخدم كميات قليلة من الأسمدة الكيميائية والمبيدات والبذور المحسنة والجرارات والآلات الزراعية، فضلاً عن أنه يستخدمها استخداماً سيئاً؛
- الإرشاد والبحث الزراعي، حيث يمثل الإرشاد الزراعي حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية والمصادر التقنية الأخرى والمنتجين الزراعيين، فتتخذ مؤسسات الإرشاد الزراعي على عاتقها مسؤولية تدريب المزارعين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية والنوعية.

2- تشمل المساحات من الأراضي التي لا يتم استغلالها في أحد أو بعض المواسم، لعدم كفاية مياه الري أو لاستعادة قدرتها، أو لأسباب أخرى.

² - تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2003.

³ - موقع: <http://agricul.yoo7.com/t146-topic> - مرجع سابق.

ويمكن كذلك أن تتيح التكنولوجيا الحيوية الفرص لتلافي ضعف الأمن الغذائي والتدهور البيئي، ومن شأن تكنولوجيا زراعة الأنسجة وأبحاث المادة الوراثية (DNA) أن تساعد على تخفيف المعوقات التي تواجه الزراعة في الجزائر وذلك، مثلاً، بتوفير أصول لأشتال غراس خالية من الفيروس وأصناف محسنة مقاومة للإجهاد الحيوي واللاحيوي، أو تتميز بقيمة غذائية عالية¹.

الفرع الثالث: مشاكل تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية

- الموارد البشرية والمؤسسية، ونعني بها خصائص القوى العاملة الزراعية ومتطلباتها العملية، حيث يعاني القطاع الزراعي من مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية، أين تبرز مشكلة الفائض في هذه القوى، مما يؤدي إلى بطالة مقنعة، كما أن هذا القطاع غير مغري، مما يجعل الإقبال عليه ضعيفاً؛
- المعوقات التنظيمية والمادية، وهي كثيرة يمكن حصر معظمها في مشاكل التسويق، مشاكل التسيير الإداري للزراعة، التمويل الزراعي... الخ.

الفرع الرابع: مشاكل ومعوقات عامة:

- غياب التكامل الزراعي- الصناعي، فالتصنيع الزراعي يعتبر محالاً بالغ الأهمية لإقامة الاستثمارات؛
- التطورات السياسية والاقتصادية، ففي حقيقة الأمر التنمية الزراعية لا تعمل بمعزل عن الاعتبارات السياسية، حيث أن تحديد أهداف التنمية هو في الغالب من اختصاص القيادة السياسية باعتبار أن الانشغال الرئيسي لهذه الأخيرة ينصب حول توفير الغذاء للمواطن بأسعار مناسبة؛
- تحديات أخرى تواجه القطاع الزراعي في الجزائر، تظهر آثارها جلياً من خلال المستوى الضعيف للنمو، والذي ظل سنوات دون المتطلبات المرتبطة بزيادة السكان والحاجات الجديدة الناجمة عن تحول أنماط الاستهلاك².

المطلب الثالث: المخطط الوطني للتنمية الفلاحي (PNDA)

يتمحور الهدف الأساسي من هذا المخطط في تحسين مستوى الأمن الغذائي بالدرجة الأولى، وذلك بتمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير الدولية المتفق عليها، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج بالنسبة للمدخلات الفلاحية وأيضاً الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية، وذلك من أجل تنمية زراعية مستدامة، وفي سياق تشجيع التنمية المستدامة

¹ - المؤتمر الإقليمي السادس والعشرون للشرق الأدنى، إيران، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مارس 2002.

² - فوزية غربي، مرجع سابق، ص 292.

تتلخص معايير تنفيذ المخطط في ثلاثة مستويات، وهي: الجدوى الاقتصادية، الاستدامة الإيكولوجية والقبول الاجتماعي، ومن أجل تحقيق ذلك يتمحور المخطط أساسا في تحفيز وتدعيم المستثمرين في المجال الزراعي، من خلال¹:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحبوب، الحليب، البطاطس، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء).
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة، وتلك المهددة بالجفاف (المخصصة حاليا للحبوب، أو متروكة بورا وهي مهددة بالتدهور) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة، وزراعة الكروم، وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة، مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.
- كما يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بالإضافة لما سبق ذكره إلى توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (والمقدرة حاليا بـ 8 مليون هكتار) ، باستصلاحها عن طريق الامتياز، الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة عليها وترقية الاستثمار، والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب، وتقدر مساحة الأراضي المعنية في المرحلة الأولى من البرنامج بـ 600000 هكتار². وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ المشاريع والأنشطة المختلفة ذات الصلة بالمخطط، يتم بدعم من صناديق خاصة من ذلك مثلا: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، إلى جانب التأطير التقني متعدد الأشكال، والذي يتلاءم وطبيعة الأنشطة التقنية المحددة وخصوصية كل برنامج فرعي. ومن جهة أخرى فإن المحافظة على الأراضي التابعة لأملاك الدولة الخاصة، سيتم تعزيزها عن طريق نظام قانوني ملائم للمقاربة الاقتصادية للقطاع، علما بأن هذه الأراضي ستبقى ملكا للدولة، لكن إجراءات التنفيذ لم تكن بالسهولة التي كانت متصورة، بحيث عرفت جوانب التسيير المالي بعض الصعوبات، مما أدى إلى تعثر المسيرة، فمثلا تمت تسوية الإشكال الذي كان مطروحا بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الفلاحة فيما يتعلق بتسيير تخصيصات الحساب الخاص الموجه لتمويلات المخطط قد تمت تسويته بشكل مرحلي بعد قرابة عامين من التوقف والمعاناة الناجمة عن تأخر تسديد التمويلات الممنوحة للاستثمارات الفلاحية منذ أكتوبر 2002، بناء على اتفاقية موقعة بين الطرفين أهلت البنك وبقرار سياسي بتمويل الاعتمادات المخصصة لبرنامج الدعم ومخطط التنمية الفلاحية، خاصة وأن الفوائد المترتبة عن تمويلات البنك المسبقة تقتطع من برنامج الدعم وليست مستحقة على الفلاحين خلال العام الأول من الاستثمارات، وحسب ذات المصدر (مدير مساعد بالبنك)، فإن البنك قدم تمويلات مسبقة ضخمة لفائدة مختلف الاستثمارات الفلاحية قدرت إلى غاية ديسمبر 2005 بأكثر من 32 مليار دينار جزائري، بناء على ملفات استثمار تؤول عليها مصالح الفلاحة المحلية، كما سجل تراكما لديون الفلاحين في عمليات التمويل خارج برنامج الدعم بلغ 43 مليار دينار، لم يسترجع منها

¹ - المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وزارة الفلاحة، 2000، ص71.

² - المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ص72.

البنك سوى 15 مليارا فقط، في حين تجري تسوية المبالغ الباقية في إطار إعفاء الفلاحين من الديون المستحقة عليهم، في وقت توصل البنك إلى اتفاق تسوية مع وزارة الفلاحة لتسديد مستحقاتها كاملة الناجمة عن برنامج الدعم، وإلى جانب هذه الاعتبارات التي كانت وراء تجميد العملية، أفاد المتحدث بأن العديد من مشاريع الاستثمار الممولة كانت موضوع تحقيقات من قبل مصالح الدرك الوطني تتعلق بشبهات تحويلها إلى أغراض أخرى، بالإضافة إلى أن المصالح الفلاحية تعطلت في منح شهادات المعاينة التي تثبت حقيقة الاستثمارات، والتي بواسطتها يتمكن الفلاحون من طلب تمويلات إضافية لاستكمال مشاريعهم، غير أنه طمأن الفلاحين بإعادة تمويل الاستثمارات الفلاحية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية قبل نهاية السنة الجارية 2007، بعد توصل البنك والوزارة إلى تسوية، وشروع مصالح الفلاحة في تقديم شهادات المعاينة. وأشار المتحدث إلى أن البنك الذي لجأ إلى تجميد العملية في سنة 2003 لذات الأسباب ثم أعاد تنشيطها بعد عام فقط عقب تدليل المشاكل المطروحة، قد وقع مع وزارة المالية اتفاقية جديدة تعتمد على مقاييس جديدة وواضحة تعمل على تجنب المشاكل التي عرفتتها العمليات السابقة، وفي مقدمتها تعميم مطالبة الفلاحين المستثمرين بمشاركة مالية ذاتية لا تقل عن 10% من قيمة المشروع، وتقديم شهادة معاينة الاستثمار من قبل المصالح الفلاحية على المستوى المحلي في مهلة عام واحد، إلى جانب ضبط برنامج التمويل وتحديد سقف سنوي تقريبي وتوزيعه حسب حاجيات وقدرات كل ولاية، مما يجنب الوقوف على تمويلات طائلة يصعب مراقبتها وتسييرها وتسديدها كما حدث في السابق. هذا وقد سبق وأن احتج الفلاحون على توقيف عملية تمويل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنتين، خاصة وأن استثماراتهم تحتاج إلى تمويلات إضافية، محملين وزارة الفلاحة كامل المسؤولية، باعتبارها المتسبب في عرقلة استرداد بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأمواله المدفوعة مسبقا، بناء على اتفاقية مشتركة، إلى جانب هذه السياسات التي تم التطرق إليها آنفا، عرفت الزراعة الجزائرية بعض السياسات الخاصة فيما يخص استغلال الموارد الزراعية في مجال الإنتاج النباتي والحيواني تحديدا، حيث ترمي السياسات الزراعية في مجال الحبوب إلى رفع الإنتاج وتحسينه، وذلك عن طريق توسيع المساحات المزروعة وتقليص مساحة الأراضي المتروكة، وبالتوازي مع ذلك العمل على تحسين المردودية من خلال توفير الموارد المائية للري التكميلي، والتحكم في المسارات التقنية والتقنيات الحديثة، وتهدف السياسات المتبعة لإنتاج الحبوب، إلى:

- تركيز عملية التكثيف على مستوى المناطق ذات القدرات الإنتاجية العالية؛
- تشجيع استعمال التقنيات التي تمكن من تقليص الطابع المتذبذب للإنتاج الناتج عن ظاهرة الجفاف؛
- السعي لإحداث تغييرات وتعديلات في السياسات الزراعية والغذائية، عبر الاستعمال العقلاني للقدرات الطبيعية، وعبر سياسات الدعم الفني والعلمي والاقتصادي والمالي للمنتجات التي تبقى معظمها مستوردة من الخارج.

وفي مجال الحبوب بالتحديد، ترمي السياسة المطبقة إلى رفع الإنتاج وتحسينه عبر طريقتين: تسعى الطريقة الأولى إلى توسيع المساحات المزروعة، وبالتالي تخفيض الأراضي المتروكة بورا، وتهدف الطريقة الثانية إلى تحسين الإنتاجية في المهكتار باستعمال كل الأساليب الفنية والتكنولوجية المتاحة، مع الحرص على استعمال الأصناف الملائمة وذات الجودة والمردودية العاليتين، مع إتباع خطوات التكثيف عبر المعالجة المناسبة وحسب الفضاءات الملائمة من خلال التأطير الفني الخاص، وتحفيز مزارعي الحبوب للرفع من إنتاجية هذه المحاصيل، التي تبقى تثقل كاهل خزينة الدولة.

وفي هذا السياق، فإن أية سياسة تعتبر غير كافية مهما بلغت من الدقة والكفاءة النظرية، إذا لم تصاحبها أطر تشريعية، فالسياسة وحدها غير كافية لتحقيق أهدافها، إذ يستلزم الأمر وجود أطر مؤسسية وتشريعية تساعد على تنفيذها، لذا اتبعت الجزائر في ذلك سياسات لسن التشريعات التي تنظم استخدامات الأراضي الزراعية والمدخلات الزراعية، إضافة إلى التشريعات والقوانين الأخرى التي تشجع على الاستثمار، وما إلى ذلك مما له علاقة بعمل القطاع الزراعي خصوصا، والاقتصادي عموما، وعلى هذا الأساس تسعى الجزائر إلى إحداث تغييرات وتعديلات في السياسات الزراعية والغذائية الجارية، من خلال الاستعمال الرشيد للقدرات الطبيعية، وذلك عبر سياسات الدعم الفني والعلمي والاقتصادي والمالي للمنتجات التي تبقى معظمها مستوردة من الخارج، ويأتي كل هذا التطوير والتعديل في إطار ما ينبغي أن تتميز به تلك السياسات من المرونة والموضوعية، لتكون أكثر مواءمة مع ما يكتنفها ويحيط بها من العوامل والمتغيرات، وأكثر كفاءة في التعامل معها والاستفادة من انعكاساتها ومضامينها الإيجابية، وتقليل لما قد تنطوي عليه من آثار سلبية¹.

إن السياسات الزراعية يمكن اختصارها في مجموعة الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة للنهوض بالقطاع الزراعي، كما أنها عبارة عن أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي من أجل أن يحقق أهدافه المخطط لها، وهي بذلك ليست واحدة، وإنما تتنوع تبعا للظروف الخاصة والعامة الداخلية والخارجية لكل بلد وكل مرحلة، ونظرا لخاصية الاختلاف هذه فقد عرفت الجزائر سياسات مختلفة تماشيا مع المراحل التاريخية التي مرت بها وظروف كل مرحلة، أما بخصوص سياسات مرحلة التسعينيات، فتتجلى من خلال برامج الإصلاح الزراعي والتكيف الهيكلي ثم لاحقا المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تحديدا وما تحمله من تدابير أخرى في المجال الزراعي ينتظر منها زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الإنتاجية الزراعية، بما يسمح من تحقيق أمن غذائي على وجه الخصوص، وإبعاد الجزائر من وضع التبعية للخارج في المجال الزراعي الغذائي الذي تعيشه.

المطلب الرابع: تمويل الفلاحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

إن الآلية المالية المتوفرة لأجل تمويل الفلاحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية متعددة ومتكاملة لضمان تمويل ملائم للبرنامج، ولقد تكفل بعملية التمويل في البداية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وصناديقه

¹ - فوزية غربي، مرجع سابق، ص 112.

الجهوية، ثم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليقوما بتسيير الصناديق العمومية وكذا المهام المتعلقة بالقروض والتأمينات الفلاحية.

إن ضرورة إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي للعمل الفلاحي والاستثمارات ذات العلاقة، تستدعي عدم اعتبار الأموال العمومية المورد

الوحيد لتمويل برنامج التنمية الفلاحية، ولكن كمساهمة من السلطات العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين.

ويؤطر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أجهزة مالية متخصصة حيث يقوم المخطط أساسا على¹:

1- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA:

هذا الأخير الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000، وهو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة، فالمساعدات المالية المقدمة من طرف الصندوق للضبط والتنمية الفلاحية، تتغير من 10% إلى 70% من قيمة الاستثمار، وهذا حسب طبيعة العمليات، فهي تعتبر كمساعدة للموارد الخاصة للمزارعين.

ولقد تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية، حتى يصبح هذا الصندوق عملي في شكله الجديد:

- المرسوم التنفيذي رقم 118/2000 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير الصندوق؛
- المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000 المحدد لقائمة الإيرادات والنفقات للصندوق؛
- مقرر وزاري رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 والمحدد من جهة شروط الاستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.

2- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز FMVTC:

صدر هذا الأخير عن قانون المالية لسنة 1998 لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز، والذي يهدف إلى توسيع المساحات الزراعية المستغلة SAU، خلق مناصب شغل وخلق مراكز حيوية. ولقد كان هذا الصندوق محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط استعماله عبر الشركة المعروفة باسم "الشركة العامة للامتميازات الفلاحية".

3- القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية:

¹ - الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة الجزائرية. www.minagri.dz

إن القرض الفلاحي، الذي كان غيابه يعد من معوقات الاستثمار، انطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2001/2000. يتكفل الصندوق الفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بمهام أساسية لإنجاح البرامج، وذلك حسب ثلاثة أبعاد وهي: هيئة للإقراض والتأمين الاقتصادي ومحاسب الصناديق العمومية.

ونسجل أيضا، أن هناك مؤسسات مالية كبيرة وهي: البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، والتي أمضت عقود مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لكي تمول المستثمرات التابعة للقطاع الفلاحي، هذه البنوك تسير في طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي خاض شوطا كبيرا في هذا الميدان.

المطلب الخامس: الإنتاج العلمي في القطاع الزراعي في الجزائر

يتماشى البحث العلمي مع احتياجات الإنسان من أجل معرفة وفهم العالم والمجتمع، إذ يمكن لنتائج البحث أن تساعد في اقتناء المعلومات الجديدة للحوادث والوقائع المبصرة، كما يمكن لها أن تقدم نتائج البحث على شكل أعمال تطبيقية أو تحوّلها إلى ابتكارات، بحيث تمكن هذه الحالة من تحسين وزيادة الإنتاج في مجتمع ما.

الفرع الأول: البحث الزراعي في الجزائر

تتم كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالبحث الزراعي، حيث أن هذه الأخيرة تدير برامج البحث عن طريق عدة معاهد، من أهمها المعهد الوطني الجزائري للأبحاث الزراعية والمعهد الوطني للبحث في الغابات، والمعهد الوطني الجزائري للأبحاث الزراعية مكلف بالمساهمة في إعداد السياسة الوطنية للأبحاث الزراعية وتنفيذها، فهو مهتم بالمشاركة في إعداد برامج البحث وتحديد الآليات والتدابير التي من شأنها تحقيق ذلك، وتتمثل هذه المهام بالمبداين التالية¹:

- معرفة التحكم في الوسط الفيزيائي؛
- تحسين وتطوير كل من الإنتاج النباتي والحيواني؛
- حفظ وتحويل المنتجات الفلاحية ودراسة نوعيتها؛
- التكنولوجيا الحيوية المطبقة في الفلاحة؛
- العالم الفلاحي والريفي اقتصاديا واجتماعيا؛
- علم البيئة والمحيط المرتبط باهتماماتها.

أما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فهي تشرف على حوالي ثلاثين معهدا متخصصا في التكوين والإعداد والبحث العلمي، من أهمها المعهد الوطني الزراعي بالجزائر الذي تم تأسيسه سنة 1905، ويعتمد هذا الأخير على:

1- د/ راضية برناوي، تقييم الإنتاج العلمي في القطاع الزراعي في الجزائر، على الموقع: <http://www.journal.cybrarians.info>

- تحسين التراث الوراثي والتقنيات الزراعية؛
- علم الأمراض المحيطة بالبذور والشتائل؛
- الحفاظ على ديمومة الغابات والسهول والسهوب أيضا في الهضاب العليا؛
- تطوير التربة في المناطق الجافة؛
- تحسين الإنتاج الغذائي؛
- استعمال المياه اقتصاديا (السقي بالتقطير)؛
- تلمين وتقييم المنتجات الصناعية.

الفرع الثاني: العلاقات المتبادلة بين المؤسسات والبحث الزراعي

- يتم تنسيق نشاطات البحث الزراعي عن طريق المجلس العلمي للبحث والتطوير التابع لمديرية التكوين (الإعداد والتدريب) والبحث والتعميم بوزارة الزراعة والفلاحة، أما المعهد الوطني الجزائري للأبحاث الزراعية فإنه مكلف بإعداد السياسة الوطنية للبحث الزراعي، وذلك عن طريق:
- تنفيذ برامج البحث والتجارب المتعلقة بمجال نشاطاته؛
 - ضمان التنسيق على الصعيد الوطني (بالتعاون مع الهياكل المعنية القطاعية وما بين القطاعات) بين نشاطات البحث الزراعي لهياكل البحث التابعة لوزارة التعليم العالي، كالمعهد الوطني الزراعي بمنطقة الحراش بالجزائر؛
 - المساهمة في إعداد مخططات التكوين (الإعداد والتدريب) والتحسين لتلبية حاجيات البحث العلمي؛
 - تلمين نتائج البحث والسهر على نشرها واستعمالها بالتعاون مع المؤسسات المعنية.
- للإشارة، إن برامج البحث تحدد حسب الاحتياجات والصعوبات والمصادفات المناخية لكل منطقة طبيعية، لهذا تم تأسيس محطات ومخابر متخصصة في ميدان البحث للزراعة الإقليمية على مستوى كل منطقة، لكن رغم كل هذه التعديلات التي أقيمت في صالح هذا القطاع عن طريق البحث العلمي، فإن النتائج الإيجابية تبقى دائما مرجوة، ونستخلص من هذه العوامل النقائص التالية¹:
- التقنيات الموجودة لها تأثير سلبي وغير متطابق مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين والزراعة الإقليمية في المناطق المناخية المختلفة؛
 - تقدير عدد الباحثين الدائمين الذين ينجزون المشاريع والبرامج القطاعية الوطنية في المعهد الوطني الجزائري للأبحاث الزراعية، والمعهد الوطني للبحث في الغابات وكل المراكز والمحطات ووحدات الأبحاث التي تمثل 258 باحثا، أما بالنسبة لعدد الباحثين التابعين لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي فهو لا يتجاوز 548 باحثا؛
 - نقص الوسائل المالية لوضع سياسة البحث العلمي، إذ لا يقدر المنتج الداخلي الخام للزراعة (PIBA) إلا بـ 0.7% بينما المعدل على المستوى العالمي يمثل 2%، والفرق شاسع.

¹ - د/ راضية برناوي، مرجع سابق.

الفرع الثالث: التخطيط البحثي (تخطيط البحث العلمي)

- لكي يتمكن البحث الزراعي من الاندماج في التنمية الزراعية من أجل إنتاج أفضل، يجب أن يحدد مجموعة من البرامج المنظمة والمخططة، نذكر البعض منها:
- تحديد المحاور ذات الأولوية التي تصدر مباشرة عن البرنامج الوطني للتنمية الزراعية؛ أي أن برنامج البحث متطابق مع برنامج التطور الاقتصادي؛
- وضع الشروط اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة؛
- التنسيق بين كل متطلبات مؤسسات البحث التي تشكل النظام وطني للبحث الزراعي.
- للاستجابة للاحتياجات المالية أعطت وزارة الزراعة الأولوية لمحاور البحث التطبيقي، كما أننا نذكر أن مستوى التبعية الغذائية أدى بالدولة إلى وضع عدة برامج متتالية تختص بالتطور الزراعي، وهي كالتالي:
- 1- المحاضرة (الندوة) الوطنية للتنمية الزراعية:** هذه المحاضرة التي أقيمت في شهر جوان من سنة 1995 بالجزائر العاصمة والتي مكنت من تقديم برنامج التطوير الخماسي (1996-2002)، الذي يدور حول أربعة محاور:

أ- الإمكانيات الزراعية

- اتساع وتثمين الإمكانيات؛
- وضع برنامج التثمين (الحبوب، البطاطس، الطماطم الصناعية)؛
- إنشاء الأعمال الكبرى (الغابات، السهول، الجنوب) والسهوب أيضا؛
- إعادة الاعتبار للمساحات المروية (المسقية آليا).

ب/الرعاية التقنية

- تدعيم دور المعهد الوطني الجزائري للأبحاث الزراعية لقيادة البحث على أحسن ما يرام.

ج/الرعاية الاقتصادية

- تأسيس صندوق التضامن الفلاحي و بنك التنمية الريفية.

د/التقييم المهني

- تأسيس مجالس ما بين المهن لعدة أسلاك وقطاعات؛
- تقوية تأطير الغرف الزراعية؛
- اتخاذ سياسة المساهمة.

2- البرنامج الوطني للتنمية الزراعية: يهدف هذا البرنامج إلى ¹ :

¹ - الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة.

- تحسين مستوى الأمن الغذائي؛
- تحسين تغطية الاستهلاك عن طريق الإنتاج الوطني؛
- تنمية مقدور الإنتاج؛
- الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية من أجل التطور الدائم؛
- اتساع المساحة الزراعية المستعملة عن طريق الأراضي المملوكة بالامتياز، وذلك للحفاظ على الموارد الطبيعية؛
- اتساع الواحات في الجنوب تنميتها.

3- برامج البحث: إن برامج البحث الوطنية التي صودق عليها أثناء ندوات البحث المنعقدة في شهر جوان 1995، حول الزراعة وصناعة الأغذية الزراعية بالمفهوم الواسع، تتعلق أساسا ببرنامج الزراعة والتغذية والموارد المائية والتهيئة العمرانية والتقنيات المتقدمة، حيث ستدعم هذه البرامج بوسائل القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، ويمكن حصر مرامي القانون في الأهداف التالية:

أ- الأهداف الاقتصادية والاجتماعية: إن الأهداف الأساسية التي يرمي إليها قطاع الزراعة تخص زيادة الطلب الزراعي واستقراره في مستويات مقبولة، لاسيما فيما يتعلق بالحبوب والحليب والبطاطس واللحوم عن طريق تكثيف أنظمة الإنتاج وتكييفها، كما يهدف هذا القطاع أيضا إلى تنويع الإنتاج والمساهمة في الصادرات غير البترولية والإستراتيجية، وتوفير السلع الغذائية الأساسية والعمل تدريجيا على تكييف وتنسيق الأنظمة وصناعة الأغذية الزراعية والأنماط الاستهلاكية والتنمية الريفية، وزيادة على ذلك فمن المقرر السعي إلى التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة، لا سيما فيما يخص المناطق الجبلية والسهلية والصحراوية واستصلاح الأراضي عن طريق الري وتنمية الصيد البحري وتربية الأسماك والنباتات المائية.

ب- الأهداف العلمية: تخص الأهداف العلمية أهداف البحث في ميدان الزراعة: معرفة الموارد الطبيعية (الأراضي والمياه) والأنواع النباتية والحيوانية وحمايتها وتنميتها، وتحسين إنتاجية أنظمة الإنتاج وتنمية التكنولوجيات الملائمة قصد تكثيف أنظمة الإنتاج ومختلف مستويات صناعة الأغذية الزراعية، وتحسين السلالات و حماية الصحة النباتية والحيوانية وتطور الإنتاج وعوامله ومحاربة الجفاف عن طريق ترشيد طرق الري وتطوير وسائله وتحديثه.

ج- التدابير والإجراءات التنظيمية والمؤسسات: المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي تمكن من إقامة وحدات البحث (وحدات، مخابر) في كل منطقة بيئية زراعية، وذلك في إطار أقلمة البحث الزراعي، ولتحقيق هذه البرامج قدر عدد الباحثين الواجب تعبئتهم بـ 555 باحثا يعملون بصفة دائمة، و 1385 بصفة دورية لسنة 2002.

البحث الزراعي له دور خاص في تنمية القطاع الإنتاجي، ولكي يبرهن العلم على فعاليته يجب على البحث العلمي أن يبنى على قاعدة سليمة تتمثل في التخطيط والبرمجة، هكذا تحول أهداف التطور إلى أهداف أولية، في هذا الميدان تأتي عملية تقييم البحث الزراعي في الجزائر والتي تأخذ معناها في نظام اقتصادي جد صعب يدور حول التبعة الغذائية للدولة.

إن تحديث القطاع الزراعي كان أهم أهداف السياسة الزراعية الجزائرية، لكن إذا كان التحديث يعني زيادة استعمال الجرارات واستخدام الأسمدة الكيماوية فإن الجزائر قد حققت تقدما ولو نوعيا في هذا المجال، أما إذا نظرنا إلى هذا التحديث من زاوية تأثيره على الإنتاجية الزراعية، فإنه لم يعط النتائج المرجوة منه.

المبحث الثالث: ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة

الجزائر التي تصبو للارتقاء بالسياحة إلى مصاف القطاعات الدارة للثروة وبناء قطب سياحي جذاب للسياح، سارعت إلى بعث سياسة سياحية جديدة تهدف إلى تنمية وترقية المنتج السياحي الجزائري، وإدماجه في السوق السياحية العالمية في إطار شروط التنمية السياحية المستدامة، من خلال حملة القوانين والتشريعات الخاصة بالتنمية السياحية، التي تمثل الإطار الكامل لسياسة سياحية متواصلة، تهدف إلى تحقيق حملة من الأهداف الكمية والنوعية جاءت ضمن تصور تطوير السياحة المستدامة للفترة (2004-2013)، منها: رفع طاقات الإيواء، زيادة حجم الاستثمارات السياحية، زيادة التدفقات والإيرادات السياحية بالعملة الصعبة، إحداث مناصب شغل جديدة، تنويع العرض السياحي، تلبية حاجات المواطنين وتحسين نوعية الخدمات، ولتحقيق هذه الأهداف المعلنة كان لابد من حملة من الإجراءات منها تدابير دعم الاستثمار السياحي، دعم التكوين، دعم النوعية، دعم الترويج السياحي، ومع ضرورة وجود مخطط توجيهي للتهيئة السياحية يتماشى والأهداف المرجو تحقيقها، بادرت الجزائر إلى إنجاز ذلك وكان موضع تنفيذ بداية 2008.

المطلب الأول: الموارد السياحية في الجزائر ومتطلبات ترقيتها

يلعب قطاع السياحة دورا كبيرا في كثير من الدول لما يدره من إيرادات مالية كبيرة ولما يوفره من فرص لخلق الثروة والقضاء على كثير من المشاكل الاقتصادية، وقد وجدت الكثير من الدول في هذه الصناعة بديلا استراتيجيا لاستغلال مواردها السياحية بشكل يضمن استدامتها ويغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة، وعلى رأسها احتياطات النفط. وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة مثالا عربيا رائدا في هذا المجال، لما حققته من تطور كبير في مجال الخدمات السياحية وما وصلت إليه في مجال استقطاب أعداد كبيرة ومتزايدة من السياح سنويا.

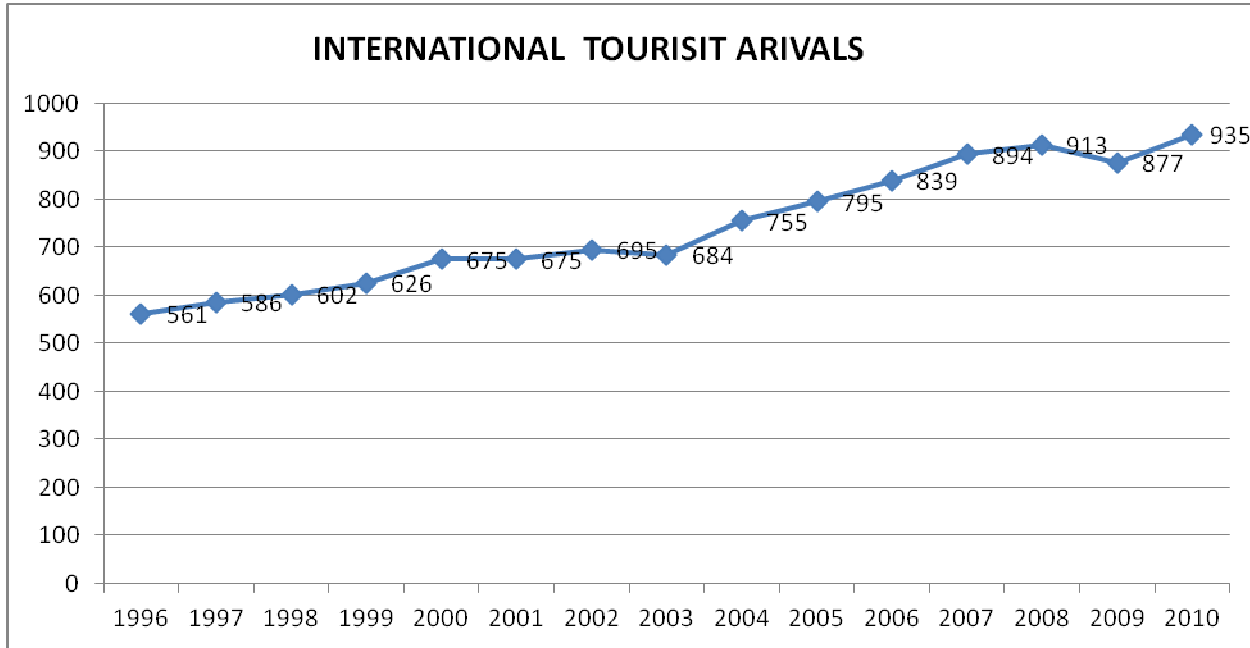
وتشير إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة أن عدد السياح الوافدين على المستوى العالمي يتزايد سنويا وبمعدلات كبيرة، حيث قفز عدد السياح من 528 مليون سنة 1995 إلى 695 مليون سنة 2002، ثم إلى 935

مليون سنة 2010¹، وتبرز هذه الأرقام الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه السياحة في اقتصاديات الدول المستقبلية. ويوضح الشكل الموالي تزايد عدد السياح الوافدين على المستوى العالمي في الفترة 1995-2010 حسب إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة:

الشكل رقم (04): توافد السياح على المستوى العالمي

الوحدة: مليون

سائح.



المصدر: WORLD TOURISM ORGANIZATION (UNWTO).

وتتفاوت مناطق العالم من حيث حصتها من السياح الوافدين حسب التطور الذي تشهده السياحة في كل منطقة من هذه المناطق، وهذا ما تظهره إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة (OMT)، كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (18): توقعات عدد السياح الوافدين في آفاق 2020

الوحدة: مليون سائح وافد

¹ - الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للسياحة: <http://unwto.org/>

2020	2010	2001	2000	1999	1995	
1561,1	1006,4	688,6	698,8	650,5	565,5	العالم
77,3	47	28,5	27,6	26,5	20,2	إفريقيا
282,3	190,4	119,3	129	122,2	108,9	أمريكا
397,2	195,2	114,9	111,9	97,6	81,4	شرق آسيا/الباسيفيك
717	527,3	400,5	403,3	380,2	338,2	أوروبا
68,5	35,6	19,4	20,6	18,2	12,4	الشرق الأوسط
18,8	10,6	6	6,4	5,8	4,2	جنوب آسيا

المصدر: www.geotourweb.com

ورغم هذا التزايد الكبير في عدد السياح الوافدين على المستوى العالمي، إلا أن حصة الجزائر مازالت جد ضئيلة، مقارنة بما وصلت إليه دول الجوار (تونس والمغرب)، بالرغم مما تتوفر عليه الجزائر من مقومات سياحية طبيعية ومناطق سياحية وتنوع جغرافي لا تتوفر عليه دول الجوار.

ففي مصر مثلا، يلعب القطاع السياحي دورا بارزا في الاقتصاد إذ تظهر بيانات البنك المركزي المصري أن الإيرادات السياحية عام 2000/99 كانت 4314 مليون دولار وكانت المدفوعات 1028 مليون دولار وأصبح الفائض 3286 مليون دولار. بما يمثل نسبة 76.3% من جملة الإيرادات، وفي السنة المالية 2001/2000 كانت الإيرادات 4317 مليون دولار والمدفوعات 1054 مليون دولار والفائض 3263 بنسبة 75.6% من إجمالي الإيرادات¹.

وفي الواقع، فإن المقومات السياحية تمثل تلك الإمكانيات الطبيعية والمادية والصناعية التي يتوفر عليها أي بلد، وهي بمثابة الركائز الأساسية للعرض السياحي. ويعتبر التمييز بين الدول في مدى توافر هذه الموارد والمقومات شرطا ضروريا، أو أحد العوامل الرئيسية المحددة للطلب السياحي في أغلب الأحيان ولبعض الأنماط السياحية بشكل خاص مثل السياحة التاريخية والدينية، أما الخدمات السياحية فتعتبر شرط كفاية لتحقيق الجذب السياحي المطلوب².

الفرع الأول: مقومات الجذب السياحي في الجزائر

إن الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر في مجال السياحة، تتيح لها توفير أنواع عديدة من السياحة: سياحة ساحلية، سياحة صحراوية، جبلية، علاجية، ثقافية... الخ. فالجزائر تقع في شمال إفريقيا، كما هو معلوم، وتقدر مساحتها بـ: 2 741 381 كلم²، ولها حدود طويلة تحاذي سبعة بلدان إفريقية تقدر بـ 6000 كلم²، من هذه البلدان من وضع أسسا متينة وقاعدة هيكلية صلبة، فيما يتعلق بإحداث تنمية سياحية متواصلة ومستقرة، نذكر على وجه الخصوص تونس والمغرب، البلدان اللذان يساهم القطاع السياحي فيهما بنسبة

1- ممدوح البلتاجي، وزير السياحة المصري السابق، التنمية السياحية وارتباطها بالتنمية الاقتصادية الكاملة، على الموقع: www.alex4all.com.

2- أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، تنظيم إدارة المنشآت السياحية والفندقية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1999، ص13.

مرتفعة في تكوين الناتج الداخلي الخام. وإذا أردنا تفصيلا أكثر في إبراز الإمكانيات السياحية للجزائر فإننا نقسم الجزائر سياحيا إلى¹:

- شمال يتميز بساحل طوله 1200 كلم، وجنوب يتميز هو الآخر بصحراء تقدر مساحتها بما يقارب 2 مليون كلم²، كما تشكل تضاريسها من أربع مجموعات يمكن تصنيفها إلى سلسلة الجبال الساحلية، سلسلة الهضاب العليا، وسلسلة الجبال الوسطى التي تشكل امتدادا للجبال المغربية، وفي الأخير منطقة الصحراء بمرتفعاتها الجبلية.

- تتمتع الجزائر أيضا بمناخ متوسطي، حيث سطوع الشمس لا يفارقها طيلة السنة، مما يجعل فصل الشتاء فيها يتميز بنوع من الدفء الطبيعي.

- تشكل الخصائص الطبيعية للجزائر وتراثها الثقافي والتاريخي والحضاري أرضية صلبة لجملة من النشاطات السياحية، يمكن تحديدها على النحو التالي: السياحة الساحلية، السياحة الجبلية، سياحة استجمامية علاجية، سياحة ثقافية ورياضية، سياحة صحراوية، سياحة الصيد بمختلف أنواعه.

- تتيح القدرات السياحية للجزائر، عددا من الفرص لمزاولة النشاط السياحي طيلة أيام السنة، وفقا للأقطاب السياحية وحسب المناطق الجغرافية المذكورة، حيث تتوفر هذه الأقطاب السياحية على "مناطق توسع سياحي" مصنفة حسب المرسوم 232-88 الصادر بتاريخ 5 نوفمبر 1988 تقدر مساحتها الإجمالية بـ: 47.073 هكتار موزعة على كل التراب الوطني كما يلي:

● مائة وأربعون (140) "منطقة توسع سياحي" موجودة في 14 ولاية ساحلية تغطي مساحة تقدر بـ: 34852.86 هكتار؛

● ثلاثة عشرة (13) "منطقة توسع سياحي" موجودة بالولايات الداخلية والهضاب العليا وتغطي مساحة تقدر بـ: 3480.6 هكتار؛

● عشرون (20) "منطقة توسع سياحي" توجد بثماني ولايات جنوبية تغطي مساحة تقدر بـ: 9501.09 هكتار.

- يضاف إلى هذه المناطق السياحية المصنفة قانونيا، مواقع السياحة الاستجمامية الصحية المتمثلة في الحمامات المعدنية والتي يقدر عددها بـ: 202 مورد مياه حراري، صنفت حسب طبيعتها الفيزيائية والكيميائية على النحو التالي:

● 136 مورد لمياه حرارية ذات أهمية محلية؛

● 55 مورد لمياه معدنية حرارية ذات أهمية جهوية؛

● 11 مورد لمياه معدنية حرارية ذات أهمية وطنية.

¹- نور الدين شارف، نصر الدين بوعمامة، ترقية القطاع السياحي كبديل للثروة النفطية الناضبة في الجزائر، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدام للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 2008، ص5.

كما تحتوي الجزائر على عدد لا بأس به من المتاحف الكبيرة مثل "المتحف الوطني سيرتا" بقسنطينة والذي يعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر، بالإضافة إلى المتاحف التالية¹:

- متحف باردو الوطني: موجود بالعاصمة، به حفريات تبين تاريخ وأصل الشعوب، وأخرى ترجع لعصر ما قبل التاريخ، بالإضافة إلى قطع أثرية إفريقية؛
- المتحف الوطني زبانة: يوجد في وهران، وبه حفريات عن عصور ما قبل التاريخ وعن العلوم الطبيعية وعن أصل الشعوب؛
- المتحف الوطني للفنون الشعبية: ويقع في القصبة بالعاصمة، ويضم معروضات عن التقاليد والصناعات التقليدية والفنون الشعبية؛
- متحف هيبون: بمدينة عنابة، ويعرض به الآثار القديمة الدالة على تاريخ هذه المدينة النوميديّة الرومانية؛
- متحف تيمقاد: بمدينة تيمقاد بباتنة، وبه قطع فسيفساء وآثار قديمة منها نقود وأسلحة قديمة ونماثيل؛
- المتحف الوطني للمجاهد: بالعاصمة، ويضم كل الآثار والنماثيل المتصلة بثورة التحرير الجزائرية، والثورات الشعبية العديدة التي سبقتها؛
- المتحف الوطني للفنون الجميلة: بالحامة -العاصمة- تعرض به منتجات الفن العصري كالرسم، النحت، النقش، التصوير،.....الخ.

ونؤكد في هذا المجال أن الجزائر، واعتبارا لما تتمتع به من قدرات وإمكانيات إقتصادية، وموقع جغرافي إستراتيجي، وخصائص طبيعية أخرى، يمكن أن تصبح قطبا سياحيا عالميا على غرار الأقطاب السياحية المتوسطية، وبذلك توفر دفعا قويا لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة وإنتاج القيمة المضافة. غير أن تجسيد هذه الحركية التنموية لن يتأتى إلا بتوفر شروط محددة ضمن إستراتيجية سياحية بعيدة المدى، تتحقق من خلال التذكير بتوفر بعض العوامل التي تدركها السلطات العمومية في الجزائر، خصوصا تلك التي تشرف على إدارة هذا القطاع، والتي وضعتها ك شروط للنهوض بالسياحة في الجزائر.

الفرع الثاني: طاقات الإيواء

تمثل طاقات الإيواء أو القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية وباقي المؤسسات ذات العلاقة المسخرة لاستقبال السياح القادمين إلى الدولة السياحية المضيقة، وهي أحدث المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم القطاع السياحي للبلد²، وبالنسبة للجزائر فقد عرفت طاقات الإيواء السياحي تطورا معتبرا خلال الفترة (1999-2007)، حيث انتقلت طاقات الاستقبال من 66902 سريرا لتبلغ مع نهاية 2007 حوالي 85000 سرير، وسوف نحاول تحليل وضعية طاقات الإيواء، وذلك حسب التصنيف (الدرجات) من خلال الجدول التالي:

¹ - الدليل الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، طبعة 1989، ص 339.

² - عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2010/2009، ص 95.

الجدول رقم (19): طاقة الايواء في الجزائر حسب التصنيف (الدرجات)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
5 455	5 455	4 590	4 590	4 959	4 832	4 506	4 604	5
3 743	3 743	3 383	3 383	3 757	3 592	3 187	3 222	4
11 225	11 225	14 807	14 857	14 740	14 659	19 272	21 310	3
5 843	5 843	5 800	5 415	5 424	5 454	4 882	5 519	2
2 378	2 378	2 315	2 315	4 212	2 084	2 563	2 541	1
56 356	56 225	53 000	51 474	44 381	41 946	32 113	29 891	غير مصنفة
85 000	84 869	83 895	82 034	77 473	72 567	66 523	67 087	المجموع

المصدر: وزارة تهيئة الاقليم، البيئة والسياحة.

نلاحظ من خلال الجدول أن توزيع الطاقات تركز في الدرجة 6 أي الوحدات غير المصنفة، والتي استحوذت على النسبة الأكبر 51.86% من إجمالي طاقات الايواء في سنة 1999، لتصل النسبة إلى 62.75% سنة 2004، أما في باقي السنوات 2005-2007، فإن الوزارة الوصية ومالكي المؤسسات الفندقية باثروا عملية إعادة تهيئة ومن ثم إعادة تصنيف للكثير من الفنادق، وتبقى طاقات الايواء المنجزة لا تبلي احتياجات الطلب المحلي والدولي.

الفرع الثالث: التدفقات السياحية

سوف نتطرق فيما يلي إلى تطور التدفقات السياحية في شكلها البشري والنقدي خلال الفترة (2000-2008) لتحديد أهمية هذه التدفقات ووزنها الاقتصادي.

1- التدفقات البشرية: لقد شهدت التدفقات البشرية (دخول السياح إلى الجزائر) خلال الفترة (2000-2008) مستوى تطور متزايد، حيث أن التدفقات خلال السنوات الست الأخيرة (2003-2008) عرفت مستوى نمو يقارب 51.31%¹ من إجمالي السياح القادمين إلى الجزائر، ونسبة تطور بـ 82.51% بالنسبة للسواح الأجانب.

وفي نهاية 2008، قدر عدد السياح الذين زاروا الجزائر بـ 1771749 سائحا، أي بمعدل نمو سنوي 1.64% مقارنة بسنة 2007، في حين كان معدل النمو سنة 2007 مقارنة بسنة 2006، 6.44% وفي سنة 2006 كان معدل النمو 13.5% مقارنة بسنة 2005، أي أننا نسجل مستوى نمو منخفضا مقارنة بمستوى نمو التدفقات مع نهاية 2007، ما يعادل 31.42% من إجمالي السياح خلال سنة 2008 يمثلون السياح الأجانب، أما 68.58% فتمثل الجزائريين المقيمين بالخارج والجدول الموالي يوضح حجم تدفقات السياح خلال الفترة (2000-2008):

¹ - وزارة تهيئة الاقليم، البيئة والسياحة.

الجدول رقم (20): توافد السياح إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2008)

السنوات	السياح الاجانب	الجزائريون المقيمون بالخارج	المجموع
2000	175538	690446	865984
2001	196229	705187	901416
2002	251145	736915	988060
2003	304914	861373	1166287
2004	368562	865157	1233719
2005	441206	1001884	1443090
206	478358	1159224	1637582
2007	511188	1231896	1743084
2008	556697	1215052	1771749

المصدر: وزارة تهيئة الاقليم، البيئة والسياحة.

أما بلدان منشأ السياح الأجانب وحسب ترتيب الأهمية، فقد جاءت على النحو التالي¹:

- فرنسا 170538 أي بنسبة قدرها 30.63%.
 - تونس 148157 أي بنسبة قدرها 26.61%.
 - الصين 20488 أي بنسبة 3.68%.
 - اسبانيا 20000 أي بنسبة 3.59%.
 - مالي 18100 أي بنسبة 3.25%.
 - إيطاليا 15477 سائح.
 - المغرب 14852 سائح.
 - ليبيا 13940 سائح.
 - الشرق الاوسط مع مصر ب 30636، (مصر 11664 سائح).
 - تركيا 11323 سائح.
- أما باقي التدفقات الاقل من 10000 سائح لم يتم التطرق لها.

2- التدفقات النقدية: يمكن توضيح التطورات المتعلقة بالإيرادات السياحية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (21): التدفقات النقدية والميزان السياحي خلال الفترة (2000-2008)

الوحدة (مليون دولار)

¹ - عامر عيساني، مرجع سابق، ص 102.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات السياحية	102	100	111	112	178,5	184,3	215,3	218,9	300
النفقات السياحية	193	194	248	255	340,9	370	380,7	376,7	394
الرصيد	-91	-94	-137	-143	-162	-186	-165	-152	-94

المصدر: بنك الجزائر.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن تطور الإيرادات السياحية من سنة 2000 إلى 2008 عرف نموا متذبذبا في البداية، ثم تطور متزايد بعد سنة 2001 إلى أن تجاوز الضعف في نهاية الفترة، غير أن تطور الإيرادات وحدها لا يكفي لقياس أهمية القطاع السياحي في التنمية إذا لم تتم المقارنة مع التدفقات السياحية العكسية، أي تحديد رصيد الميزان التجاري السياحي لنفس الفترة، وفي هذا الصدد نلاحظ أن الإيرادات السياحية خلال الفترة المدروسة سجلت تطورا بنسبة 275%، في حين سجلت النفقات السياحية تطورا منتظما بنسبة 51.6% في الفترة (2000-2008)، ويبقى رصيد الميزان السياحي سالبا طيلة الفترة المدروسة، أي أن المبالغ المنفقة في الخارج أكثر من تلك المحصل عليها كإيرادات من السياح الأجانب القادمين إلى الجزائر.

إن ارتفاع النفقات السياحية وضعف الإيرادات المحصلة مرده إلى عدة أسباب أهمها¹:

- تركيز السياسات على هدف رئيسي هو زيادة قدرة الاستقبال وتهيئ المستلزمات الأخرى؛
- الاعتماد على المخططات التنموية قصيرة المدى، الشيء الذي يتنافى مع تحقيق التنمية المستدامة الواجب بلوغها؛

- ضعف نسب الانجاز (41% في أحسن الأحوال) وهذا معناه استنزاف إمكانيات الدولة دون نتيجة؛

- تهميش العنصر الإنساني في عملية التنمية سواء من حيث التكوين، التشغيل أو التحفيز؛

- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات السياحية؛

- غياب الأمن السياحي دفع بالمواطن الجزائري للسفر إلى بلدان أخرى.

كل هذه العوامل ساهمت في تحقيق ميزان تجاري سياحي برصيد سالب، مما يؤثر على ميزان المدفوعات للدولة سواء بتعميق العجز أو التقليل من فائض ميزان المدفوعات. (لمعرفة تطور مساهمة عائدات القطاع السياحي الجزائري في الناتج الإجمالي وفي قطاع التشغيل أنظر الملحق رقم 06).

المطلب الثاني: ترقية السياحة كبديل إستراتيجي لخلق التنمية المستدامة في الجزائر

إن السياحة صناعة كثيفة العمل وذات أثر مضاعف على 70 صناعة وخدمة مغذية ومكملة (دراسة لمنظمة السياحة العالمية) وهي توفر فرص عمالة في أنشطة ومهن متعددة بشكل مباشر وغير مباشر، كما أن السياحة

¹ - بجاوي هادية، السياحة والتنمية بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2003، ص 49.

هي أكثر الأنشطة صداقة للبيئة، فالمستثمر يلتزم ذاتيا بالحفاظ على البيئة لأنه يسوقها باعتبارها أحد مكونات المنتج السياحي، ويحافظ عليها لأنها تشكل الخلفية التي لا يستطيع بدونها أن يبيع منتجا سياحيا في الحاضر أو المستقبل¹.

الفرع الاول: تأثير القطاع السياحي في المستويات الثلاثة للتنمية المستدامة:

وتعمل تنمية القطاع السياحي وتطويره على خلق تنمية مستدامة من خلال تأثيرها الإيجابي في المستويات الثلاثة للتنمية المستدامة كما يلي:

1- على المستوى الاقتصادي: تكتسب التنمية السياحية أهمية متزايدة نظرا لدورها الهام والبارز الذي تلعبه في نمو اقتصادات معظم دول العالم، كونها تؤمن موارد مالية إضافية للسكان وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات، فهي تمثل إحدى الصادرات الهامة غير المنظورة وعنصرا أساسيا من عناصر النشاط الاقتصادي، وترتبط التنمية ارتباطا كبيرا، وتعمل على حل بعض المشكلات الاقتصادية التي تواجهها تلك الدول ومنها على سبيل المثال مشكلة البطالة التي تعمل التنمية السياحية على تخفيف حدة نسب تفاقمها وذلك بقدرتها على خلق فرص عمل جديدة، علاوة على دورها في تطوير المناطق والمدن التي تتمتع بإمكانات سياحية من خلال توفير مرافق البنى الأساسية والتسهيلات اللازمة لخدمة السائحين والمواطنين على السواء. ويترتب على التنمية السياحية مجموعة من التأثيرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية في المقصد السياحي (الدول المستقبلية).

إن التنمية السياحية تلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية، حيث يؤثر رواج صناعة السياحة بشكل مباشر على اقتصاد ورواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعة السياحة، فالإنفاق على الخدمات والسلع المرتبطة بصناعة السياحة يؤدي إلى انتقال أموال من جيوب السائحين إلى أصحاب هذه الخدمات والسلع المشتغلين بها، كما يتفرع عن هذا الانتقال للأموال سلسلة أخرى من الإنفاق على الخدمات الملحقمة بهذه السلع.

ومن خلال نتائج عدد من الدراسات التي أجريت في كثير من الدول السياحية الأوروبية والأمريكية حول مدى تأثير التنمية السياحية على العمالة، تأكدت قدرة التنمية السياحية على امتصاص العمالة، فقد أوضحت دراسة أجراها الخبير الاستشاري الدولي (ARCHER) في منطقة الكاريبي أن العمالة المتولدة عن وحدة من الإنفاق في التنمية السياحية تؤدي إلى خلق ضعف العمالة المتولدة عن وحدة من الإنفاق في أي قطاع آخر، كما أكدت دراسة أخرى أجراها الخبير (JUDE) في المكسيك، أن الاستثمار في الفنادق يؤدي إلى توفير فرص عمالة بمعدل أكبر من الاستثمار في أي قطاع آخر في الاقتصاد المكسيكي.

لذلك، فإن زيادة تخصيص الموارد اللازمة لتطوير المناطق السياحية التي تتمتع بمزايا طبيعية ومناخية مثل الحميات الطبيعية والشواطئ والجزر والمناطق الصحراوية والجبلية ومناطق ينابيع المياه الحارة، إضافة إلى تحفيز

¹ - ممدوح البلتاجي، مرجع سابق.

القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي على الاستثمار السياحي في هذه المناطق، سوف يضاعف من فرص العمالة الجديدة وستتحول هذه المناطق النائية إلى مناطق جاذبة للعمالة لسكان المجتمعات المحلية في هذه المناطق.

2- على المستوى الاجتماعي: تحقق تنمية القطاع السياحي تنمية كبيرة على المستوى الاجتماعي من خلال ما يلي:

- تعمل على رفع مستوى معيشة المجتمعات والشعوب وتحسين نط حياتهم؛
- تعمل على خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية لخدمات المواطنين إلى جانب الزائرين؛
- تساعد على تطوير الأماكن والخدمات العامة بدولة المقصد السياحي؛
- تنمي لدى المواطن شعوره بالانتماء إلى وطنه وتزيد من فرص التبادل الثقافي والحضاري بين كل من المجتمع المضيف والسائحين؛

3- على المستوى البيئي: إن التأثيرات البيئية التي تتولد عن التنمية السياحية تحدث تطورا كبيرا في العناصر البيئية المختلفة كالتربة والماء والتراث الطبيعي والحضاري نتيجة الاهتمام بها وحمايتها والمحافظة عليها ضد التلوث، وذلك لتحقيق تنمية سياحية مستدامة، كما تعمل الأنشطة السياحية على تحقيق التنمية المستدامة من خلال:

- تساعد على إنشاء المنتزهات وتعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها؛
- تحقيق إدارة جيدة للنفايات للتخلص منها بشكل علمي سليم؛
- تزيد من الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع المضيف؛

ويرجع الاهتمام الكبير بالبيئة والمحافظة عليها في ميدان صناعة السياحة إلى اعتبار عناصر البيئة الطبيعية جزء من العرض السياحي، مما يتطلب المحافظة عليه وصيانتته، ولذلك برز مفهوم السياحة المستدامة كمنهج يركز على جعل كل المتعاملين في حقل الخدمات السياحية أكثر محافظة على البيئة وعلى استدامة الموارد الطبيعية لما تمثله من أهمية بالغة للقطاع السياحي. فالسياحة المستدامة تقتضي زيادة الإسهامات الإيجابية للقطاع السياحي في كل النواحي: الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية، مع تقليص الآثار السلبية. ذلك أن الأنشطة السياحية لها تأثيرات مزدوجة، إذ يمكن لها أن تهدد الموارد الطبيعية ذاتها التي تشكل القاعدة الأساسية لهذه الأنشطة، وذلك في حالة إتباع سياسات خاطئة، فاستغلال الموارد الطبيعية يتطلب دمج حمايتها وإعادة إنتاجها، كما أن تدمير التراث الثقافي يتطلب صيانة هذا التراث، مما يعني تطوير قطاع اقتصادي بأكمله وتكييف إستراتيجية تطوير السياحة مع الإستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية المستدامة. ويواجه العالم اليوم تهديدات كبيرتين يرتبطان ببعضهما كثيرا، وهما التغير المناخي والفقر. وبالنسبة للقطاع السياحي، فإن تغير المناخ يعتبر قضية جد حساسة ذلك أنه يمس هذا القطاع كثيرا وخاصة بالنسبة لبعض الوجهات السياحية، مما يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل من هذه المخاطر، وقد عالجت المنظمة العالمية للسياحة موضوع العلاقة بين السياحة والتغير المناخي

والآثار الاقتصادية الناتجة عنه في ندوة خاصة سنة 2003 بمدينة جربة بتونس، وقد خرجت الندوة بالكثير من التوصيات التي من شأنها حماية البيئة من الآثار التي قد تسببها الأنشطة السياحية¹.

الفرع الثاني: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (م.ت.س) (SDAT) 2025

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025)، الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في

الجزائر، وهو مخطط تقف الدولة إلى جانبه، إذ يعلن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق: على المدى القصير (2009)، المدى المتوسط (2015)، المدى الطويل (2025)، في إطار التنمية المستدامة، والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الذي يبرز الكيفية التي تزعم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي: العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، والدعم التكنولوجي في إطار التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين سنة المقبلة.

المخطط التوجيهي للهيئة السياحية يمثل الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي الإقليمي لآفاق 2025، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تأمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر. ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا، بل أصبحت ضرورة لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات لكونها مصدرا آيلا للنضوب.

كان م.ت.س (SDAT) المخطط التوجيهي للهيئة السياحية، هو التتويج الناضج لمسار طويل من الأبحاث والتحقيقات والدراسات والخبرات، والتشاور الواسع مع الفاعلين الوطنيين والمحليين العموميين والخواص، ولتحقيق أهداف المخطط الاستراتيجي كان لابد من برنامج أعمال سياحية ذات أولوية تمثل الأساس الجوهري للإستراتيجية الجديدة للتهيئة السياحية لآفاق 2025².

1- أهداف المخطط الاستراتيجي 2025:

أ- الأهداف العامة: تستهدف السياحة الجديدة ضمن هذا المخطط جملة من الأهداف العامة وهي³:

- تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار.
- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى (الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات، الصناعة، الشغل).

¹ نور الدين شارف، نصر الدين بوعمامة، مرجع سابق، ص 07.

² عامر عيساني، مرجع سابق، ص 127.

³ وزارة تهيئة الاقليم، البيئة والسياحة، المخطط الاستراتيجي، برنامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، ص 17.

- المساعدة على مجموعة المبادلات والانفتاح سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.
- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية، ويتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة من مجمل حلقة التنمية السياحية (إقران الاجتماعي بالاقتصادي وبالبيئة).
- تسمين التراث التاريخي، الثقافي، والشعائري، فتكون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فاستراتيجيات السياحة المتواصلة (المستدامة) عليها احترام التنوع الثقافي، وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية.
- التحسين الدائم لصورة الجزائر، حيث يرمي برنامج بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغييرات بالتصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية، ضمن آفاق تجعل منها سوقا هامة وليس ثانوية.

ب- الأهداف المادية 2008-2015 (عدد الأسرة المطلوب توفرها):

- على سبيل المثال، من اجل استقبال 6.5 مليون سائح في ظروف جيدة، تمتلك تونس اليوم 220000 سرير تجاري.
- إن هدف الجزائر في آفاق 2015 هو استقبال 2.5 مليون سائح، وباحترام نفس النسب لدى الجيران فهي تحتاج إلى 75000 سرير من النوعية الجيدة.
- هدف الأقطاب ذات الأولوية هو تحقيق ما يقارب نصف قدرة الاستقبال المتوقع، أي 40000 سرير بمقاس دولي منها 30000 من الطراز الرفيع في المدى القصير جدا، و 10000 سرير إضافي في المدى المتوسط.
- و قد حدد المخطط سبعة أقطاب سياحية للامتياز.
- توفير 400000 منصب شغل (بشكل مباشر، وغير مباشر).

ج- الأهداف النقدية للمرحلة 2008-2015:

- إن خطة الأعمال لوضع الجزائر على مسار يخدم السياحة، يقدر الاستثمار العمومي والخاص الضروري بين 2008-2015 بـ 2.5 مليار دولار أمريكي.
- يمكن تقدير الاستثمار الإجمالي العمومي والخاص المادي وغير مادي (الهياكل الطبيعية للاتصال) بـ 60000 دولار لكل سرير يوضع بكل الترتيبات، 55000 دولار في استثمارات مادية و 5000 دولار في استثمارات غير مادية، ومن اجل توفير 40000 سرير التي يعتزم وضعها في الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، يتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الاستثمار عن 2.5 مليار على مدى 07 سنوات إلى غاية (2015) أي 350 مليون دولار سنويا¹.

بالنسبة للأقطاب السياحية السبعة للامتياز، يمكننا تصور جهد إضافي بمبلغ 01 مليار دولار أمريكي لكل باقي البلاد يمكن توظيفه لإزالة العجز البنوي الحالي.

¹ - برنامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، مرجع سابق، ص 18.

أما حصة الاستثمارات العمومية في الأقطاب السبعة، وإذا احتفظنا بالنسبة الاعتبارية المقدرة بـ 15% بالنسبة لحصة الاستثمار العمومي (بما فيه المادي وغير مادي)، يتوجب على السلطات العمومية (بكل وزاراتها) التكفل بـ 375 مليون دولار على مدى 07 سنوات الخاصة بالأقطاب السياحية السبعة للامتياز، أي 54 مليون سنويا وفيما يلي جدول لبيان الخطة بالأرقام:

الجدول رقم (22): خطة الأعمال بالأرقام آفاق 2015

السنة	2007	2015
عدد السياح (بالمليون)	1,7	2,5
عدد الأسرة	84869 (تتطلب التهيئة)	75000 (عالية الجودة)
مساهمة السياحة في PIB	1,70%	3%
الإيرادات (مليون دولار)	215	1500 إلى 2000
مناصب العمل (مباشرة وغير مباشرة)	200000	400000
التكوين (مقعد بيداغوجي)	51200	91600

المصدر: وزارة السياحة والبيئة وتهيئة الإقليم www.assisesdoutourisme.dz

من خلال الجدول، نلاحظ أن مستوى التطور الخاص بعدد السياح المتوقع مع نهاية الفترة كان في حدود 1.47 ضعف ما هو محقق سنة 2007، أما عدد الأسرة فإن مستوى التطور المستهدف حدد بـ 1.8 ضعف ما هو متاح حاليا، لتصبح الطاقة الإجمالية مساوية لـ 159868 سريرا.

أما مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام فكانت بمعدل تطور قدر بـ 1.3 مرة مع نهاية الفترة 2015، في حين قدرت الزيادة في الإيرادات السياحية بما يقارب 07 إلى 09 مرات أضعاف مقارنة بسنة 2007، بينما قدرت الزيادة في عدد المناصب التي يوفرها قطاع السياحة في حدود الضعف مقارنة بما هو موجود سنة 2007، كما وضعت الخطة تصور لتطوير اليد العاملة المؤهلة في نهاية الفترة لتبلغ المناصب البيداغوجية المتاحة 142800 مقعدا بيداغوجيا.

د- المشاريع ذات أولوية:

لقد تم تحديد المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT)، فمنها الجاري إنجازه، أو ما هو محل دراسة وعرض متقدم¹.

- فنادق السلسلة HOTELS DE CHAINE عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر بـ 29386 سرير.
- عشرون قرية سياحية متميزة، وأرضيات جديدة مبرجة مخصصة للتوسع السياحي ومصممة لتناسب مع الطلب الدولي والطلب الوطني.
- انطلاق 80 مشروعا سياحيا في ستة أقطاب سياحية بامتياز:

¹ - وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط الاستراتيجي، ص 19.

الجدول رقم(23): المشاريع قيد الانجاز بالأقطاب السياحية للإمتياز

الأقطاب السياحية للإمتياز	عدد المشاريع المبرمجة
الشمال - شرق	23
الشمال - وسط	32
الشمال - غرب	18
الجنوب - شرق	4
الجنوب - غرب	2
الجنوب الكبير " الاهقار "	1
الجنوب الكبير " الطاسيلي "	0
مجموع المشاريع	80

المصدر: وزارة السياحة والبيئة وتهيئة الاقليم.

من خلال الجدول السابق، ينتظر أن تساهم مجموع المشاريع قيد الانجاز بالأقطاب السياحية الستة، في تحقيق طاقة إيواء جديدة تقدر بـ 5986 سريرا وتوفير 8000 منصب شغل بعد الانتهاء من الانجاز.

2- الحركات الخمس لتفعيل السياحة الجزائرية

تشكل الحركات الخمس الطريق لإنعاش سريع و مستدام للسياحة، مدعومة بعودة الجزائر إلى الساحة الدولية وموقعها الاستراتيجي.

ويدعو هذا المعطى اليوم وبقوة إلى إعادة الاعتبار للمكان والدور الذي يتعين على السياحة أن تلعبه، ضمن آفاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها أية سياسة للتنمية المستدامة، وستشرع برامج العمل السياحية ذات الأولوية ابتداء من سنة 2008 في تفعيل التحول السياحي للجزائر بواسطة مضاعفة جاذبية وشهرة وجهة الجزائر، وذلك عن طريق إطلاق الأقطاب السياحية الأولى للامتياز أو القرى السياحية الأولى للامتياز المدرجة كمشاريع ذات أولوية، وكروافع للانطلاق السياحي ابتداء من عام 2008 مدعومة بمخطط تسويق و اتصال، ونشر مخطط النوعية السياحية، مع الشراكة العمومية والخاصة، أي ترقية التواصلية وتنسيق العمل عن طريق الشراكة والمرافقة المالية، أي تنفيذ مخطط عملياتي للتمويل، يكون ذا طابع عملي يهدف دعم الأنشطة السياحية التي يقوم بها المرقون والمطورون، والعمل على جذب المستثمرين المحليين والدوليين للمساهمة في ترقية القطاع، ونوجز هذه الحركات في الآتي¹:

- مخطط وجهة الجزائر.

- الأقطاب السياحية السبعة للامتياز.

- مخطط نوعية السياحة.

¹ - وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الحركات الخمسة، وبرنامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، ص 04.

- الشراكة العمومية والخاصة.

- مخطط التمويل.

رغم ما تمتلكه الجزائر من موارد سياحية هامة، إلا أنها لم تستطع أن تكون من بين الدول السياحية أو أن تكون منافسة للدول المغاربية، وهذا نتيجة عدة عوامل وأسباب، حيث نلاحظ بأن جميع الأهداف المسطرة في المخططات الوطنية للتنمية لم تتحقق بالشكل المنتظر، والدليل على ذلك الفارق الكبير بين ما هو مبرمج في هذه المخططات وما هو محقق، سواء من حيث المداخيل من العملة الصعبة أو مناصب الشغل المنتظر تحقيقها أو طاقات الإيواء المنتظر إنجازها.

خلاصة الفصل

بالرغم من التصريحات والتقارير الصادرة عن الدولة الجزائرية، والمتعلقة بالتوجه التام لتعزيز مداخل الدولة خارج المحروقات، إلا أن الواقع يعكس تواضعا في قدرة القطاعات الأخرى، لا سيما السياحة والزراعة، للوقوف كبديل للنفط.

وكنتيجة لما تم التطرق إليه في الفصل الثاني يمكن تمييز القطاعات الثلاثة البديلة التي تم طرحها بما يلي:

- لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي، إضافة إلى هذا الضعف الكمي، لم تستطع الصناعة التحويلية في الجزائر أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة بداية انطلاق العملية التنموية.
- كان للأحداث التي عرفت الجزائر في العشرية السوداء الأثر الكبير على القطاع السياحي جعلته يتراجع ويتخلف بشكل واضح، وبعد عودة الاستقرار للبلاد، عملت الجزائر على النهوض بقطاع السياحة من خلال قوانين تشجع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، لكن هذه الجهود تبقى غير قادرة على وضع الجزائر ضمن مكانتها المرجوة في السوق السياحية العالمية.
- واقع الزراعة في الجزائر بعيد كل البعد عن ما هو مرجو من هذا القطاع الاستراتيجي، حيث تعتبر الجزائر منطقة عجز غذائي، تعتمد على الاستيراد لسد العجز في تلبية المتطلبات الاستهلاكية من السلع الغذائية الرئيسية.
- فما يمكن التأكيد عليه، هو أنه لا يمكن، في ظل المعطيات العالمية الحالية والتغيرات الاقتصادية الوطنية، أن تستمر الجزائر في إغفالها لضرورة الأخذ بسياسات واستراتيجيات جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية، كما سيؤدي الانتشار المكاني للصناعات إلى ظهور أقطاب نمو منتشرة عبر مختلف جهات الوطن، أما فيما يخص قطاع السياحة، فإن الجهود لإعادة الاعتبار للنشاط السياحي في الجزائر تدخل في سياق إعادة بناء الدولة ككل، وهذا نظرا للظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر. وفي الختام، نوضح أنه إذا أرادت الجزائر اعتبار قطاع الزراعة قطاعا استراتيجيا، فهذا لن يتحقق بوضع البرامج فقط وإنما يرجع إلى الجدية في تحقيق هذه البرامج على أرض الواقع.

الفصل الثالث

إستراتيجية الجزائر في استخدام العوائد النفطية للدفع بعجلة الاقتصاد الوطني خارج المحروقات

الفصل الثالث

استراتيجية الجزائر في استخدام العوائد النفطية للدفع بعجلة الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

مقدمة

لقد تسبب الاعتماد المفرط على النفط في الجزائر في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد، ما جعله عرضة للصدمات الخارجية، وهو ما حدث عام 1986، حين انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، وأيضاً عند اندلاع الأزمة المالية العالمية لعام 2008. فهذه الأزمات خلفت اختلالات هيكلية بارزة، وعجز موازين الدولة الخارجية منها والداخلية، وهذا ما سنوضحه بالأرقام خلال الدراسة، فأصبح الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد النفطي، الأمر الذي تسبب في عدم تنمية الجانب الآخر، وهو الأهم للدولة، والمتمثل في القطاعات الإنتاجية، فانحصرت التمويلات والاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع المحروقات، رغم مشكلة النضوب التي يدركها العام والخاص، وأهملت تطوير مؤسساتها لتفعيل دورها في إحداث تنمية مستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، بالنظر إلى مسألة ديمومة النشاط الإنتاجي وتنوعه.

كما أن توجيه العوائد النفطية إلى تغطية النفقات العمومية المتزايدة، يؤخر نوعاً ما في عملية انتقال الاقتصاد الجزائري من توجهه الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى أن هناك دراسات واقعية عملية أكدت أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية، إلا أن تقرير البنك العالمي لعام 2006، قد وضع بعض النقاط المهمة والحساسة، كان أهمها:

– أن الرخاء المالي الذي عرفته الجزائر خلال الأعوام الأخيرة، الناتج من ارتفاع أسعار النفط، قد تأخر وعطل الإصلاحات فيها، ولاسيما منها الإصلاحات الهيكلية.

– اعتبر أن ارتفاع أسعار النفط قد ولد آثاراً سلبية، حيث لوحظ أن وتيرة الإصلاح لدى الدول غير النفطية كانت أفضل.

– لا يتم توجيه إلا نسبة قليلة من الأصول المالية والفوائض المتراكمة إلى الاستثمارات المنتجة، ويرجع ذلك إلى صعوبات التمويل التي تواجهها الشركات والمؤسسات المنتجة في الجزائر.

فالمصارف، بالرغم من الوفرة المالية وزيادة السيولة لديها، إلا إن القروض فيها ظلت متركزة بين أقلية، سواء من حيث الفئات، أو من حيث القطاعات. وقد أكد البنك الدولي، في السياق نفسه، تأثير ملكية القطاع العام للبنوك في عملية توجيه القروض ومنح الائتمان من جهة، وكفاءة القطاع المصرفي ككل، وقدرته على دراسة وتحليل المخاطر من جهة أخرى، وهو ما تسبب في سوء تخصيص الأموال للاستفادة منها على مستوى الاقتصاد الجزائري، وهي الملاحظات ذاتها التي أبدتها صندوق النقد الدولي.

سنعرض في الفصل الثالث، إستراتيجية الجزائر في استخدام العوائد النفطية للدفع بعجلة الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، وذلك من خلال ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول يقدم الإستراتيجية البديلة لاستغلال الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة، ويتضمن تقديمًا نظريًا عن التنمية المستدامة وأبعادها، كما يعرض أيضًا إستراتيجية استغلال الثروة البترولية وأهم اتجاهات استثمارها ووظائف الدولة الجديدة ضمن هذه الإستراتيجية، أما المبحث الثاني، الطاقات المتجددة وأنواعها وتوجهات الجزائر للاستثمار فيها، فنتطرق من خلاله إلى عرض أهم ما تم اتخاذه من تدابير وخطط من أجل النهوض بمصادر الطاقات المتجددة التي تزخر بها الجزائر، ونختم الفصل بالمبحث الثالث، مثال شركة سوناطراك في الأخذ بمبدأ الابتكار لتحقيق التنمية المستدامة من خلال وظيفة HSE ، فهو محاولة لإسقاط تجربة سوناطراك في إستراتيجية التنمية المستدامة، آخذة بمبدأ الابتكار كأجمع وسيلة لتحقيق ذلك، على الاقتصاد الجزائري للاستفادة من هذه التجربة.

المبحث الأول: الإستراتيجية البديلة لاستغلال الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة

تم التأكيد بصورة متزايدة على مفهوم التنمية المستدامة، منذ صدور إنشاء اللجنة الدولية للتنمية، التابعة للأمم المتحدة عام 1987، و التي ترأستها السيدة "BRUNTLAND" وزيرة سابقة للبيئة بالنرويج، وقدمت اللجنة تقريرها النهائي سنة 1987، بعنوان "من أجل مستقبل مشترك" و بالرغم من عدم وجود تعريف دولي موحد، إلى أنه تعددت التعاريف و تضمنت كل منها عناصر و شروط إحداث التنمية المستدامة . ويمكن القول "أن التنمية تنصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، فهي تعني تدخلا إراديا من الدولة لإجراء تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد، ودفع المتغيرات الاقتصادية نحو النمو بأسرع وأنسب من النمو الطبيعي لها، وعلاج ما يقترن بها من احتلال"¹.

المطلب الأول: ماهية وأبعاد التنمية المستدامة

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة

ظهر مصطلح التنمية المستدامة منتصف الثمانينات، و قد احتوى تقرير "BRUNTLAND" لوحده على ستة تعاريف لمفهوم التنمية المستدامة، والتعريف الأكثر تداولاً هو الذي يترجم انشغالا واسعا، و إجماعا كبيرا، وهو أن التنمية المستدامة هي : "تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض للخطر قدرة الأجيال القادمة للاستجابة لحاجاتها أيضا"²، حيث طرح هذا التعريف مبدئين أساسيين هما: الحاجات الضرورية الواجب تلبيتها مع ضمان العدالة المستدامة، تحديد الاستغلال اللاحق للموارد المتاحة، وترك المجال للأجيال القادمة³. وقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية، حصرا لعشرين تعريفا، واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات وفق أربعة أبعاد: اقتصادية، اجتماعية (بشرية)، بيئية و تكنولوجية. بينما يرى الاقتصادي الشهير "روبرت سولو" "Robert Solow" أن التنمية المستدامة تعني: "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة، وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي"⁴.

يركز أصحاب التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها، كما يرى بعض الاقتصاديين أن مفهوم التنمية المستدامة مستويين أحدهما قوي والآخر ضعيف⁵، تكون الاستدامة قوية إذا وقع حقل النشاطات الاقتصادية ضمن مجال النشاطات الإنسانية وهذه الأخيرة تكون ضمن الدائرة البيولوجية، وعليه فالنشاطات الاقتصادية تنمو بشكل متضائل على المدى الطويل إذا تم الإضرار بالطبيعة بأضرار جسيمة، كما يوضحه الشكل التالي:

¹ - الطيب داودي، الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 05.

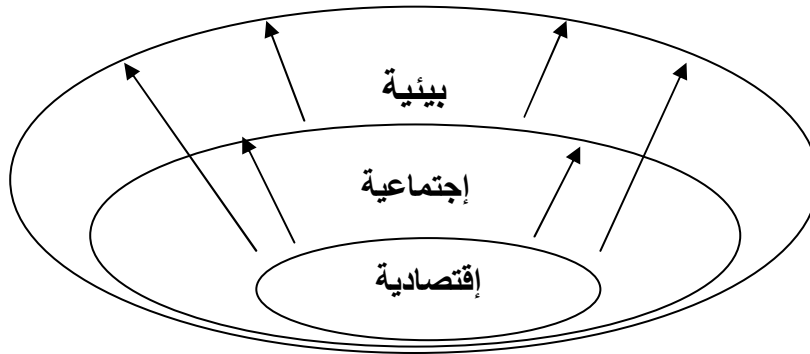
² - إبراهيم العيسوي، التنمية: المفهوم والمؤشرات، مذكرات تدريبية غير منشورة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 1994، ص 6 - 10.

³ - Afnor, guide pratique du développement durable un savoir-faire à l'usage de tous, Afnor, France, 2005, P 09

⁴ - عبد القادر محمد، قضايا اقتصادية معاصرة، قسم الاقتصاد، الاسكندرية، 2005، ص 203.

⁵ - عبد الله الحرسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2005، ص 23.

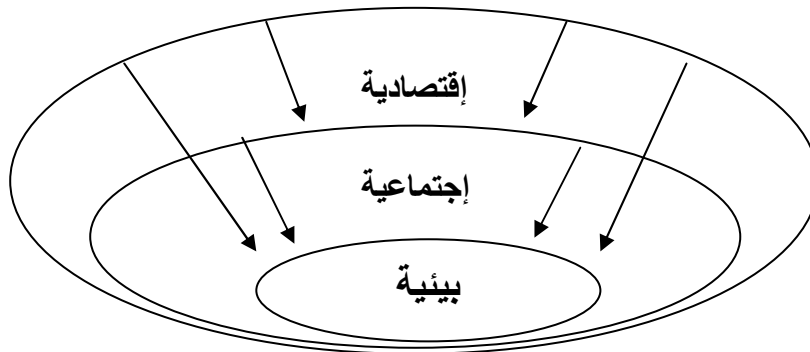
الشكل رقم (05): الاستدامة القوية (الغطاء البيئي)



المصدر: عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ص 27 .

يوضح الشكل أن إمكانية التوسع نحو الخارج في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن يتم في إطار الحدود البيئية، لهذا فالاستدامة القوية ترفض فكرة إحلال بين مختلف أشكال رأس المال البشري، المالي، التكنولوجي... وتدعم ضرورة بقاء على الأقل جزء من مخزون رأس المال الطبيعي ثابتا. أما الاستدامة الضعيفة تفترض درجة من الإحلال بين مختلف أشكال رأس المال، بحيث يكون مخزون رأس المال الشامل ثابتا، استنادا إلى قاعدة "sollow" التي تقر أن (رأس المال الطبيعي القابل للفناء يمكن استبداله كليا بمرور الزمن برأس المال التكنولوجي أو المالي).

الشكل رقم (06): الاستدامة الضعيفة (الغطاء الاقتصادي)



المصدر: عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ص 28

يوضح الشكل كيف يمكن التوسع على حساب رصيد الموارد البيئية شريطة بقاء رصيد رأس المال الشامل ثابتا من خلال اتجاه عمليات التنمية نحو الداخل.

وجوهر مفهوم التنمية المستدامة هو ألا تقوض الممارسات الحالية مستويات المعيشة في المستقبل، أي ينبغي على النظم الاقتصادية الثرية أن تحتفظ على الموارد و القاعدة البيئية أو تحسنها لضمان النفس المستويات المعيشية أو مستويات أفضل للأجيال القادمة. إلا أنه هناك إجماع على أن التنمية المستدامة يتضمن مفهومها ما يلي¹:

- 1- الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها.
- 2- الإدارة الواعية للمصادر المتاحة، والقدرات البيئية، وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام.
- 3- الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية، للتعامل مع القضايا البيئية الآخذة في الظهور، عملاً بمبدأ الوقاية خير من العلاج، وقد ثبت أن هذا أكثر فاعلية و أقل تكلفة من التعامل مع هذه القضايا بعد استفحال أمرها.
- 4- وضع سياسات للبيئة والتنمية، نابعة من الحاجة إلى التنمية المستدامة مع التركيز على تنشيط النمو وتغيير نوعيته، و معالجة مشكلات الفقر، وسد حاجات الإنسان والتعامل مع مشكلات النمو السكاني و مع صيانة و تنمية قاعدة المصادر، و إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر، ودمج البيئة والاقتصاد في صنع القرار.

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة: من خلال المفاهيم السابقة، فإن التنمية المستدامة تتضمن أبعاداً متعددة، تتداخل في ما بينها و من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة إلى أربعة أبعاد إستراتيجية متفاعلة في ما بينها وهي:

1- الأبعاد الاقتصادية: وتتلخص الأبعاد الاقتصادية فيما يلي²:

أ- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** نلاحظ أن استغلال سكان البلدان الصناعية للموارد الطبيعية يكون بمعدلات مرتفعة ويمثل أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، فمثلاً نجد أن المعدل الفردي لاستهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى من الهند بـ 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " OCDE " - وهي منظمة وحيدة من نوعها، تعمل فيها حكومات 30 دولة ديمقراطية على إزالة العقبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تطرحها العولمة³ - أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة .

ب- **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:** التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية، تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة و الموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى كفاءة استخدام الطاقة، بما يتيح للبيئة من استيعاب مخلفات استخدامهما، مع إمكانية تجدد الأنظمة البيئية، مع إحداث تغييرات جذرية في أسلوب الحياة. إلا أنه يجب التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية، وتعني التنمية

¹ - عصام الحناوي، قضايا البيئة والتنمية، سلسلة مكتبة مصر 2020، منتدى العالم الثالث، القاهرة، مصر، 2000، ص 11-23.

² - ذبيحي عقيلة، الطاقة في ظل التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009، ص 28.

³ - Pétrole Et Transports: La Fin Des Carburants A Prix Abordable ?, Centre de recherche sur les transports, ForumInternational des transports, 2007, P 06.

المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك، التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة كاستهلاك المنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

ت- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته: تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، بسبب استهلاكها المتراكم للطاقة الأحفورية في الماضي، وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية، تعد المتسبب الأول في انبعاث ثاني أكسيد الكربون، أحد الغازات الدفيئة بنسبة 25% وللدول الصناعية القدرة على ترشيد استهلاكها للطاقة من خلال التوجه إلى استغلال الطاقة النظيفة والمتجددة. (الملحق رقم 07 يعرض نسبة انبعاث ثاني أكسيد الكربون على المستوى العالمي).

ث- تقليص تبعية البلدان النامية: في ظل الروابط التجارية بين البلدان الغنية والفقيرة، فإن أي انخفاض في استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، سيؤدي حتما إلى انخفاض صادرات الدول الفقيرة من هذه المنتجات وتخفيض أسعارها بدرجة أكبر، مما يحرم هذه البلدان النامية من إيرادات هي في أمس الحاجة إليها ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر، الانطلاق في استراتيجيه تنموية تقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية، وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي وفي التجارة فيما بين البلدان النامية وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

ج- التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة: وتعني الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، ويعتبر التحسين السريع كقضية أخلاقية أمرا حاسما بالنسبة لأكثر من 20% من سكان العالم المعدمين في الوقت الحالي ويحقق التخفيض من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناتج عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية.

ح- المساواة في توزيع الموارد: إن الوسيلة الناجحة للتخفيف من عبء الفقر، وتحسين المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية تشكل حاجزا هاما أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

2- الأبعاد الاجتماعية: إن ضعف الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية في استراتيجيات التنمية كان السبب في فشل الكثير من البرامج التنموية، ونتج عن ذلك الكثير من الآثار السلبية على المجتمع والبيئة، حيث تزايدت ممارسات الأفراد التي تحدث اضطرابات في الظواهر الطبيعية، ووصلت إلى حد إحداث بعض التغيرات التي كانت لها نتائج سلبية على كثير من نواحي الحياة وفي مناطق مختلفة من العالم، ومن ثم دعت الضرورة إلى توجيه اهتمام

أكبر للبشر في السياسات والبرامج الرامية إلى حفز التنمية، حيث تزايدت الدعوات إلى رعاية الأبعاد الاجتماعية وخاصة قضايا الفقر والبطالة والتهميش، كما انشغل الفكر التنموي بالجوانب البشرية التي تهتم بمدى نجاح التنمية المحققة في تلبية حاجات البشر وتحسين نوعية الحياة بمعناها الشامل للنواحي المادية والمعنوية¹.

كما يعد الاهتمام بالبعد الثقافي أساسيا في عملية التنمية، فهذه الأخيرة تتطلب أساسا عملية تغيير جوهرية في الحياة الثقافية تؤدي إلى تحديث تأصيلي لثقافة الأمة، وتجسد الهوية الثقافية وتضمن تواصل مكوناتها وتطورها واستيعابها لمتطلبات العصر، واحتوائها لمستجدات المجتمع والتفاعل معها في حركة دائمة تؤكد التقدم المضطرد للخصوصية الحضارية.

ومنه فالبعد الثقافي للتنمية المستدامة، يمثل الجهد التنموي الذي يتصل برسم الاستراتيجيات وتحديد السياسات المتصلة بتحسين أو تحويل الوسط الثقافي الذي يتحرك في داخله الفاعلون الأفراد والجماعات جنبا إلى جنب مع رفع مستوى معيشتهم وقدرتهم على المشاركة، ويقصد بالوسط الثقافي هنا مجموعة الأفكار والمعتقدات والتصورات والعادات والرموز التي تتحكم في سلوك الفاعل الاجتماعي، والتي تؤثر تأثيرا كبيرا على تحديد مستوى وعيه الاجتماعي والثقافي.

ويحدد تقرير التنمية البشرية 2004، ثلاثة أسباب تدفع للاهتمام بالأبعاد الثقافية للتنمية المستدامة هي²:

- الحرية الثقافية تشكل جانبا مهما من حرية الإنسان، وضروريا لتمكين البشر من العيش كما يرغبون، وإتاحة فرص الاختيار بين البدائل المتوفرة، بما في ذلك ممارسة حياتهم طبقا للمعايير والقيم التي يعتبرونها ذات قيمة؛

- الجدل الدائر بين قطبين متعارضين: الحتمية المزعومة لصدام الحضارات من جهة، والدعوة من جهة أخرى للانغلاق الثقافي، إذا فالبديل عن هذه وتلك، هو التركيز على أهمية الحرية في المجالات الثقافية وعلى سبل الدفاع عن هذه الحريات وتوسيع نطاقها؛

- أهمية الحرية الثقافية في تحقيق النجاحات أو الإخفاقات الحاصلة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

3- الأبعاد البيئية:

يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية، والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم، وذلك بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر، تتمثل في³:

- النظم الإيكولوجية؛

¹ نصر الدين ساري، إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة الغازية في إطار مبادئ وأهداف التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2011، ص 74.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية 2004، الفصل الأول، الأمم المتحدة، 2004، ص 13.

³ ماجدة احمد أبو زنت، عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 40.

- الطاقة؛

- التنوع البيولوجي؛

- الإنتاجية البيولوجية؛

- القدرة على التكيف.

ويمكن إجمال اهتمامات الأبعاد البيئية في ما يلي¹:

أ- **أتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصائد:** من الملاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليل من غلتها، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والجوفية، أما الضغوط البشرية والحيوانية فهي في علاقة سلبية مع الغطاء النباتي والغابات، كما أن هناك مصائد كثيرة من الأسماك في المياه العذبة أو البحرية يرى استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة.

ب- **صيانة المياه:** تعني التنمية المستدامة وضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، كما تعني تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية بما يضمن تجددتها.

ج- **تقليل ملاحى الأنواع البيولوجية:** معناه أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاحى والنظم الايكولوجية بدرجة كبيرة، وإن أمكن وقفها.

د- **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** ويعني عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية من شأنها أن تحدث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، وذلك بالحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء النشاط البشري.

4- الأبعاد التكنولوجية: ويمكن إجمالها في النقاط التالية²:

أ- **استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية:** ذلك أن تدفق النفايات خاصة في الدول النامية تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبدد ولا تخضع للرقابة إلى حد كبير، فالتنمية المستدامة تعني التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، كما تتسبب هذه التكنولوجيات في ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، مع إبقاء التكنولوجيات التقليدية التي تفي هذه المعايير.

¹- الطاهر حمزة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة،

2007، ص 67.

²- الطاهر حمزة، مرجع سابق، ص 68.

ب- المحروقات والاحتباس الحراري: يجري استخراج المحروقات وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية، والاحتباس الحراري الذي يهدد تغير المناخ.

فالتنمية المستدامة ترمي إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، من خلال الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المؤسسات الصناعية، كما تعني أيضا أن تتخذ البلدان الصناعية الخطوات الأولى للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيا جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة ونفقتها محتملة.

ج- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون: تمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة في اتفاقية كيوتو مشجعة جدا، حيث جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، وتوضح بأن معالجة مخاطر البيئة العالمية يحتاج إلى تعاون دولي، في حين رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التوقيع على هذه الاتفاقية اعتقادا منها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي مادام لا أحد يستطيع إجبارها على ذلك. إن التحولات الجارية في العالم الآن أدت إلى إعادة النظر في نظم صنع القرار السائد في معظم بلدان العالم، حيث أصبحت البيئة والتنمية أساس الآثار الإيجابية لكفاءة التنمية واستدامتها، وهذا ما أدى في السنوات الأخيرة بالعديد من الدول إلى إجراء تغييرات واسعة في الهياكل المؤسسية بغرض إتاحة الفرصة للدراسات المنهجية للتنمية لدى اتخاذ القرارات في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية¹.

المطلب الثاني: إستراتيجية استغلال عائدات النفط واتجاهات استثمارها

الفرع الأول: الإستراتيجية الضرورية لاستغلال عائدات البترول

إن أي تغيير أساسي وفعال لا يتحقق دون إجراءات مستقلة وجريئة وحاسمة، متوازية مع إجراءات عملية وتطبيق دقيق، والمطلوب كحد أدنى²:

1- الربط بين قرارات خفض الإنتاج وتوزيع نسبه بين الدول النفطية وبين اتفاقات تعاونية شاملة فيما بينها؛ لتعويض من يتضرر أكثر من سواه في مشاريعه الإنمائية والتطويرية، علاوة على تثبيت سياسات توفير قهبط بمخصصات الاستهلاك، وترفع مخصصات الاستثمارات الوطنية، وتحوّل عبر تحسين الشروط المحلية قسما كافيا من الإيداعات المصرفية والاستثمارية في البلدان الصناعية، إلى البلدان النفطية نفسها والبلدان المجاورة في المناطق الإقليمية المرتبطة بها ارتباطا عضويا.

¹ - عصام الحناوي، الموسوعة العربية للتنمية من أجل التنمية المستدامة، الموارد الطبيعية والبيئة، اليونسكو، بيروت، 2005، ص 30.

2- شبيب شنوف، رمضاني لعلا، الآفاق المستقبلية للإقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 2008، ص 5.

2- توظيف عائدات النفط لتمويل دراسات تقوم عليها جهات وطنية موثوقة، لتطوير الأساليب الراهنة في تكرير النفط الخام وتصنيع منتجاته واستهلاكها، تطويراً يخفف تلويث البيئة، فهذا هو السلاح الحقيقي والرئيسي الذي يمكن أن يهدّد مستقبل النفط، من خلال حملات دولية جارية لحساب المصادر البديلة، والواقع أنّه لو أنفق على التطوير التقني لاستغلال النفط معشار ما ينفق على المصادر البديلة من استثمارات، لأمكن الوصول إلى نتائج تجعله هو المصدر النظيف بيئياً. ومن الضروري لهذا الغرض ربط كل اتفاقية مع شركة أجنبية لتسويق النفط الخام في البلدان المستهلكة بنود ملزمة، تستهدف دعم تمويل مشاريع هادفة لإيجاد تقنيات نظيفة لاستخراج النفط واستهلاكه.

3- إعطاء الأولوية المطلقة في توظيف عائدات النفط للمشاريع الاستثمارية المحلية والإقليمية، وفق الاحتياجات الوطنية والإقليمية، مع تقليص النفقات الباهظة لاستيراد البضائع الاستهلاكية والكمالية، جنباً إلى جنب مع حملات توعية كافية للتأثير على السلوك الشخصي للفرد المستهلك في البلدان النفطية أو مايسميه مالك بن نبي بالنشر الاجتماعي للخطة حتى نضمن نجاحها.

4- ربط مشاريع التطوير والتنمية الوطنية والاقلمية بشبكتين متكاملتين، إحدهما لتطوير المنشآت الأساسية للبنية الهيكلية المشتركة على محور طنجا-جاكرتا، كالطرق ومنشآت التعليم والإدارة والبحث العلمي، ولتنفيذ مشاريع التصنيع المحلية في اتجاه تحقيق الاكتفاء الذاتي المشترك على أساس التكامل بين بلدان المنطقة الواحدة، والتي يملك بعضها الاختصاصات والخبرات، وبعضها الخامات، وبعضها الطاقة، وبعضها اليد العاملة، وبعضها أسواق التوزيع الكبرى، ولكنها تفتقر جميعاً إلى عنصر واحد سياسي هو التنسيق والتعاون. بما يحقق المصلحة المشتركة رغم وجود خلافات يستحيل زوالها دون إيجاد أرضية مشتركة من المصالح ورعايتها وتعزيزها بأطراد.

إن مشكلة النفط الخام ليست إلا جزءاً من قضية النهوض، وهذه قضية مجتمعة، لا ينبغي احتكارها ولا يفيد، وليس النهوض مشكلة بل هو هدف ومخطط وتنفيذ، وذاك ما لا يعرقله في هذا المحور عجز موضوعي، بل عجز يصنعه تباين السياسات، ليس بسبب تباين المصالح بل رغم تلاقيها عموماً، فهو ناجم في الدرجة الأولى عن تغليب أسباب الخلاف على القواسم المشتركة في ميدان المصالح، في عالم لم تنزل الخلافات قائمة بين سائر أقطابه الصناعيين إلى اليوم، ولكن تحقق تقدّمهم من خلال تقديم القواسم المصلحية المشتركة على أسباب الخلاف الباقية ودون انتظار زوالها المستحيل موضوعياً، وبالمقابل أصبحت عقدة العقد في المحور، تحويل كلّ خلاف إلى حاجز منيع في وجه التعاون فيما لا خلاف حوله، وفيما قد يجلب عدم التعاون فيه إلى أضرار أكبر بما لا يقاس من أضرار الخلاف نفسه.

إننا في حقبة تاريخية وضعنا على مفترق طرق خطير، فإمّا أن تحكم لغة المصالح الموضوعية التعامل بين بلادنا على أسس قديمة مشتركة، فننهض جميعاً شريطة توفير أسباب النهوض الأخرى التي لا مجال للحديث عنها في هذا المجال أو أن تحكمنا مصالح غيرنا، بل تستمر على التّحكم بثرواتنا وصناعة قراراتنا، فتتخلف أو تبقى متخلفين جميعاً، وهذا رغم الثروات الهائلة ورغم الإمكانيات الكبيرة وكذلك رغم التمويه المتواصل

الذي لا يصدّق مقولاته حتى أصحابها أنفسهم، فكأنهم يصرون على البقاء في أعماق البئر السياسي الذي تردّينا فيه بأنفسنا، ولا نخرج منه إلا اعتماداً على أنفسنا.

الفرع الثاني: الاتجاهات الضرورية لاستثمار عائدات البترول

غير أن أصوات بعض الخبراء تجاوزت الدعوة للاهتمام بالمواطن لتطرح على وجه التحديد ثلاثة حقول رئيسية تتطلب أن توجه معظم الفوائض النفطية نحوها، وهي¹:

أ- إجراء تغييرات جذرية في حقول إعداد المواطن العلمية والثقافية، إن هناك حاجة إلى إصلاحات كبرى في حقل التربية والتعليم على الأخص، وهي إصلاحات ستكون مكلفة للغاية إن هي توجهت للكيفية والجودة والإتقان في المدرسة والجامعة وخارجهما. والأمر نفسه ينطبق على قطاعي الفلاحة و الصناعة.

ب- هناك أعداد هائلة من المواطنين الذين يحتاجون لإعادة تدريبهم وتأهيلهم لمتطلبات سوق عمل الاقتصاد القادم، وسيكون من المستحيل على مجتمعاتنا الفكّك من الاقتصاد الريعي دون هذه الخطوة التي هي الأخرى ستحتاج إلى بضعة عقود ومال وفير.

ج- هناك حاجة إلى التعاون الوثيق مع القطاع الخاص الوطني على الأخص لبناء قاعدة اقتصادية- صناعية - معرفية- خدمية قادرة على الاستمرارية والنمو والمرونة في المستقبل، وهذا أمر مستحيل دون تنفيذ متطلبات إعداد المواطن في الحقول التعليمية والثقافية والتدريبية التي ذكرنا سابقاً.

المطلب الثالث: الوظائف الجديدة للدولة وهيئاتها المحلية و المؤسسات المدنية في مجال تحقيق التنمية المستدامة

الفرع الأول: حركية السياسات الاجتماعية لم يرافقها أداء اقتصادي وإنتاجي عالي

صنف برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية الجزائر ضمن البلدان التي تتمتع بـ " تنمية بشرية هامة" على أساس عدة مقاييس اجتماعية واقتصادية تشكل مؤشراً للتنمية البشرية، ففي تقريرها حول التنمية البشرية 2010² أشارت هذه المنظمة الأممية إلى التقدم المسجل في الجوانب المتعلقة بالتنمية البشرية بالجزائر، وكذا الوتيرة التي تم بها تحقيق هذا التقدم من أجل تحسين الظروف الاجتماعية بالبلد، حيث بلغ مؤشر التنمية البشرية للجزائر 0.6777، وكان أهم مؤشر في العالم لسنة 2010 سجلته النرويج بـ 0.938 علماً أن أعلى نقطة هي 1، كما ثمن مؤشر التنمية البشرية المستوى المتوسط الذي تم بلوغه في ثلاثة جوانب من التنمية البشرية و المتمثلة في الصحة و التربية و مستوى معيشي لائق³.

¹ - شعب شنوف، رمضاني لعلا، مرجع سابق، ص 07.

² - تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010،

³ - تاريخ التصفح: 12/04/09. <http://www.elmoudjahid.com/ar/flash-actu/272>

وقد يكون من المفيد، قبل الدخول في تصور آليات جديدة في السياسات العامة تعالج مكامن الخلل، أن نصف باقتضاب ماهية السياسات الاقتصادية و الاجتماعية المعمول بها، و ذلك كي نستخلص القصور في هذه السياسات و طرق استدراكها، و يمكن القول أن السياسات الاجتماعية كانت في الجزائر سياسات نشطة و ديناميكية (pro-active)، تهدف إلى نشر التعليم و الخدمات الصحية وكذلك إيصال الكهرباء و المياه إلى كل أنحاء الأراضي المسكونة، وكانت من النتائج الإيجابية لهذه السياسات وصول الجزائر إلى حالة جيدة نسبيا من التنمية البشرية حسب المعايير المعتمدة من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية.

ولكن، تجدر الإشارة هنا إلى أن الجهود الهامة التي بذلت في المجالات الاجتماعية المختلفة، لم تترافق مع جهود مماثلة في مجال تقوية و تطوير البنية الإنتاجية في الجزائر. فالاقتصاد الجزائري لم ينم بوتيرة كافية تواكب سرعة نمو السكان و انتشار العلم والحاجة إلى مزيد من الخدمات وتعميمها؛ بل بقي الأداء الاقتصادي بعيدا جدا عما حصل من تطورات إيجابية عملاقة في كثير من دول شرق آسيا (مثل ماليزيا وسنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية وتايلاند) أو بعض دول أمريكا اللاتينية (مثل التشيلي والمكسيك والبرازيل وكذلك كل من الصين والهند). وبقي الاقتصاد الجزائري في حالة تبعية كبيرة لتقلبات أسعار النفط وتحويلات المغتربين والقروض والمساعدات الأجنبية فلم تستفد من حركة العولمة، ولا حاجة هنا إلى وصف مكونات هذه البرامج، المعروفة باسم "التعديل البنوي" (Structural Adjustments) أو التذكير بمفاعيلها الانكماشية، وكانت نتيجة هذا الاختلاف بين سياسات اجتماعية نشطة وأداء اقتصادي متواضع رافقته سياسات اقتصادية، تعاضم مشاكل البطالة لدى المتخرجين من المدارس التقنية والجامعات وتطور الفجوة المعرفية وسلبات اقتصادية واجتماعية أخرى. هذا مع الإشارة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية لم تؤثر فقط على زيادة مستوى البطالة (عكس ما تم التصريح به من نسبة 10% سنة 2010)¹، بل أصابت أيضا الإنفاق الاجتماعي (البالغ 1300 مليار دج سنة 2010)² بجميع أشكاله، مما اثر بدوره على متابعة الجهود السابقة في نشر التعليم والخدمات الصحية.

ولاستدراك التأثير السلبي الناتج عن الاختلاف بين ما أنتجته السياسات الاجتماعية الناشطة السابقة وبين قلة الأداء الاقتصادي العام المسؤول عن مشكلة البطالة المحلية وتهميش وزن الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، لا بد من سد الفجوة بين المستوى العالي نسبيا من القدرات البشرية المتوفرة من جهة والأداء الاقتصادي الضعيف والتميز بتدني الإنتاجية العامة من جهة أخرى، والقيام بذلك ليس بالأمر السهل، وهو في الحقيقة يتطلب جهدا جماعيا معقدا، و ليس بالمألوف في الجزائر، فالعادة لدينا أن نضع كل المسؤولية في إخفاق التنمية أو في تعطلها على كاهل الدولة المركزية وأجهزتها الإدارية المختلفة.

وقليلا ما ننظر إلى مواقع أخرى، غير تلك العائدة إلى الدولة، كشريك في مسؤولية تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، فالنظرة إلى آليات التنمية تشمل في معظم الأحيان، وبشكل شبه حصري، الدولة

¹ - الديوان الوطني للإحصاء.

² - <http://news2.fibladi.com/actualites/fr/Economie/Finances> -

وأجهزتها المركزية كمسؤول أول ونهائي عن سير الأمور في المجتمع، وكأن الدولة وأجهزتها لا تعكس حالة المجتمع برمته، بل كأنها جسم منفصل عنه يأتي ليقود دفة الأمور في كل الميادين عبر إداراته وأجهزته وتشريعاته واتصالاته بالدول الكبرى ومؤسسات التمويل الدولية.

الفرع الثاني: الدولة ليست الطرف الرئيسي الوحيد في تحريك العجلة التنموية

يجب أن نخرج من هذه النظرة التبسيطية إلى العوامل التي تحرك النمو، لندخل في حيز التحليل والعمل الجاد الأطراف الأخرى في المجتمع، غير الجهاز المركزي للدولة، والتي لا تقل مسؤولياتها عن مسؤولية الدولة في النجاح أو الإخفاق التنموي. إن لهذه الأطراف دورا مهما في دفع عجلة التنمية في جوانبها المختلفة، ويمكن تسميتها بـ "أركان التغيير" وهي المؤسسات التربوية من جامعات ومعاهد متخصصة ومؤسسات القطاع الخاص، من شركات ومنظمات جماعية وهيئات مهنية ونقابية، وهيئات المحلية الولائية والبلدية، بالإضافة إلى المنظمات الجماهيرية الخاصة، من شركات ومنظمات جماعية وهيئات مهنية ونقابية، وهيئات المحلية الولائية والبلدية، بالإضافة إلى المنظمات الجماهيرية والنقابات العمالية والفلاحية، وأطراف التغيير هذه إن لم تلعب دورها في آليات التنمية بشكل نشط ومبادر pro-activ بما فيه دورها في التأثير على الأجهزة المركزية للدولة من أجل تغيير السياسات الاقتصادية والاجتماعية الإجمالية (Macro-policies) فإن الإخفاق التنموي هو شبه حتمي، ذلك أن عملية التنمية، خاصة بمفهوم التنمية المتواصلة المستدامة، هي عملية معقدة، متعددة الأطراف والجوانب، وهي مسؤولية جماعية تحتم على جميع أركان التغيير أن يساهموا فيها على قدم المساواة في النشاط والعمل والمبادرة. ومهما كانت أهمية الدولة المركزية وتشريعاتها وقدرتها على الإنفاق في الميادين الاجتماعية المختلفة، فإن نشاطات ومبادرات الأركان الأخرى للتغيير لا تقل أهمية في المعادلة التنموية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجزء الرئيسي من المعضلة التنموية لا يكمن فقط في غياب المسؤولية الواجب إلقاؤها على عاتق أركان التغيير، بل يكمن أيضا في انعدام الترابط والتواصل بين هذه الأركان في أداء وظائفها المتخصصة من جهة، وبينها وبين الدولة المركزية من جهة أخرى. إن الإخفاق في الأداء الاقتصادي العام ينبع من وضع الاقتصاد من حيث تفكك الأركان الرئيسية في عملية التغيير من أجل التنمية وعدم عملها فيما بينها وبين الدولة بشكل متناسق بغية الوصول إلى تعبئة تنموية شاملة تتناول كل الأعوان المعنيين في الجهاز المركزي للدولة وفي الهيئات المحلية وفي المؤسسات التمثيلية لفروع القطاع الخاص المختلفة وفي النقابات العمالية والمهنية وفي المؤسسات التربوية والتعليمية، ومن العوامل الرئيسية التي تفسر نجاح نمو شرق آسيا، هذا التواصل والترابط بين جميع أركان التغيير، بما فيهم الدولة، التي عليها أن تلعب دورا مركزيا في دفع واستنفار عوامل التغيير والنجاح.

الفرع الثالث: القطاع الخاص والنقابات و صلاحتهما مع العناصر الأخرى في المعادلة التنموية

يمثل القطاع الخاص اليوم محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم المتقدم والنامية على حد سواء، نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، و في هذا الإطار تؤكد بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، وأن نمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة¹.

والحقيقة أن القطاع الخاص هو أهم عنصر في المعادلة التنموية وله نفوذ واسع لدى أجهزة الدولة من وزراء ونواب ومدراء وحتى أعضاء المجالس المحلية، إنما في غياب النظرة الشاملة إلى مشاكل التنمية لدى أجزاء واسعة من القطاع الخاص، لا يستعمل هذا النفوذ في الاتجاه الصحيح، أي تطوير التصور المناسب للتصدي الفعال لأسباب العجز التنموي وإقناع الدولة بتبني التصور أو تعديله للعمل المشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص، بل يوظف هذا النفوذ، في معظم الأحيان، للإبقاء على حالات التبذير الاقتصادي أو الحفاظ على منافع اقتصادية لكبار المستفيدين في القطاع الخاص.

وعندما نتذكر من تعدد حالات الفساد، نميل إلى اتهام جهاز الدولة بشكل حصري، متناسين أن عمليات الفساد تشمل طرفين باستمرار، أي الفاسد و المفسد. وعندما يتعلق الأمر بحالات التبذير والهدر والفساد في صفقات الدولة وطرائق وآليات الإنفاق العام أو منح الدولة حمايات ريعية واحتكارية لبعض المؤسسات الخاصة، فإن القطاع الخاص هو المسؤول مسؤولية كاملة وشاملة عن تلك الحالات، ومما يسهل استمرار مثل هذه الحالات، التفاوت الشاسع في مستوى المداخليل الفردية بين دخل الوزراء وكبار المسؤولين الإداريين من جهة، وهي متدنية في معظم الحالات، وبين دخل كبار رجال الأعمال وأرباح شركاتهم المتعددة، وكما نعلم، فإن القطاع الخاص رغم المنافع والامتيازات الضريبية والحمايات، والتشجيع، وتراجع دور وحصة الدولة في النشاط الاقتصادي، سواء من جراء تطبيق برامج التعديل البنوي وعمليات الخصخصة أو من جراء إجراءات تحرير النشاط الاقتصادي من القيود الإدارية المختلفة، لم يعوض بالشكل الكافي عن تدني استثمارات القطاع العام بسبب برامج الإصلاح البنوي، وذلك عبر زيادة استثمارات وخلق العدد المناسب من فرص العمل السنوية الإضافية، والحقيقة هي أن القطاع الخاص لم يع بعد مسؤولياته الجسام في تأمين دعائم التنمية المستدامة، والتي يمكن تلخيصها في²:

- دور القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة (85% من القيمة المضافة خارج المحروقات³ سنة 2010)؛
- دور القطاع الخاص في التشغيل (531000 منصب شغل جديد في 2010 منها 57.9% للقطاع الخاص⁴)؛
- والربحية السهلة ما تزال هي الهدف الأول للقطاع الخاص على حساب الأهداف والمسؤوليات الأخرى للنشاط الاقتصادي في المجال الاجتماعي والبيئي، وفي تأمين زيادة متواصلة لكفاءة اليد العاملة ومستواها

¹ - مولاي لخضر عبد الرزاق، بنونة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، مجلة الباحث، العدد 2010/7، ص 38.

² - مولاي لخضر عبد الرزاق، بنونة شعيب، مرجع سابق، ص 144.

³ - وزارة المالية، مداخلة لوزير المالية في ندوة للأكاديمية الدبلوماسية الدولية بعنوان " السياسة الاقتصادية والمالية للجزائر، باريس 2012.

⁴ - Lutte Contre Le Chômage, Le Mode D'Emploi Pour 2010-2014, sur www.algerie360.com

الاجتماعي وتأمين الاستثمارات اللازمة في الأبحاث والتطوير للتحكم بجودة الإنتاج وتحسينه باستمرار وإنتاج السلع والخدمات الجديدة التي توسع القدرة التنافسية للاقتصاد ككل في خضم المنافسة الدولية المتعاضمة. وتجدد الإشارة هنا إلى أن الاتجاه العالمي في شأن الإنفاق على الأبحاث والتطوير يدل على أن عبء هذا الإنفاق قد تحول إلى حد كبير من الدولة إلى القطاع الخاص، وأن البلدان التي تنجح في التنمية هي تلك التي تركز موارد هامة للإنفاق على الأبحاث والتطوير وتشجيع القدرة الإبداعية في المجالات التكنولوجية، وكما هو معلوم، فإن مثل هذا الإنفاق في الجزائر ما يزال متدنيا للغاية وهو ما يزال أيضا مركزا لدى القطاع العام، ذلك أن القطاع الخاص لم يع بعد أهمية هذا النوع من الإنفاق في السباق على الإنتاجية وتحسين جودة السلع والخدمات المنتجة.

وتجدد الإشارة كذلك إلى الديناميكية الناقصة لمنظمات أرباب العمل، أكانت الغرف التجارية والصناعية أو النقابات المهنية والقطاعية، بما فيها النقابات الفلاحية، فهذه المنظمات تلعب دورا رياديا في اقتصادات الدول المتقدمة بطرحها تصورات مستقبلية لتطور القطاعات الإنتاجية المختلفة، وتحديد المشاكل والعقبات التي تقف في وجه سير التقدم، وهي تقوم بشكل متواصل بالتحاور مع النقابات العمالية ومع أجهزة الدولة المعنية بتطوير المجالات الإنتاجية المختلفة، وكذلك يقوم الاتصال بالجامعات ومراكز التكوين المهني لتحديد الاحتياجات القطاعية من القوى البشرية ومن الأبحاث والتطوير التي يمكن أن تقوم بها هذه المؤسسات لصالح مؤسسات القطاع الخاص.

غير أن منظمات أرباب العمل و النقابات العمالية والفلاحية في الجزائر ليس لديها الإمكانيات، إذ لا يتوفر لديها القدرة البحثية وقاعدة البيانات الإحصائية التي تمكنها من تكوين تصور تنموي أشمل يتعدى مجرد الدفاع عن المكاسب المادية وتتمكن بالتالي الدخول في حوار مثمر مع الدولة والجامعات.

وإذا كان الحوار بين المنظمات الجماهيرية والدولة محصورا بقضايا محدودة، والحوار والعلاقات بينها وبين الجامعات ومراكز التكوين المهني شبه معدومة، فإن الحوار بينها وبين النقابات العمالية معدوم أيضا. أما الاتصال والحوار والعمل الجماعي على الصعيد المحلي، خاصة مع البلديات والولايات، فهما غائبان تماما في حين أن هذا الاتصال على الصعيد المحلي له في غير دول أهمية كبرى، خاصة من أجل تنشيط الحياة الاقتصادية خارج المدن الكبرى وجوارها المباشر.

ولا بد في نظرنا من أن تعمل منظمات أرباب العمل بشكل لا مركزي وأن تطور فروعها في المناطق المختلفة، لكي تحاور السلطات المحلية وفروع الاتحادات العمالية والفلاحية، وكذلك مراكز البحث والجامعات القائمة خارج العاصمة، حول أفضل السبل لتنشيط الوضع الاقتصادي المحلي والحفاظ على البيئة واستغلال الموارد الطبيعية استغلالاً لا عقلانياً غير عشوائي، وإيجاد فرص العمل محليا. أما البقاء في العاصمة أو داخل المدن الكبرى دون الانتشار في الولايات وإقامة علاقات تعاون متواصل مع الفاعلين محليا لتحسين الأوضاع التنموية من جميع الجوانب، فمن شأنه أن يساهم في مزيد من آليات اقتصادية مركزة بشكل شديد وجامدة وغير قابلة لإجراء التغيير المطلوب للوصول إلى حالة تنمية متواصلة وفعالة.

الفرع الرابع: الجامعات ومراكز التكوين المهني ركن أساسي في المعادلة التنموية

إن المؤسسات التربوية و الجامعات هي بدورها، ورغم أهميتها القصوى في المعادلة التنموية، غائبة عن الساحة، تعمل في بيئة مقفلة، ولا ترتبط أو تتواصل مع القطاع الخاص المحلي أو الخارجي لكي تؤمن لطلابها مستقبلهم الاقتصادي وتجنبهم حالات البطالة الطويلة أو الاغتراب بحثا عن العمل اللائق، ولا تقوم المؤسسات التربوية، خاصة الجامعية منها، إلا بشكل هامشي للغاية بالجهد المطلوب عادة من الجامعات ومراكز البحث لإنشاء المراكز البحثية والمخابر التي يمكن أن تخدم كلا من القطاع العام والقطاع الخاص في إطار الجهود الجماعية التي لا بد منها لإرساء دعائم التنمية.

والقطاع التربوي في الحقيقة هو قطاع محوري في المعادلة التنموية، حيث خصصت له الحكومة 7.1 مليار دولار سنة 2011¹، وإذا بقي "ساكنا، خام" لا يطور نفسه بشكل مستمر لكي يصبح أداة فعالة في المجتمع، فهو يصبح عبئا مكلفا على المجتمع لأن أعدادا واسعة ممن يتخرجون من المؤسسة الجامعية لا يجدون عملا لائقا يسمح لهم أن يساهموا في بناء مجتمعهم وتطويره، والحقيقة انه لا بد من إعادة النظر في أدوار وأهداف القطاع التربوي والجامعي، فهذا القطاع لا يمكن أن تكون مهمته محصورة في تأمين حسن القراءة والكتابة وتوزيع شهادات جامعية أو تقنية من اختصاصات مختلفة، بل يجب أن يصبح القطاع التربوي والتعليمي والمهني ركنا أساسيا ومركزيا في آليات إطلاق التنمية، وعليه بالتالي، عبر اتصالات مكثفة ومستمرة مع الأركان الأخرى من المعادلة التنموية، أن يبادر إلى تكييف مناهجه التعليمية وتوجيه الطلاب نحو الاختصاصات المطلوبة من أجل تحريك عجلة التنمية، كما عليه أن ينشئ ويطور مراكز البحث والمخابر العلمية والتكنولوجية، لكي يتسنى للطلاب ممارسة شتى أنواع العلوم والتقنيات التطبيقية قبل الدخول في سوق العمل. وهذا العمل لا بد من القيام به بالتعاون مع كل من الدولة والقطاع الخاص ضمن تحديد سياسة مشتركة لكل من الدولة والقطاع الخاص لزيادة الموارد المكرسة إلى الأبحاث والتطوير وإلى التدريب المتواصل في كافة الميادين ومنها بشكل خاص ما يتعلق بتطوير الطاقة الشمسية ومصادر الطاقة البديلة الأخرى، واستغلال التنوع البيولوجي في تطوير صناعة الأدوية الطبيعية، وتحسين أنواع الخضراوات والفواكه لتطوير الصناعات الغذائية، وكذلك أساليب تجميع ومعالجة النفايات الصلبة وتطهير المياه المبتذلة وإيجاد مواد بناء تناسب المناخ والطقس، إلى آخره من كل هذه الميادين التي تخص بشكل مباشر مستوى رفاهية المواطن. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن قطاع التربية والتعليم، سواء، لا يهتم بالشكل النشط والمبادر بمصير طلابه، وهو يقبل ظاهري البطالة والهجرة وكأنهما من الأمور الحتمية التي لا يمكن تجنبها، بينما يمكن أن تطرح قضية الفائدة الاجتماعية والاقتصادية للقطاع التربوي إذا لم يرقم هذا القطاع بالدور الريادي في تأمين مستقبل القوى البشرية التي يعلّمها ويديرها، فالبطالة كما الهجرة هي نتيجة حالة تبذيرية ضخمة، إذ أن المجتمع لا يسترجع تكاليف هذا القطاع، وفي حال هجرة الأدمغة، فيكون النظام التربوي الجزائري هو الذي يمول تكوين القدرة البشرية التي ستستفيد منها الأقطار الأجنبية المستقبلية للأدمغة الجزائرية بمعنى تصدير قوة العمل

¹ - <http://www.presse-dz.com/m/readart.php?id=22075->

مجانا. ولتغيير هذه الحالة، لا بد من إلقاء مسؤولية أوسع على مؤسسات القطاع التربوي من قبل الدولة، لكي تعمل هذه المؤسسات بشكل ديناميكي وتلقي الجسور مع مؤسسات القطاع الخاص المحلي ومنظماتها المهنية ومع الشركات المتعددة الجنسية لعرض ما يمكن أن يقدمه طلابها من قدرة حية في إقامة مراكز الأبحاث والمخابر العلمية في خدمة تطور أعمال القطاع الخاص.

وعلى الجسم التربوي بأكمله وبكل فروعه أن يعي دوره ومسؤولياته في المعادلة التنموية، فليس التعليم غاية بذاته، ثابتة وجامدة بل هو مهمة متحركة، ديناميكية هدفها الأساسي تمكين الإنسان من العمل والعطاء بشكل منتج في مجتمعه، بل في مدينته أو في بلدته أو في قريته الريفية.

وهنا يمكن اللجوء إلى الصيغة التعاقدية بين المؤسسات التربوية والقطاع الخاص أو القطاع العام للحصول على تمويل ضمن إطار متجدد يهدف بالدرجة الأولى إلى تدريب وتعليم الإنسان لكي يكون ذا فائدة مباشرة للمجتمع فور تخرجه من سنوات تعليمه.

الفرع الخامس: الجماعات المحلية كقاعدة لا بد منها لإطلاق التنمية

تعتبر اللامركزية من الناحية السياسية قيمة ديمقراطية تتمثل في مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، وفق ما جاء به الدستور الجزائري، الذي عرف اللامركزية بأنها وسيلة من وسائل مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، سواء من الناحية الاقتصادية من أجل إحداث التنمية، أو من الناحية الإدارية والتقنية التي تتضمن نقل الصلاحيات من السلطة المركزية إلى المجموعة الإقليمية، لتخفيف الأعباء على الأولى في تسيير الشأن المحلي وتقريب الإدارة من المواطن وما إلى ذلك. ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد الجزائري قائم على الربيع البترولي، وهذا الربيع لا بد أن يخضع إلى منطق المركزي، وهذا الأخير كان إحدى العراقيل في تجسيد اللامركزية وبالتالي فالأسباب الرئيسية لفشل النظام اللامركزي في الجزائر ليست أسباب سياسية محضة، وهنا تظهر الضرورة إلى وضع تصورات بشأنها، مثل طرح مفهوم "الأهلية للامركزية" "l'éligibilité" كأفضل بديل لـ: "tutelle" ¹.

وتدل جميع التجارب بأن العمل باللامركزية وتفويض الصلاحيات إلى الجهات المحلية هما من العوامل الهامة في إنجاح التنمية وتعميمها بشكل عادل على كل المناطق من بلديات وولايات. صحيح أن تحقيق اللامركزية بشكل واسع يمكن أن يؤدي إلى تحول الفساد من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي، غير أن هذه السمة السلبية المؤقتة لا بد من أن تزول إذا ما تم وضع أسس حياة ديمقراطية حقيقية على المستوى المحلي، فإذا كانت الانتخابات نزيهة على الصعيد المحلي وإذا تمثلت في المجالس البلدية أو المجالس الولائية جميع القوى الفاعلة ميدانيا، فإن مراقبة الإنفاق سيكون أفضل بكثير من الرقابة التي تجري على مستوى ميزانية الدولة المركزية.

¹ - علحية عيش، اللامركزية في الجزائر، الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، على الموقع الرسمي للاتحاد، <http://unja.forumn.net>، تاريخ التصفح:

وفي هذا الخصوص، فإن اللامركزية المالية (Decentralization Fiscal) هي الآلية المناسبة لنقل الكثير من المسؤوليات التنموية التي تقوم بها الدولة من المستوى المركزي، البعيد عن الهموم والمشاكل المحلية بتفاصيلها، إلى المستوى المحلي حيث يمكن للمواطن بسهولة أكبر أن يكون على علم ببرامج الإنفاق المحلية في كافة المجالات وان يراقب كيفية الإنفاق عليها وكذلك كيفية استغلال الموارد الطبيعية من قبل القطاع الخاص، كما يمكن للمواطن عبر سهولة الاتصال بأعضاء المجالس البلدية أو أعضاء المجالس الولائية وكذلك سهولة الاتصال بالأجهزة الإدارية في الهيئات المحلية المختلفة أن يعبر عن آرائه وأفكاره في أفضل طرق لمعالجة المشاكل التنموية الخاصة بكل بلدية أو جهة محلية.

وبنفس المنطق، يجب أن تخفف الدولة المركزية من الأعباء الضريبية المختلفة التي تفرضها على جميع المواطنين بغض النظر عن محل إقامتهم وحاجيات المنطقة التي يسكنون فيها وان تسمح للهيئات المحلية بفرض ضرائب خاصة بها يكون حجمها وعبئها متناسقا مع الحاجيات المحلية في الإنفاق التنموي من جهة ومع قدرة المكلفين على تحمل مستوى معين من الاقتطاع الضريبي على الصعيد المحلي، وعلى الدولة المركزية أن تنقل موارد مالية من المستوى المركزي إلى الجهات المحلية الفقيرة المحتاجة إلى أموال إضافية للنهوض التنموي. ويمكن للجهات المحلية أن تعمل بآلية التعاقد مع كل من مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات التربوية المقيمة في الإطار البلدي أو الولائي لتحقيق نهضة تنموية محلية، وفي هذا الخصوص لا بد لهيئات العمل المحلي المنتخبة وأجهزتها الإدارية من أن تشرك كلا من منظمات القطاع الخاص ومؤسسات الإنتاجية، وكذلك إدارة المؤسسات التربوية و المهنية المحلية بكافة أنواعها، للوصول إلى تكوين نظرة تنموية مستقبلية تراعي الظروف والمشاكل والإمكانيات المحلية وتحدد دور كل طرف من أطراف التغيير التنموي في تحريك الوضع وتحسينه¹.

المطلب الرابع: تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

لم تكن لإجراءات دعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات التي شرع فيها بداية من 1996 لترفع من مستوى أداء المؤسسات الجزائرية في قطاع التصدير، إذ ظلت هذه الصادرات لا تتعدى 5% في أحسن الظروف، ومن المتوقع أن يعطي اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، والذي يهدف أساسا إلى رفع الحماية عن الكثير من المنتجات الوطنية، فرصة للمؤسسات الجزائرية في تصدير منتجاتها إلى ما وراء البحار، غير أن ذلك مرهون بعدة شروط قد لا تتوفر في الاقتصاد الجزائري على الأقل في المدى القصير².

الفرع الأول: حواجز وحوافز تنمية الصادرات غير النفطية

لقد كان عاما 1986 و 2008 بمثابة الإنذار الذي تلقته الجزائر لإعادة التفكير في إستراتيجيتها التصديرية من خلال التحول نحو إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير، بهدف ترقية وتنويع صادراتها خارج المحروقات للاعتبارات التالية:

¹ - شعيب شنوف، رمضاني لعلا، مرجع سبق ذكره، ص 28.

² - براق محمد، عبيدة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد

- التصدير يشكل الامتداد الطبيعي في المشروعات الإنتاجية.
- التصدير يمثل مخرجا لفائض الطاقات الإنتاجية والمخزون للمؤسسات الجزائرية، نتيجة الحواجز التي يصادفها التسويق المحلي.
- تسمح عملية تنويع الصادرات بتنويع مصادر الدخل، والابتعاد عن خطر الانهيار والاختلال الهيكلي نتيجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بأحادية التصدير.
- السعي إلى الانفتاح نحو الأسواق الخارجية لضمان الصمود في وجه المنافسة.
- مقابلة الاحتياجات المالية لتغطية الواردات.
- يسمح بتحسين جودة المنتجات الوطنية، كما يوفر مناصب شغل كبيرة، إضافة إلى ما يحققه التصدير وعوائده من فوائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ... الخ.
- وبالنظر إلى أهمية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، حاولت السلطات العمومية البحث في الحواجز التي تعوق أهدافها، من أجل مواجهتها من خلال مجموعة من الجهود والتحفيزات المقدمة.

1- معوقات التصدير خارج قطاع المحروقات: تتعرض عملية ترقية الصادرات بعيدا عن الجانب النفطي الكثير من المعوقات التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- المعوقات الرسمية: تتمثل هذه المعوقات فيما يلي¹:
- عدم قدرة المساعدات الرسمية المحلية على التغلب على معوقات التصدير.
- عدم وجود نظام ضريبي محفز ومدعم للمؤسسات التي تأخذ على عاتقها عملية التصدير.
- غياب الفعالية والمؤسسات المسؤولة عن تنمية الصادرات.
- ضعف المؤسسات التمويلية في الجزائر، وعدم قدرتها على تدعيم الصادرات الوطنية، فالقيود من الجانب المصرفي كبيرة، في حين تغيب البورصة الجزائرية عن أي دور في عمليات التمويل للمؤسسات المحلية.
- المعوقات الداخلية: تتعلق هذه المعوقات بالإجراءات التي عادة ما تتبعها الشركات والمؤسسات الوطنية في إطار أهدافها وعملها، وهي:
- التخوف من التسويق نحو الأسواق الخارجية، وبالتالي العمل من أجل تغطية الاحتياجات المحلية لا غير.
- محدودية الموارد المالية والمادية التي تساهم في التوسع الخارجي، حيث تعتبر عدم القدرة على توفير رؤوس الأموال اللازمة لعملية التصدير أهم أسباب توجه المؤسسات الوطنية نحو خيار السوق المحلي على حساب الخارجي.
- نقص المعلومات والخبرة في مجال التسويق الدولي، إضافة إلى ضعف الجانب التكنولوجي.

1- وصاف سعيدي وقويدر محمد، تنمية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، بحوث إقتصادية عربية، العددان 34-35، 2005.

- ارتفاع تكاليف المنتج الوطني مقارنة بمثيله الأجنبي، ما يجعل عملية البحث عن أسواق قابلة لامتنعاص واستقبال المنتج أمر في غاية الصعوبة، خاصة مع غياب الجودة الفعلية للمنتجات الوطنية.
- عدم سعي الشركات الوطنية إلى اتفاقيات الشراكة والتعاون، وترك الأمر فقط على كاهل الدولة.
- المعوقات الخارجية: إن المقصود هنا بالمعوقات الخارجية هي مجموع المعوقات التي تعترض المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، ومنها:
 - عدم القدرة على مواجهة المنافسة الشديدة والقوية من طرف الشركات المحلية للدولة التي تم التصدير إليها أو من طرف المؤسسات الأخرى، وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات التي تستحوذ على أكبر نصيب من حجم التجارة الدولية والأسواق الخارجية.
 - أمام ضعف التكامل العربي والمغاربي والإفريقي، وضعف التبادلات البينية، تتوجه الجزائر بمنتجاتها نحو الأسواق الأوروبية في الدول الأخرى، وهو ما يزيد من تكلفة نقل المنتجات، وبالتالي رفع أسعارها لضمان جزء من هامش الأرباح، وهو ما يؤدي إلى نفور الأسواق الخارجية بمستهلكيها من المنتجات الوطنية، لوجود البديل وبأسعار أقل.
 - ارتفاع درجة المخاطرة في الأسواق الخارجية.

2- حوافز وإجراءات تنمية الصادرات غير النفطية: من بين ما قدمته الجزائر في سبيل تنمية الصادرات غير النفطية مايلي¹:

- قامت الجزائر، في إطار إصلاحات الصرف الأجنبي، وفقا لبرامج التعديل الهيكلي، بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية في أبريل 1994 بنسبة 50%، فانتقل سعر الدولار الواحد من 24 دينار إلى 36 دينارا، ثم أتبعه بتخفيض ثان في سبتمبر 1994 بحيث أصبح فيها الدولار معادلا لـ 41 دج، وهو ما ساهم في زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من جهة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى. (للاطلاع على النصوص القانونية الملزمة بإصلاح الصرف الأجنبي أنظر الملحق رقم 08).
- إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات، بداية من عام 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)، وتعمل بذلك على تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، بعد أن كان يتم من طرف شركات تأمين غير مختصة.
- تسهيل عملية منح الائتمان للمؤسسات الراغبة في التصدير.
- إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات (FSPE) ليشراف على مساعدة المؤسسات المصدرة على المشاركة في المعارض الدولية للتعريف بالمنتجات، مع تحمل أعباء النقل.

¹ - شهرزاد زغيب وحكيمة حليمي، الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط: خيارات المستقبل، المستقبل العربي، العدد 395، ص 125.

- إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)، والشركة الجزائرية للأسواق والمعارض (SAFEX)، والمرصد الوطني للأسواق الخارجية، إضافة إلى الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية (PROMEX) الذي يعمل على دعم المتعاملين الجزائريين في استكشاف الأسواق الخارجية المرغوب تسويق المنتوجات إليها.
- إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات يتولى مهمة رسم الإستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية، إضافة إلى الحرص على متابعة تنفيذها.
- إنشاء ملف وطني للمصدرين (FINDEX) مهمته إحصاء جميع المتعاملين الاقتصاديين المصدرين، لتمكينهم من الحصول على جميع المعلومات الخاصة بالأسواق الخارجية بشكل مجاني ودوري.
- إنشاء مشروع للتصدير على مستوى الجمارك، تقوم المؤسسات المصدرة على تخزين المنتجات عبره قبل عملية توجيهها إلى البلد المستورد. (وللاطلاع على أهم ما ورد من مواد في قانون التصدير على مستوى الجمارك أنظر الملحق رقم 09).
- وبالرغم من كل هذه الإجراءات، إلا أن الأمر لم يتغير بالنسبة إلى معدل الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات، وهو ما جعل الدولة الجزائرية تضاعف جهودها، متبعة في ذلك طريقتين أساسيتين تعتبرهما محوري التنمية وبناء الاقتصاد خارج قطاع النفط، وهما: تشجيع الاستثمار الأجنبي، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني: توجهات الجزائر نحو تنمية الصادرات خارج المحروقات

اعتبرت الجزائر أن الإعداد لفترة ما بعد النفط، وبناء اقتصاد إنتاجي، لابد من أن يتم من خلال الإصلاحات والخيارات، التي كان أهمها تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وترقية وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إيجاد منتوجات جديدة خارج قطاع المحروقات، وإحداث تنمية بالابتعاد شيئاً فشيئاً عن أثر أحادية التصدير.

1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة: تعتبر الجزائر إحدى الدول التي أبدت رغبتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي والأزمة النفطية سنة 1986، وبلوغ حجم الديون مستويات أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري، مما ألزم السلطات الجزائرية في مطلع التسعينيات إلى تبني إصلاحات اقتصادية ومالية شاملة، وهذا بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي والمتمثل في إصلاح النظام المالي والجبائي، والمنظومة القانونية..، وهذا بغية تهيئة المناخ الملائم لجلب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

وأهم الإجراءات التي قامت بها الجزائر لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، هي²:

- أعطى إصدار قانون النقد والقرض في عام 1990 دفعا قويا باتجاه تحرير التجارة الخارجية، وحرية تنقل رؤوس الأموال لتمويل المشاريع الاقتصادية، وترخيص غير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر.

¹ - عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2008، ص 219.

² - شهرزاد زغيب وحكيمة حليمي، مرجع سابق، ص 123.

- أمام محدودية تدفق الاستثمار الأجنبي الذي جاء به قانون النقد والقرض، تم إصدار قانون جديد في عام 1993 يقضي بمنح حوافز مالية وجمركية، وتقديم ضمانات وتسهيلات للمستثمرين الأجانب، وهو ما سمح بتوافد عدد كبير من المستثمرين والشركات الأجنبية بداية من عام 1994 نحو الجزائر لنشاطات خارج قطاع المحروقات. وكانت المشكلة أن جزءا يسيرا جدا من نوايا الاستثمار كانت تحقق، بينما بقي الجزء الأكبر من دون تنفيذ نتيجة وجود مجموعة من العوائق التي وقفت في وجه الجزائر، لاستقبالها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، منها ما هو متعلق بحواجز مالية وصعوبات السوق الجزائرية. ويمكن عن طريق الجدول الموالي تبيان قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر:

الجدول رقم (24): تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة 2000-2009

الوحدة: مليون دولار

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة	634	1196	1065	1065	882	1081	1400	1662	2646	2847

المصدر: فطيمة حفيظ، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب، بحوث اقتصادية عربية، العدد 2010/50، ص 92.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول المنحى التصاعدي الذي اتخذته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، حيث تضاعفت أربع مرات تقريبا في العشرية الأخيرة، وانتقلت من 634 مليون دولار سنة 2000 لتبلغ 2.847 مليار دولار سنة 2009، وهذا يرجع للاستقرار الأمني من جهة والبيئة الاستثمارية التي حاولت الحكومة الجزائرية خلقها من جهة أخرى، سواء بتوفير الإمكانيات المادية لاستقبال هذه الاستثمارات، أو بسن القوانين والتشريعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي، لكن يبقى هذا المؤشر التنموي بعيد عن تحقيق ما تصبو إليه الجزائر وذلك راجع لعدة أسباب منها¹:

- تتميز الإجراءات الإدارية في الجزائر بالبيروقراطية والروتين في الإجراءات وإنجاز المعاملات، ونقص الخبرات الفنية المتخصصة في الميدان رغم توفرها في سوق العمل، وعدم وجود أنظمة معلومات متطورة ودقة في المعلومات، وكذلك تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وغياب التنسيق بين هذه الأجهزة؛
- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة؛
- نقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار، وهيئات تخصيص العقار ومرة أخرى أمام مسيري العقار؛

- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة، تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة؛
- وإذا كانت إحدى عوامل نجاح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على مدى احترام وتوفير الموانئ للمقاييس الدولية، فإن الموانئ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس، حيث وجهت لها انتقادات من قبل المستثمرين تتعلق بنظام المداومة في العمل الليلي الذي يتوقف نهائيا في الموانئ الجزائرية، فمثلا يستقبل ميناء

¹ - عمار زودة، مرجع سابق، ص 241.

الجزائر حوالي 80% من واردات الجزائر، وهو يعرف انتقادات شديدة من قبل المستثمرين الذين يرون في عدم اشتغاله بصفة طبيعية من العوائق التي تحول دون الاستثمار، فضلا عن توقفه عن العمل ليلا؛

- أصبح الركود الذي تواجهه البورصة يقلق الشركاء، ويعود هذا لقلّة الشركات العمومية التي دخلت فيها (رياض سطيف، فندق الأوراسي، صيدال)، إضافة إلى عدم تجاوب القطاع الخاص، ومرد ذلك أن غالبية الشركات العمومية تعاني من عجز في الخزينة والموازنة، بل أن ديونها قدرت بأكثر من 300 مليار دينار سنة 2009¹ بعد تطهير أصولها، فضلا عن الاختلالات المسجلة في الأصول ورقم الأعمال؛
- عدم تناغم الهيئات المكلفة بالإعلام والإحصاء مع ما يصدر من قوانين و تشريعات؛
- عدم كفاءة شبكات الاتصال؛
- صعوبة الدخول إلى قواعد البيانات للهيئات والوزارات.

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد أكدت الجزائر في الكثير من المناسبات، من خلال تصريحات مسؤوليها، أن من بين أهم انشغالاتها هو تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد أصبحت إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيارا لبناء الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، ودفع وتيرة التنمية، نتيجة المساهمة المتزايدة أكثر فأكثر في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي، وهو ما أكدّه لوتشيو غيراتو، رئيس بعثة اللجنة الأوروبية في الجزائر، محاولا الإجابة عن سبب التوجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هو أن دعم اللجنة لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد من بين أهم مشاريع اللجنة الأوروبية في الجزائر، كون المؤشرات الإيجابية للنمو مقيدة على المدى القصير بتطورها. فقطاع الزراعة مثلا، قد يعرف تحسنا تدريجيا يتحسن معه الميزان الغذائي للبلد، لكنه في المقابل لن يكون، بالتأكيد، على المدى القصير، محركا حقيقيا للنمو، خاصة إذا درجنا الاعتبارات المناخية. أما الخدمات، فهي قطاع أكثر مرونة يوفر حظا أكبر لتوظيف قسم مهم من الشباب يقدمون سنويا إلى سوق العمل، لكنه قطاع يرتبط مباشرة بالطلب الناتج عن تنمية القطاع الصناعي، وإلى حد ما أيضا القطاع الزراعي.

ومن هذا المنطلق، اعتبر أن الحل، خاصة بعد توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، هو النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق سياسة توسع صناعي يسمح للمؤسسات الوطنية بالسيطرة على أنواع النشاطات الممكنة والمتاحة في السوق الجزائرية. وفي السياق نفسه، أصدرت الجزائر عدة نصوص تنفيذية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، من أجل تحسين تنافسيتها.

أ- الإطار القانوني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة²:

¹ - تقرير لوزارة المالية، أكتوبر 2009.

² - بن قطاف أحمد، قيشوش حمزة، المنظومة القانونية والمؤسسية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة في المنتدى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر، 18، 19 ماي 2011، جامعة بومرداس، ص 55.

- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعتبر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص وم منعرجا حاسما في تاريخ هذا القطاع، حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات ص وم، وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها، حيث جاء هذا القانون ليعطي حولا للعديد من الإشكاليات التي يعاني منها قطاع المؤسسات ص وم، وذلك بوضعه لمجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم المؤسسات ص وم وترقيتها، إذ أن الهدف من القانون هو تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر، والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة. ويتنظر على المدى المتوسط، إنشاء حوالي 600000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، مما يسمح بخلق 06 ملايين منصب شغل على مدى 10 سنوات، غير أن هذا الهدف الطموح يبقى مرهونا بتوفير المناخ المناسب لإنشاء مثل هذه المؤسسات.

- قانون تطوير الاستثمار: صدر هذا القانون في شهر أوت 2001، والذي جاء كمراجعة عميقة لقانون الاستثمار الصادر عام 1993، وكمل بذلك النقائص التي كانت تعتريه، والهدف من هذا القانون هو إعادة تشكيل شبكة الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني.

ب - الإطار المؤسسي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: في إطار سعي الجزائر إلى تطوير قطاع المؤسسات ص وم، قامت بإنشاء وزارة تتكفل بكل ما يخص المؤسسات ص وم، ولهذا فقد وضعت إستراتيجية تمكنها من معالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه ترقية المؤسسات ص وم، ولعل ما حققته على الصعيد القانوني يعد أكبر دليل على ذلك، حيث أن النص التشريعي يمثل مؤشرا قويا على إرادة الإصلاح والتغيير في البلاد. أنشأت وزارة المؤسسات ص وم، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/211 المؤرخ في 18 يوليو 1994 والتي حددت أهدافها، بداية بترقية المؤسسات ص وم، ثم وسعت صلاحياتها طبقا للمرسوم 2000/190 المؤرخ في 11 يوليو 2000 والذي يحدد مهام وزارة المؤسسات ص وم، كما يلي:

- حماية طاقات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها؛
- ترقية الاستثمارات المنشأة والموسعة والمطورة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية استثمارات الشراكة ضمن قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية وسائل تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية المناولة؛
- التعاون الدولي والإقليمي والجهوي في هذا المجال؛
- تحسين فرص الاستفادة من العقار الموجه لنشاطات الإنتاج والخدمات؛
- إعداد الدراسات القانونية لتنظيم القطاع؛
- إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاع؛
- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تجهيز المنظومات الإعلامية لمتابعة نشاطات هذا القطاع ونشر المعلومات الاقتصادية؛
- تنسيق النشاطات مع الولايات والفضاءات الوسيطة؛

- ترقية الشاور مع الحركة الجمعوية للمؤسسات ص وم؛

كما قامت الجزائر بإنشاء عدة هيئات ومؤسسات نذكر من بينها : المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بورصات المناولة والشاركة، وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI)، لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية (CALPI)، صندوق ضمان القروض للمؤسسات ص وم FGAR، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

ونظرا للأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن تعزيز وتشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يعزز قدراتها التنافسية، ويجعلها تساهم بشكل اكبر في عملية التنمية الاقتصادية، ويرتبط تشجيع وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالحيط الاقتصادي والاجتماعي، وخصوصا سياسات التمويل والدعم، ومما يلاحظ في الجزائر، على غرار باقي الدول النامية، هو غياب سياسات واستراتيجيات وطنية واضحة وفعالة لتنمية هذا القطاع الحساس، بالإضافة إلى ضعف التنسيق والتعاون بين المنظومات والمؤسسات المالية من جهة وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى¹.

المبحث الثاني: الطاقات المتجددة وأنواعها وتوجهات الجزائر للاستثمار فيها

تشكل كل من الطاقة المتجددة والطاقة النووية المصادر الرئيسية للطاقة العالمية خارج الطاقة الأحفورية، وهناك اهتمام عالمي كبير بمهذين المصدرين (وخاصة الطاقة الجديدة والمتجددة) كمصادر مستقبلية للطاقة، بحيث تكون بديلا للطاقة الأحفورية والتي تسعى عديد من الدول وخاصة الدول الصناعية استبدالها بهذه المصادر الجديدة. إن الدافع الرئيسي الأول للاهتمام بالطاقة المتجددة هو الدافع البيئي للحد من الغازات المنبعثة وخاصة غاز ثاني أكسيد الكربون، أما الدول النفطية فهي تسعى إلى تطوير هذه المصادر المتجددة، لتعويض الطاقات الأحفورية الناضبة لديها، وإخراج إقتصاداتها من التبعية المطلقة للبترول.

المطلب الأول: مفهوم الطاقات المتجددة

تتميز مصادر الطاقة المتجددة بقابلية استغلالها المستمر دون أن يؤدي ذلك إلى استنفاد منبعها، فالطاقة المتجددة هي تلك التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري.

كذلك نعني "بالطاقة المتجددة" الكهرباء التي يتم توليدها من الشمس والرياح والكتلة الحيوية والحرارة الجوفية والمائية، وكذلك الوقود الحيوي والهيدروجين المستخرج من المصادر المتجددة².

ويرى البعض أن الطاقات المتجددة هي عبارة عن مصادر طبيعية متجددة، غير ناضبة، نظيفة لا ينتج عن استخدامها أي تلوث، أو قدر قليل منه، فنجد أن الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والماء والحرارة لا تطرح أية

¹ - بن قطاف أحمد، فيشوش حمزة، مرجع سابق، ص 60.

² - محمد طالي، محمد ساحل، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد 06، 2008، ص 203.

ملوثات، أما احتراق الكتلة الحيوية (La Biomasse) فإنها تطرح بعض الغازات الملوثة لكنها أقل كمية من تلك الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري¹.

إن بداية الاهتمام بهذا النوع من مصادر الطاقة يعود إلى بداية السبعينيات، وبالأساس إلى أزمة الطاقة لعام 1973م وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المتقدمة، والتي وجدت أن الحل المتاح للقضاء على تبعية اقتصادياتها للبترول هو تطوير مصادر بديلة تكون محلية، إلا أن هذا الاهتمام سرعان ما تلاشى بعد انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية.

المطلب الثاني: أنواع الطاقات المتجددة

هناك عدة مصادر للطاقات المتجددة منها: الشمس، الرياح، الماء، الحرارة الجوفية، الكتلة الحية، إلا أنها كلها تعود في الأصل إلى الشمس، هذه المصادر إما أن تنتج طاقة ميكانيكية كطاقة الرياح والكتلة الحية والحرارة الجوفية، أو طاقة حرارية كالطاقة الشمسية والكتلة الحية، أو كهربائية كالطاقة الشمسية والحرارة الجوفية، ومنه فإن هذه المصادر تنتج طاقة تلي الاحتياجات المباشرة للسكان.

الفرع الأول: الطاقة الشمسية

1- مفهوم الطاقة الشمسية²: إن الشمس هي مصدر الحياة على وجه هذا الكوكب وهي المصدر الرئيسي للطاقة على وجهه باستثناء الطاقة النووية، فكل صور الطاقة المتواجدة أصلها من الشمس، فالطاقات الأحفورية استمدت طاقتها المخزونة منها، كذلك تعد طاقة المد والجزر نوعا من أنواع الطاقة الحركية المستمدة منها كذلك لأن منشأ المد والجزر هو جذب الشمس والقمر لمياه الأرض، وكذلك الحال بالنسبة لطاقة الرياح. وطاقة الشمس طاقة مستمرة لا ينقطع فيضها وهي طاقة هائلة بكل المقاييس، وبالنظر إلى حجم الأرض فإن سطحها لا يستقبل إلا جزء صغير من الطاقة الكلية الصادرة منها يصل إلى نحو جزء من 2000 مليون جزء من طاقة الشمس، ورغم ذلك فإن هذه الطاقة الوافدة إلى الأرض تزيد عن إجمالي الاحتياجات العالمية من الطاقة بنحو 5000 مرة، بحيث أن الطاقة التي يمكن الحصول عليها من أشعة الشمس لمدة 105 دقائق تكفي لتلبية احتياجات استهلاك العالم لمدة عام. تتميز الطاقة الشمسية بمواصفات تجعلها أفضل وأهم مصادر الطاقة المتجددة خلال هذا القرن والمرشح الأول لزعزعة عرش النفط، فهي طاقة هائلة يمكن استغلالها في أي مكان، وتشكل مصدرا مجانيا للوقود الذي لا ينضب، كما أنها طاقة نظيفة لا تنتج أي نوع من أنواع التلوث البيئي، وتأتي أهميتها بالنظر إلى محدودية المصادر التقليدية.

2- أهمية الطاقة الشمسية: تكمن أهمية الطاقة الشمسية في عدم محدوديتها ومجانيتها ووصولها إلى مناطق نائية لا يمكن لمصادر الطاقة الأخرى الوصول إليها، إضافة إلى عدم مساهمتها بأي شكل من أشكال تلوث

¹ - Chems Eddine Chitour, Pour Une Strategie Energitique De L'Algerie a L'Horizon 2030, Office Des Publications Universitaires, Alger, 2003, P 41.

1- بوعشير مريم، دور وأهمية الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة قسنطينة، 2011، ص 154.

البيئة والتي أصبحت اليوم من أعظم التحديات التي يواجهها العالم، إضافة إلى ذلك فإن هذا القدر الهائل منها والذي يزيد كما سبق ذكره عن احتياجات العالم بـ (5000) مرة يجعلها أكثر مصادر الطاقة وفرة. ومما يدعم أهميتها هو تطبيقاتها المتعددة من نظم ذات قدرة ضعيفة إلى متوسطة فالكبيرة، وللإستفادة من هذا الفيض الكبير من الطاقة على الدول تكثيف جهود البحث والتطوير، من أجل تسخير هذه النعمة العظيمة التي وهبنا الله سبحانه وتعالى إياها.

الفرع الثاني: طاقة الرياح

1- مفهوم طاقة الرياح: إن تكنولوجيا توليد الطاقة من خلال قوة الرياح قديمة قدم استخدام القوة الكامنة في تدفق المياه لتوليد الطاقة، فقد جرى استخدام كلا الأسلوبين في وقت مبكر من تاريخ البشرية، وتتولد الطاقة بأسلوب غاية في البساطة: فقوة الرياح الهابة تؤدي إلى دوران العجلة المراد تحريكها، وتؤدي حركة العجلة، من ناحيتها، إلى تشغيل محرك موصول بها، ويمكن للمرء أن يستخدم هذا المحرك لضخ أو جذب المياه أو لطحن الحبوب أو لتشغيل مولد للتيار الكهربائي، وتستخدم قوة الرياح على نحو موسع، في المقام الأول، لتوليد التيار الكهربائي، وذلك لأن بالإمكان استخدام هذا التيار بيسر ولكل الأغراض¹.

2- العوامل المؤثرة في إنتاج الطاقة من الرياح: تعتبر الطاقة المنتجة من الرياح طاقة شديدة التأثير بالعوامل المحيطة بها، سواء أكانت زمنية أو مكانية ونذكر منها²:

- متوسط سرعة الرياح وتغيرها اليومي والفصلي والسني.
- كيفية توزيع الرياح أفقيا وعموديا (تغير سرعة الرياح مع الارتفاع عموديا وتغيرها أفقيا).
- تغير اتجاه الرياح مع الزمن وتغيره مع الارتفاع أيضا.
- مدى المنطقة التي تغطيها الرياح ومقدار السرعة والاتجاه.
- تغير الاتجاه واحتمال حدوث انحرافات كبيرة ومفاجئة فيه.
- التغير الفصلي واليومي في كثافة الهواء في الموقع الواحد وتغير الكثافة مع الارتفاع ومن موقع إلى آخر.
- طبيعة سلوك فترات الرياح وفترات السكون وتتابعهما.
- مقدار التجاوب بين سحب المحركات وحركة الجزء الدوار بفعل الرياح للوحدات المختلفة المنصوبة في المحطة.
- آثار اختلاف وتنوع الرياح فوق المناطق الواسعة مما يؤثر على حسابات القدرة المتوفرة في كل منطقة.

¹ - كولن كامبل وآخرون، ترجمة عدنان عباس علي، نهاية عصر البترول، عالم المعرفة، الكويت، 2004، ص 283.

² - بوعشير مريم، مرجع سابق، ص 156.

- تردد حدوث أوضاع الرياح القاسية كالعواصف.

إضافة إلى هذه العوامل، هناك عوامل أخرى تؤثر على تصميم وأداء محطة الطاقة من الرياح تبرز أثناء حالات الخطر الخاصة مثل: ظروف سقوط الثلوج والعواصف الرملية والرطوبة العالية، وانتشار الأملاح قرب سواحل البحار والمحيطات.

الفرع الثالث: الطاقة الحرارية الجوفية

1- مفهوم الطاقة الحرارية الجوفية: الحرارة الجوفية هي طاقات حرارية دفينة في أعماق الأرض وموجودة بشكل مخزون من المياه الساخنة أو البخار والصخور الحارة، لكن الحرارة المستغلة حاليا عن طريق الوسائل التقنية المتوافرة، هي المياه الساخنة والبخار الحار، بينما حقول الصخور الحارة مازالت قيد الدرس والبحث والتطوير. وحتى الآن، ليس هناك دراسات شاملة حول حجم ومدى إمكان استغلال هذه الموارد، إذ أن نسبة استخدامها لاتزال ضئيلة، وتبقى زيادة مساهمة هذا المصدر في تلبية احتياجات الإنسان رهنا بالتطورات التكنولوجية وأعمال البحث والتنقيب التي ستجري مستقبلا. وتستعمل هذه الطاقات لتوليد الكهرباء، كما يمكن استعمالها في مجالات أخرى كالتدفئة المركزية والإستخدامات الزراعية والصناعية والأغراض الطبية، وتخفيف المحاصيل في صناعة الورق والنسيج، وتستخدم الينابيع الساخنة في الجزائر لأغراض طبية وسياحية¹.

2- مصادر الطاقة الحرارية الأرضية: يمكن تقسيم حقول إنتاج الحرارة الأرضية إلى ثلاثة أنواع حسب استغلالها صناعيا²:

أ- حقول المياه الساخنة: تحتوي هذه الحقول على مياه درجة حرارتها تتراوح ما بين خمسين إلى مئة درجة مئوية، والتي يمكن أن تستغل للاستخدام المنزلي أو العمليات الصناعية التي تحتاج إلى حرارة، ومن أشهر الحقول المستغلة اقتصاديا تلك الموجودة في المجر، تستغل للاستخدام المنزلي أو العمليات الصناعية التي تحتاج إلى حرارة، ومن أشهر الحقول المستغلة اقتصاديا تلك الموجودة في المجر، فرنسا، الاتحاد السوفياتي وإيطاليا.

ب- حقول البخار الرطب: تحتوي هذه الحقول على مياه تحت ضغط عال وعند درجات حرارة أعلى بكثير من درجة الغليان، كما توجد كميات ضئيلة من البخار عند الأجزاء ذات الضغط المنخفض، وتعتبر هذه الحقول أكثر المصادر الحرارية جدوى في الاستغلال الصناعي كما أنها تستخدم في توليد الكهرباء وكافة الاستخدامات الأخرى. من أمثلة حقول البخار الرطب تلك الموجودة في نيوزيلندا والمكسيك، السلفادور، الفلبين والولايات المتحدة الأمريكية وتستغل كلها في توليد الكهرباء.

ج- حقول البخار المحمص: تشبه هذه الحقول من الناحية الجيولوجية حقول البخار الرطب بحيث يتواجد الماء الحار والبخار لكن البخار هو الغالب، وتنتج هذه الحقول بخارا جافا (أي بدون ماء في الحالة السائلة) ويكون البخار محمصا ومختلطا مع بعض الكميات القليلة من الغازات وخصوصا ثاني أكسيد الكربون،

¹ - محمد طالي، محمد ساحل، مرجع سبق ذكره، ص 204.

² - محمد رمضان، علي الشكيل، الطاقة المتجددة، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص 112.

وكبريتيد الهيدروجين ويستخدم هذا البخار في توليد الكهرباء. من أمثلة هذه الحقول تلك الموجودة في إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

الفرع الرابع: الطاقة المستمدة من الكتلة الحية

الكتلة الحية مصدر طاقي لعب دورا مهما بالنسبة للإنسان في الماضي ومازال بالنسبة للدول النامية.

1- مفهوم طاقة الكتلة الحية والايثانول: إن الكتلة الحية التقليدية تشمل الخشب كوقود (وهو المصدر الرئيسي) وروث الحيوانات وفضلات الإنتاج الزراعي والغابات، إن نقص الإحصاءات الموثوقة تجعل من الصعب التقدير الدقيق لمساهمة الكتلة الحية في الإنتاج العالمي للطاقة، لكنه يقدر بأن العالم قد استهلك حوالي 1110-1250 (م.ط.م.ن) سنويا من الكتلة الحية في نهاية القرن العشرين، ثلثي ذلك من وقود الخشب والباقي من مخلفات الحيوانات والزراعة، إن معظم هذا الإنتاج مستدام ومستمر، إلا أن هناك مجالا واسعا لتحسين كفاءة الاستعمال والتي هي حاليا منخفضة للغاية.

لا يتوقع أن تتزايد مساهمة الكتلة الحية في تزويد الطاقة العالمية، إلا أنه ستبقى تستعمل كمصدر رئيسي للطاقة في الدول النامية المنخفضة الدخل، إلا أنه مع تزايد الطلب على الطاقة في هذه الدول فإنه يتوقع أن يحدث أيضا تحول تدريجي من الكتلة الحية إلى الطاقة التجارية في عديد من الدول النامية ذات الدخل المحدود¹.

بعد عام 1973 وفي الفترات الأخيرة، كان هناك اهتمام متزايد بإنتاج الكحول والتخمير وإنتاج الايثانول ethanol كبديل (أو خليط مع النفط)، إن هذا البديل ينتج عادة تخمير قصب السكر أو بعض المنتجات الزراعية وخاصة الذرة أو تخمير الكحول، وهذا يشكل مصدرا جديرا بالاهتمام وإن كان محدودا، وينطبق نفس الأمر على الطاقة من الهيدروجين وخلية الوقود.

إن إنتاج الايثانول من المنتجات الزراعية وخلطه بالبنزين (أو استعماله كبديل للبنزين) أخذ في الازدياد في بعض الدول، حيث يتواجد أساسا في البرازيل، ولكن بعض الدول الأوروبية تتوجه حاليا (بواسطة التشريعات في السوق الأوروبية المشتركة) على أن يشكل الايثانول 10% من وقود السيارات، إن هذا ممكن التحقيق إلا أنه من الصعب أن يتوسع إنتاج الايثانول أكثر من ذلك لمحدودية الأراضي القابلة للزراعة واحتياجات المياه وللكلف الكبيرة، وأيضاً لأنه يحتاج إلى استهلاك كبير للطاقة التقليدية لإنتاجه ونقله.

إن تكنولوجيات الكتلة الحية واستعمالاتها تتطور حاليا بسرعة، فبحانب الحرق المباشر فإن أساليب تحويل المخلفات الحضرية إلى غاز الميثان والتخمير وغيرها من التكنولوجيات تساهم جميعها في تمكين استخدام الكتلة الحية كمصدر مستدام للطاقة، كذلك فإن إمكانيات طاقة الرياح واستعمالاتها تتزايد بسرعة².

2- أهمية طاقة الكتلة الحية: تكمن أهمية طاقة الكتلة الحيوية في أنها تأتي في المرتبة الرابعة بالنسبة لمصادر الطاقة في الوقت الحاضر، حيث تشكل ما نسبته 14% من احتياجات الطاقة في العالم، وتزداد أهمية هذه الطاقة

¹ - محمد رمضان، علي الشكيل، مرجع سابق، ص 114.

² - مصادر الطاقة المتجددة، التطورات الاقتصادية والعلمية (عربيا وعالميا)، ص 07، على الموقع: www.faculty.ksu.edu.sa/walidchem/lib.

في الدول النامية، حيث ترتفع تلك النسبة إلى حوالي 35% من احتياجات الطاقة في تلك الدول، وخاصة في المناطق الريفية¹.

الفرع الخامس: طاقة الهيدروجين

هناك اهتمام متزايد بإنتاج الطاقة عن طريق الهيدروجين وخاصة بواسطة خلية الوقود Fuel Cell لغاية استخدامها في وسائل النقل، إن خلية الوقود تحول الهيدروجين إلى كهرباء ولا تنتج أي تلوث، وبالتالي فإنها تبدو مثالية لغايات الطاقة التي تستخدم للنقل، إلا أن الأمر في الحقيقة ليس بهذه البساطة، وهناك خلط بين طاقة الهيدروجين وخلية الوقود من ناحية وبين الطاقة المتجددة من ناحية أخرى، وهذا الخلط يؤدي إلى اعتقاد سائد بأن الهيدروجين وخلية الوقود هي أحد أشكال الطاقة المتجددة، وهو أمر غير صحيح.

إن الحصول على الهيدروجين ليس سهلاً وهو مكلف أيضاً، فالمصدر الرئيسي للهيدروجين هو الغاز الطبيعي (أي الوقود الأحفوري)، ويؤدي الغاز الطبيعي إلى انبعاثات عند استخدامه لإنتاج الهيدروجين، كما أن الغاز مكلف وليس من الاقتصاد تحويله إلى هيدروجين في هذه المرحلة، وقد يكون من الأفضل استخدام الفحم لهذه الغاية ولكن الأمر في حاجة إلى سنوات عديدة من التطوير والاستثمار.

يؤمل في المستقبل استخدام الطاقة المتجددة (خاصة طاقة الرياح والطاقة الشمسية) لإنتاج الهيدروجين، وذلك بأن تقوم الطاقة المتجددة بإنتاج الكهرباء واستخدام التيار الكهربائي لغاية فصل الماء إلى مكوناته الهيدروجين والأكسجين عن طريق محلل كهربائي electrolyzer والذي هو خلية معكوسة، ولكن هذا الأسلوب أيضاً مكلف للغاية وكفاءته منخفضة، ويحتاج إلى جهد وسنوات عديدة لتنفيذه، إلا أنه يظل أحد الأساليب القليلة المجدية في المستقبل لاستعمال الطاقة المتجددة.

من الممكن استخدام الشبكة الكهربائية لغايات عمل المحلل الكهربائي، إلا أن هذا يعني حالياً استخدام الوقود الأحفوري (وخاصة الفحم) لإنتاج الهيدروجين، ومن الضروري أن نلاحظ بأن السيارة العادية التي تستخدم الكيروسين تنتج انبعاثات حوالي 200-220 غرام من ثاني أكسيد الكربون لكل كيلومتر تقطعه، إذا استخدمت هذه السيارة الهيدروجين بواسطة خلية الوقود فإن الانبعاثات ستكون صفراً، لكن الحصول على الهيدروجين نفسه (في حالة استعمال الشبكة الكهربائية لإنتاجه) يتسبب في انبعاثات تصل إلى 280 غرام من ثاني أكسيد الكربون لكل كيلومتر تقطعه.

الفرع السادس: الطاقة المائية (الكهرومائية)

إن الطاقة الكهرومائية مصدر رئيسي لإنتاج الطاقة على المستوى العالمي، حيث يصل إنتاجها إلى حوالي 3000 تيرواط ساعة (TWh) عام 2002، وبالتالي فهي تشكل حوالي 18% من إنتاج الكهرباء في العالم، كما أن نموها خلال السنوات الأخيرة كان أعلى قليلاً من معدل نمو الطلب على الطاقة عالمياً، وتوجد في العالم مصادر واسعة جداً لزيادة استغلال الطاقة المائية إلا أن تكاليفها وبعدها عن مصادر الاستهلاك يحول بينها وبين

¹ - محمد طالي، محمد ساحل، مرجع سبق ذكره، ص 204.

الاستثمار، كذلك فإن الطاقة المائية تعاني من مشاكل بيئية كبيرة ناتجة من غمرها لمناطق واسعة مما يتطلب تحريك وإعادة إسكان أعداد كبيرة من الناس بعد تنفيذ السدود¹.

المطلب الثالث: خصائص وعيوب الطاقات المتجددة

الفرع الأول: خصائص الطاقات المتجددة

هناك خاصيتين مشتركتين بين مختلف مصادر الطاقات المتجددة كما سبق ذكره آنفا، وهما خاصية التجدد وكذا خاصية عدم تلويث البيئة، إلا أن لكل منها خصائص أخرى سنحاول تفصيلها.

1- خصائص الطاقة الشمسية: تتميز الطاقة الشمسية بالعديد من الخصائص الإيجابية التي تجعلها مفضلة على غيرها من مصادر الطاقة الأخرى ونذكر منها:

- توفر مصادر الأمان البيئي: فالطاقة الشمسية طاقة نظيفة لا ينتج عن إنتاجها واستهلاكها تلوث وهو ما يكسبها وضعاً خاصاً في هذا المجال، وخاصة في ظل تزايد حدة وخطورة المشاكل البيئية التي يعرفها العالم.
- تعتبر مصدراً متجدداً غير قابل للتضوب وبلا مقابل، مما يسهل إمكانية إنشاء المشاريع المستدامة التي تعتمد في تلبية احتياجاتها من الطاقة على الطاقة الشمسية.
- عدم خضوع الطاقة الشمسية لسيطرة النظم السياسية والدولية والمحلية، التي قد تحد من التوسع في استغلال أي كمية منها.
- توفر الطاقة الشمسية في جميع الأماكن وكذا عدم اعتماد تحويلها على أشكال الطاقة المختلفة، بل على شدة الإشعاع الشمسي الوارد إلى الأرض، مما يجعلها قابلة للاستغلال في أي مكان.
- بساطة التقنية المعتمدة في تحويل الطاقة الشمسية إلى أشكال الطاقة المختلفة، إضافة إلى توفر عامل الأمان بالنسبة للعاملين في مجال إنتاج الطاقة من الشمس مقارنة بالعاملين في مجال استغلال الطاقات التقليدية.

2- خصائص طاقة الرياح: من بين الخصائص التي تتمتع بها طاقة الرياح نذكر:

- طاقة الرياح طاقة محلية متجددة لا ينتج عن استغلالها أي غازات ملوثة.
- 95% من الأراضي المستخدمة كحقول للرياح يمكن استخدامها في أغراض أخرى كالزراعة والرعي، كما يمكن وضع التوربينات فوق المباني.
- توفر طاقة الرياح على إمكانات كبيرة في توليد الكهرباء، حيث قدرت منظمة المقاييس العالمية حجم الطاقة الكهربائية الممكن توليدها بواسطة الرياح على نطاق عالمي بحوالي 20 مليون ميغاواط، وهي إمكانات ضخمة في حالة تحقق استغلالها.

3- خصائص الهيدروجين: يتمتع الهيدروجين بمجموعة من الخصائص تجعله وقوداً مثالياً للمستقبل بالمقارنة مع الأنواع المتوفرة ونذكر منها:

¹ - مصادر الطاقة المتجددة، التطورات الاقتصادية والعالمية (عربياً وعالمياً)، مرجع سبق ذكره، ص 16.

- الهيدروجين عنصر قابل للاحتراق ذو محتوى حراري عال، ولا ينتج عن احتراقه أي غازات ملوثة.
- إنه مصدر غير ناضب ومتوفر بكميات كبيرة في الطبيعة، وخصوصا في مياه البحار والمحيطات، وهو دائم ومتجدد إذ أن احتراقه يولد الماء النقي الذي يمكن أن نستخلص منه الهيدروجين مرات متتالية وغير محدودة.
- سهولة نقله وتخزينه، فالهيدروجين يمكن نقله بشكل سائل أو غاز سواء في صهاريج أو عبر شبكات الأنابيب وهو ما يجعله وقودا مقبولا للاستهلاك، كما يمكن خزنه لفترات طويلة واستعماله عند الحاجة دون أن يؤثر ذلك في خصائصه.
- يمكن استخدام الهيدروجين في البيوت السكنية بدلا من الغاز الطبيعي وبصورة خاصة لأغراض الطبخ والتسخين والتدفئة، كما يمكن استعماله كوقود لمختلف وسائل النقل دون إجراء تغييرات جذرية في أجهزة المحركات المعمول بها حاليا.

4- خصائص الطاقة المائية: تتميز الطاقة المائية بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- الطاقة المائية طاقة غير ملوثة للبيئة، لأن عملية توليدها واستخدامها لا يتضمن أي من العمليات الملوثة للبيئة كالاحتراق والعمليات الفيزيائية والكيميائية التي تنبعث منها الغازات العادمة، كما لا تخلق نفايات صلبة.
- سهولة توليد الطاقة الكهربائية منها.
- سهولة التحكم في الطاقة الكهرومائية وتقسيمها حسب الحاجة، مما له أهمية كبيرة في الصناعة الحديثة.
- سرعة نقل وتوزيع الطاقة الكهرومائية ومرونتها التي لا نظير لها في الاستخدام.
- قابلية الطاقة الكهرومائية للتبادل الدولي، حيث يتم تبادلها ما بين الدول المتجاورة.

5- خصائص الكتلة الحية: تقدم الكتلة الحية عدد من المزايا نذكر منها:

- توفرها الواسع في مختلف أرجاء الكرة الأرضية.
- احتوائها على أقل من 0.1% من الكبريت، ومن 3% إلى 5% من الرماد إضافة إلى أن حجم غاز ثاني أكسيد الكربون المنطلق من الكتلة الحية عند حرقها أو معالجتها يعادل الحجم المنطلق منه في عملية التركيب الضوئي، وهذا يعني أنها لا تطرح في الجو أي كمية إضافية من غاز ثاني أكسيد الكربون.
- تستعمل الكتلة الحية على نطاق واسع لتوليد الكهرباء والحرارة.
- إن ما يمكن قوله هو تميز الطاقات المتجددة بخصائص عديدة مختلفة تؤهلها لتكوين سلة طاغوية متوازنة إذا ما تم معرفة الطريقة المثلى لاستغلالها، إلا أن هذا لا يعني خلاءها من العيوب وإنما لكل نوع عيوبه الخاصة به¹.

الفرع الثاني: مستقبل الطاقة المتجددة

¹ - بوعشير مريم، مرجع سبق ذكره، ص 166.

إن مستقبل الطاقة المتجددة، للعقود القليلة القادمة على الأقل، لن يكون مشرقاً نتيجة توافر الطاقة الأحفورية بكميات

كبيرة تكفي العالم لعقود عديدة قادمة (وربما حتى نهاية القرن)، والإشكاليات الكبيرة التي ترافق تطوير الطاقة المتجددة والمبينة أدناه، نتيجة لذلك كله فإن التوقعات العالمية لمستقبل الطاقة المتجددة هي كالتالي:

الجدول رقم (25): توقعات استهلاك الطاقة المتجددة عالمياً

2030		2002		النوع / السنة
النسبة للطاقة الكلية	م,ط,م,ن	النسبة للطاقة الكلية	م,ط,م,ن	
10	1605	11	1119	الكتلة الحية
2	365	2	224	الطاقة المائية
2	256	1	55	الطاقة المتجددة
14	2226	14	1398	المجموع

المصدر: WEO 2004

من هذه الأرقام، يتضح بأن الطاقة الجديدة والمتجددة لن تزيد مساهمتها في مصادر واستعمالات الطاقة خلال العقود الثلاث القادمة، وأنها بالكاد ستمكن من المحافظة على مساهمتها الحالية والتي تبلغ حالياً حوالي 14-16% من مصادر واستعمالات الطاقة العالمية.

الفرع الثالث: عيوب وإشكاليات انتشار الطاقات المتجددة

إن أهم إشكاليات الطاقة المتجددة المتمثلة أساساً بالطاقة الشمسية (ومنها طاقة الرياح) أنها متقطعة وغير مستمرة، وبالتالي فهي تحتاج إلى تخزين، مما يجعلها مكلفة وهي أيضاً منتشرة ومبعثرة وبالتالي فإن تجميعها مكلف وهي غير كفؤة، كما أنها تصلح فقط لإنتاج الكهرباء (وأيضاً التسخين في بعض الحالات) وبالتالي فإن من الصعب المتاجرة بها. إن كل هذا يجعلها طاقة غير كفؤة عند مقارنتها بالطاقة الأحفورية (النفط والغاز والفحم) والتي هي مصادر مركزة للطاقة، وكفؤة وصالحة لمختلف وجوه استعمالات الطاقة (النقل، الحرق المباشر، التسخين، توليد الكهرباء... الخ)، وأيضاً هي طاقة قابلة للتجارة الدولية وعبر البحار، كما أن مصادر الطاقة الأحفورية وافرة للغاية. إن توفر هذه الكميات الكبيرة وخاصة المصادر من النفط الخام والتي يمكن استخراجها، تحد جداً من إمكانيات الطاقة المتجددة وتحول بين هذه الطاقة وأخذ حجم أكبر في المستقبل المنظور، إذ أن مصادر الطاقة الأحفورية وخاصة النفط الخام (التقليدية وغير التقليدية) تكفي الاحتياجات

العالمية حتى نهاية القرن الحادي والعشرين على الأقل، وبالتالي فإن الاتجاه نحو الطاقة المتجددة سيظل محدوداً جداً في المستقبل المنظور، كما أن التحضر حد من إمكانيات استعمال الكتلة الحية إذ أن مزيداً من الناس المحرومون أصلاً من مصادر الطاقة التجارية أخذوا نتيجة للتحضر في الانتقال للمدينة وانتشر استعمال الوقود التجاري الحديث نسبياً مثل GPL لغايات (الطبخ والتدفئة)، وهي استعمالات كانت مقتصرة على الكتلة الحية في الماضي، إلا أن التركيز الأوروبي على الطاقة المتجددة للوفاء باتفاقيات السوق الأوروبية واتفاقية كيوتو ساعد على إيجاد استعمالات جديدة للكتلة الحية لغايات إنتاج الطاقة المتجددة¹.

المطلب الرابع: المصادر البديلة المتجددة وغير المتجددة للطاقة في الجزائر

الفرع الأول: الطاقات المتجددة

أدركت الجزائر حقيقة قدراتها الهائلة من الطاقات المتجددة، المتمثلة أساساً في الطاقات المائية والشمسية والجوفية، فتوجهت نحو ترقية وتطوير إنتاجها، ولأجل ذلك قامت بمجموعة من الإجراءات في سبيل الرفع من المشاريع الخاصة في هذا المجال، منها:

- إنشاء شركة مختلطة تسمى " الطاقة الجديدة - الجزائر " (New Energy Algeria- NEAL)، بين الشركة الوطنية سوناطراك، والشركة الوطنية سونالغاز، ومجمع "سيم" (SIM) لإنتاج المواد الغذائية، تدخل مشاريعها ضمن القانون الخاص بالكهرباء، إضافة إلى التوزيع العمومي للغاز بالقنوات.

- مشروع 150 ميغاوات تهجين شمسي-غازي في حاسي الرمل يمثل الجزء الشمسي فيه 30%.

- استعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية في أقصى الجنوب الجزائري، خاصة في منطقة تامنراست، وكذا منطقة الجنوب الغربي، حيث تعمل الجزائر على تطوير إنتاجها من الكهرباء باستعمال الطاقة الشمسية، وقد نجحت في إيصال الكهرباء إلى 906 بيوت عام 2004، وبدأت في مشروع تزويد 21 قرية بالطاقة الشمسية بداية عام 2009².

ولعل اهتمام السلطات العمومية بالمصادر المتجددة، خاصة في مجال استخدامها في توليد الطاقة الكهربائية يندرج ضمن الأهداف المسطرة والمتعلقة بتصدير الكهرباء، حيث تم طرح مشروع يعمل على إنتاج 2000 ميغاوات من الكهرباء، يوجه حوالي 60% منها للتصدير إلى أوروبا من خلال إنجاز سلك كهربائي يمر في أعماق البحر نحو إسبانيا.

وللإشارة، تساهم الطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي بنحو 11.7% من إجمالي استهلاكها من الطاقة عام 2009³، بعد أن كانت 3.4% عام 1996، وتأمل أوروبا في رفع هذه النسبة، حيث هدفت من خلال وضع

¹ - مصادر الطاقة المتجددة، التطورات الاقتصادية والعالمية (عربيا وعالميا) ، مرجع سبق ذكره، ص 15.

² - تاريخ الصفحة: 12/02/22 - <http://echo.hmsalgeria.net/article289.html>.

³ - تاريخ الصفحة: 12/02/22 - <http://www.insee.fr/fr/themes/tableau>.

برنامج يعرف بـ 20/20/20، أن تصل مساهمة الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك إلى 20% بحلول عام 2020.

وفي ما يخص الطاقة المائية، فقد فتحت الجزائر أمام الاستثمارات الأجنبية، وخاصة تلك المتعلقة بتحلية المياه وتوليد الكهرباء، حيث ظهرت المجموعة اليابانية بعقد خاص لإنجاز هذا المشروع، وهو ما يسمح بإنتاج 40000 متر مكعب من الماء يوميا، و 300 ميغاوات من الكهرباء سنويا في منطقة أرزيو. وللتكفل بهذا المشروع، تم إنشاء شركة مشتركة تسمى "كهوما" برأس مال أولي يقدر بـ 4 ملايين دولار بين الشركة الجزائرية للكهرباء التي تمتلك 20% من أسهم الشركة و 80% للشركة الأمريكية "بلاك فيتش" (Black/Veatch) وكان تاريخ العقد في جانفي 2002.

الفرع الثاني: مصادر أخرى للطاقة

ويتعلق الحديث هنا بمصدرين مهمين، هما: اليورانيوم والفحم.

1- اليورانيوم: تقدر احتياطات الجزائر من اليورانيوم بـ 25000 طن، ويمثل طاقة إنتاجية للكهرباء، تعادل 400 مليون طن مكافئ نفط، إلا أن هناك الكثير من الصعوبات لاستغلال هذا المورد.

2- الفحم: تحوي الجزائر احتياطات مهمة من الفحم في الجنوب الغربي تقدر بـ 40 مليون طن، وهي احتياطات كان سيكون لها الأثر الكبير لو استخدمت محليا لإنتاج الكهرباء، إلا أن الطبيعة الملوثة التي تميزه من جهة، وارتفاع تكلفته من جهة أخرى، حالنا دون تطويره من أجل استغلاله مستقبلا، إضافة إلى الكثير من الصعوبات الأخرى. بالإضافة إلى هذين المصدرين، فإن الجزائر تسعى إلى الالتزام بتطوير الطاقة الشمسية من أجل زيادة نسبتها لتصل إلى 5% من الإنتاج الكلي عام 2015¹. وفي جانفي 2003 تم الاتفاق بين الجزائر ووكالة الطاقة الدولية على التعاون التقني بينهما من أجل تطوير الطاقة الشمسية في الجزائر².

الفرع الثالث: صعوبات تنمية مصادر الطاقة البديلة في الجزائر

تواجه الجزائر مجموعة من الصعوبات التي تحول دون تنميتها لمصادر الطاقة البديلة، وخاصة منها المتجددة، بالرغم من الجهود والتدابير التي وجهتها إلى ذلك، سواء من ناحية إصدار القوانين أو من خلال الإجراءات المنفذة، ومن بين أهم هذه العوائق نذكر:

- استحواذ قطاع المحروقات على النسبة الأكبر من الاستثمارات، سواء المحلية أو الأجنبية، نظرا إلى الأرباح الهائلة التي يحققها القطاع؛
- الافتقار إلى التكنولوجيا والخبرات اللازمة لترقية وتطوير المصادر المتجددة؛
- عدم وجود أسواق دولية نشطة لبعض المصادر كالغاز الطبيعي؛

¹ - تاريخ التصفح: 12/02/25 - <http://www.algerie-dz.com/article7395.html>

² - شهرزاد زغيب، حكيمة حليمي، مرجع سابق، ص 118.

- إذا كانت الدول المتقدمة، وخاصة الو.م.أ، قد أدمنت اقتصاداتها على النفط، وركزت على التدفقات النفطية العربية، وتحديدًا منطقة الشرق الأوسط، ولم تفعل ما يكفي لتطوير مصادر بديلة، فكيف يمكن للدول النامية، ومنها الجزائر، وهي الفقيرة ماديا وتكنولوجيا، أن تأخذ على عاتقها تنمية مصادر الطاقة؟
 - حالة اللااستقرار السياسي والظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي، وهو الأمر الذي تسبب في نفور المستثمرين الأجانب. ورغم التحسن الذي يشهده الوطن في السنوات الأخيرة، إلا أن الاستثمارات المقبلة قد توجهت إلى القطاع النفطي والغاز الطبيعي؛
 - عدم توجيه الفوائض والعوائد النفطية إلى تنمية المصادر البديلة، نتيجة تركيز الجهود في تغطية عجز الموازنات، وتسديد الديون الخارجية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين البنى التحتية لتشجيع الاستثمارات؛
 - المصادقة على الكثير من اتفاقيات حماية البيئة، وخاصة بروتوكول " كيوتو "، وهو ما يجعل أهم محاور السياسة الطاقوية متعلقا بترقية وتطوير استعمال الطاقات الأقل تلوثا فقط على حساب المصادر الملوثة، ومنها الفحم، وخاصة أن الجزائر لا تملك الإمكانات من أجل التقليل من أخطار التلوث بالنسبة إلى المصادر الطاقوية.
- وأمام هذه الصعوبات، حاولت الجزائر توزيع جهودها بين تنمية المصادر الطاقوية وتنمية الصادرات خارج قطاع الحروقات، والنهوض بالقطاعات الصناعية والزراعية والخدمات لتنويع الصادرات الجزائرية، وبالتالي تنويع مصادر الدخل¹.

الفرع الرابع: تنمية مصادر الطاقة البديلة غير المتجددة في الجزائر (الغاز الطبيعي)

أكدت الكثير من الدراسات أن إنتاج النفط سيتضاءل في الأعوام الثلاثين القادمة، نتيجة نضوب حقوله من مناطق عدة من العالم، وهو ما جعل العديد من الدول تتسابق في البحث عن المصادر البديلة وتنميتها، أمام اقتصاد عالمي أدمن على النفط كأهم مصادر الطاقة من جهة، وحتمية نضوبه من جهة أخرى. والجزائر من بين هذه الدول التي تسعى جاهدة إلى تنمية مصادر طاقتها، والبحث عن البدائل.

أولاً: أهمية الغاز الطبيعي في الجزائر: غداة تأميم الحروقات في 24 فيفري 1971، أصدرت سلسلة من القوانين والتشريعات المنظمة للصناعة الغازية والبتروولية في الجزائر، ففي جوان 1971 صدر أول قانون منظم للنشاط البتروولي في الجزائر، وكانت نتائج هذه الفترة جد متواضعة، حيث أنه وخلال 15 سنة الممتدة بين 1971-1985، تم عقد 25 اتفاقية تعاون فقط في مجال البحث والتنقيب عن الغاز والبتروول بين سوناطراك ومجموعة من الشركات البتروولية العالمية، ولا تعني هذه الاتفاقيات إلا بـ 10% من إجمالي الحقول الخاصة بالثروات الطاقوية الأحفورية التي تمتلكها الجزائر.

¹ - شهرزاد زغيب، حكيمة حليمي، مرجع سابق، ص 119.

وفي سنة 1991 صدر القانون رقم 91-21 المعدل والمتمم للقانون رقم 86-14، حيث نص في مواده على إمكانية مشاركة الأجانب في استغلال وتطوير الحقول المستكشفة سابقا على شكل شراكة مع سوناطراك، وتوسيع الأحكام الخاصة بالحروقات السائلة لتشمل الغاز الطبيعي في حالة استكشاف مكمن غازي. وبالتالي فقد ساهم إصدار كلا القانونين السابقين في ارتفاع وتيرة البحث والاستكشاف في الجزائر، ما أدى إلى تهمين الثروة الغازية والبتروولية من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية لهما، والتوقيع على العديد من الشراكات مع عدد من المجموعات الدولية، بلغ عددها 28 عقدا خلال الفترة الممتدة بين 1993-2002، على غرار العقود الموقعة مع كل من شركة "أجيبي" الإيطالية، "بريتيش بترولوم" البريطانية و"أناداركو" الأمريكية.... الخ، وتكمن أهمية الغاز الطبيعي في الجزائر في¹:

- يساهم الغاز الطبيعي بـ 48% من الحصة الإجمالية لإنتاج الطاقة الأولية في الجزائر (عند احتساب الإنتاج التجاري للغاز الطبيعي فقط، أما باحتساب إجمالي الإنتاج الخام فتصبح هذه النسبة تمثل حوالي 64% من الحصة الإجمالية لإنتاج الطاقة الأولية)؛
- يعتبر قطاع الغاز من أهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة، ومن أهم المصادر للاحتياجات الرسمية من العملات الأجنبية الصعبة بالنسبة للاقتصاد الجزائري؛
- يستخدم الغاز الطبيعي كمادة أولية أو وسيطة أو كمادة مشاركة في إنتاج العديد من المركبات الكيميائية والبتروكيميائية، وكلقيم لإنتاج الكثير من السلع لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني؛
- يساهم تطور الأنشطة المتعلقة باستغلال الثروة الغازية ابتداء من مرحلة التنقيب والاستكشاف إلى غاية الاستخراج والإنتاج التصنيعي والتوزيع، في زيادة نسبة التشغيل وتوظيف عدد معتبر من اليد العاملة وبالتالي المساهمة في التقليل من نسب البطالة؛
- يشكل الغاز بما نسبته 38% من إجمالي صادرات الجزائر وبالتالي فهو يلعب دورا رئيسيا في الحركة التجارية على المستويين الداخلي والخارجي؛
- يساهم قطاع الغاز في جلب التكنولوجيات الحديثة وذلك باعتباره قطاعا شديدا الحساسية للتطورات التكنولوجية، خاصة في مجال التنقيب والاستكشاف وما يتعلق بها من تقنيات المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد والمتعدد رباعي الأبعاد؛
- يزيد قطاع الغاز في الترابط التكاملي بين مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية.

1- تجارة الغاز على المستوى العالمي: شهدت تجارة الغاز الطبيعي في العالم نموا متزايدا حيث ارتفعت الصادرات العالمية من 392.8 مليار م3 سنة 1995 إلى 446 مليار م3 سنة 1998 وإلى حوالي 721.46 مليار م3 سنة 2005، لتصل إلى 776.08 مليار م3 سنة 2007، بمعدل زيادة يقدر بـ 5.8% سنويا خلال الفترة

¹ - نصر الدين ساري، مرجع سابق، ص 150.

1995-2007، ويعود السلوك العام لصادرات الغاز نحو التزايد المستمر إلى زيادة الطلب العالمي على هذه الطاقة.

2- تجارة الغاز على المستوى الوطني: تولي الجزائر اهتماما بالغا بالغاز الطبيعي، نظرا إلى قدرتها في هذا المجال، حيث بلغ احتياطيها من الغاز الطبيعي في جانفي 2010 حوالي 4.5 تريليون متر مكعب، وهو بذلك يعد تاسع احتياطي في العالم¹، وهذا يرجع إلى تحقيق الهدف الذي وضعته السلطات العمومية الرامي إلى الرفع من الاحتياطيات الخاصة بقطاع المحروقات، بما فيها النفط والغاز الطبيعي.

وتحاول الجزائر توجيه جهودها نحو تطوير الإنتاج من أجل الرفع من حصة الغاز الطبيعي في جانب صادرات الطاقة، للأسباب التالية:

- الخصائص التي يتصف بها الغاز من سرعة الاشتعال، وضآلة ما يساهم به من تلويث البيئة، إذ تعتبر السلطات أن ترقية وتطوير استعمال الطاقات الأقل تلوثا، كالغاز الطبيعي، وغاز النفط المسال، والبنزين الخالي من الرصاص، من أهم المصادر الطاقوية الأساسية، خاصة بعد انضمام الجزائر إلى معظم الاتفاقيات البيئية والمصادقة عليها، وخاصة مصادقتها على بروتوكول "كيوتو" في 16 فيفري 2005.

- تطور الاستهلاك النهائي أيضا للطاقة، وتتميز هذا التطور ب بروز الجانب الغازي من الطاقة (غاز طبيعي، غاز النفط المميع) الناتجة من تطبيق برامج التوزيع العمومي للغاز الطبيعي، وتنفيذ المخطط الوطني للكهرباء والغاز، وهو ما يسمح بوصول حصة المواد الغازية من الاستهلاك النهائي إلى 33.48% عام 2010، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (26): تطور الاستهلاك النهائي للطاقة في الجزائر بحسب المواد (2006-2010)

(الوحدة: ألف طن مكافئ نفط)

النوع/العام	2006	2007	2008	2009	2010
المواد النفطية	9 486	10 372	11 438	12 092	12 272
الغاز الطبيعي	5 987	6 871	6 976	7 620	8 021
غاز النفط المسال	1 970	1 968	1 957	2 363	2 328
كهرباء	7 655	7 779	8 275	8 607	8 374
أخرى	69	69	50	122	134
المجموع	25 703	27 537	28 956	31 650	30 904

المصدر: [www.sonatrach.com bilan energetique national 2010](http://www.sonatrach.com/bilan_energetique_national_2010)

- الدور المتزايد الذي يأخذه الغاز الطبيعي على مستوى الصعيد الطاقوي العالمي، ولجوء الكثير من الدول المتقدمة إليه كمصدر مهم للطاقة، أمام ارتفاع تكلفة المصادر البديلة وانخفاض تكلفته.

- تاريخ التصفح: 12/02/24 . <http://studies.aljazeera.net/reports/> - 1

وبالنظر إلى هذه الدوافع، واحتلالها للمرتبة الرابعة في ترتيب الدول المصدرة للغاز الطبيعي عالميا، اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير والاجراءات للنهوض بهذا القطاع، نلخصها فيما يأتي.

3- الاجراءات والجهود المبذولة: تسعى الجزائر من خلال شركة سوناطراك إلى رفع انتاجها من الغاز الطبيعي ليمثل في آفاق العام 2015 حوالي 50% من إجمالي الانتاج الوطني الطاقوي، وهو ما يسمح بزيادة صادراتها من الغاز الطبيعي وغاز النفط المسال من 30% في عام 2004 من إجمالي الصادرات الوطنية الطاقوية إلى حوالي 49.89% في عام 2010، والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم (27): تطور الصادرات الوطنية من الطاقة (2006-2010)

(الوحدة: ألف طن مكافئ نفط)

النوع/العام	2006	2007	2008	2009	2010
النفط الخام	48 349	47 573	43 096	38 204	36 271
المكثفات	14 700	14 192	14 282	11 584	6 688
الغاز الطبيعي	35 931	33 688	36 811	31 706	35 792
غاز النفط المسال	8 272	8 787	8 832	8 045	6 988

المصدر: [www sonatrach com](http://www.sonatrach.com) bilan energetique national 2010

وفي سياق هذه البيانات الملموسة والمتوقعة، قامت الحكومة الجزائرية بمجموعة من التدابير والمشاريع الاستثمارية في هذا المجال، خاصة مع بداية الألفية الثالثة، وكانت أهمها:

- تنظيم لقاءات دولية حول الغاز، حيث نظمت الجزائر مائدة مستديرة لمنتدى الدول المصدرة للغاز في شهر فيفري 2002 ضم الدول المنتجة والمستهلكة وأصحاب الأموال، وكان موضوع المائدة حول تحليل الطلب الأوروبي للغاز عام 2020، وخاصة فيما يتعلق بالسوق الأوروبية الجديدة للغاز، حيث كان المحور الأساسي هو الحديث عن العقود الغازية، وتمويل المشاريع، والإجماع بين المنتجين والمستهلكين واللجنة الأوروبية على أن العقود طويلة الأجل جد مهمة، كعنصر أساسي لاستقرار وأمن تمولين أوروبا بالغاز، والتي يتم تمويلها من طرف المصارف.

واعتبرت الجزائر أن الانفتاح على سوق الاتحاد الأوروبي، وتزايد الطلب على الغاز في أوروبا أمام انخفاض إنتاجه المحلي، خاصة من قبل بريطانيا وهولندا، ستكون لهما آثار إيجابية في جانب الغاز الطبيعي للجزائر، لأنها

تعتبر من أهم المنتجين العالميين، حيث تحتل المرتبة السادسة، بما قيمته 88.785 مليار متر مكعب، أي بنسبة 3.2% من الإنتاج العالمي. أما من جانب المصدرين فإنها تتقدم لتحتل المرتبة الرابعة، بما قيمته 6463 مليار متر مكعب، أي حوالي 7% من الصادرات العالمية. ويمكننا أن نلخص عن طريق الجدول التالي أهم العقود المبرمة حول تصدير الغاز الجزائري ونقله عبر الأنابيب:

الجدول رقم (28): أهم العقود المبرمة حول تصدير الغاز ونقله عبر الأنابيب

نوعية الانبوب	الزبون	تاريخ التوقيع	تاريخ الانطلاق	الحجم السنوي / مليار م3
أنبوب الغاز	إيطاليا Eni/GP	1977	1983	19,5
Enrico	سلوفينيا Geoplin	1985	1992	0,35
Mattei	تونس Etap	1990	1992	0,4
	إيطاليا Enel Trade Spa	1992	1996	4
	إيطاليا Enel Trade Spa	2001	2005	2
	Magest	2003	2008	0,5
	Edison	2006	2008	2
	World Energy	2006	2008	0,45
	Bridas	2006	2008	0,25
	ENAL	2007	2008	1
	Sonatrach Gaz Italia	2007	2008	2
أنبوب الغاز	إسبانيا Gaz Naturel	1992	1996	6
Duran	البرتغال Transgaz	1994	1997	2,5
Farrel	إسبانيا Gaz Naturel	2001	2005	3

المصدر: www.mem-algeria.org

يتضح من الجدول السابق أن معظم العقود المبرمة تتم مع الدول الأوروبية التي تعتبر الزبون الأهم بالنسبة للجزائر. فهذا التميز لم يؤد خلال ندوة 18 أبريل 2010 المنعقدة في وهران إلى طرح إمكانية أن تكون الجزائر،

مثلا، مركز تجميع عالمي للنفط والغاز بين إفريقيا وأوروبا، كما أن هناك أفكارا ملموسة لتحويل تركيا إلى مركز تجميع عالمي للنفط والغاز بين الشرق الأوسط وأوروبا.

- توقيع بروتوكول واتفاق "دووت" بتاريخ 21 ديسمبر 2001 من أجل إنشاء مؤسسات لدراسة جدوى إنجاز مشروع الأنبوب الناقل للغاز تحت البحر، الرابط مباشرة بين الجزائر وأوروبا عن طريق إيطاليا. وقد تم الاتفاق بين كل من سوناطراك وسونالغاز من الجانب الجزائري، وشركات ألمانية وإيطالية من الجانب الأوروبي، وتعكس هذه المشاريع الطموحات الكبيرة لسوناطراك من جهة، للتأقلم مع قواعد اللعبة الجديدة في السوق الغازية في أوروبا، ومن جهة أخرى لتحقيق أكبر قدر من المبيعات الإضافية، وضمان تصريف الغاز، وزيادة الحصة من السوق.

- تجسيد مشروع غاز عين صالح في إطار الشراكة مع "BP Statoil" لإنتاج 9 مليار متر مكعب، ولقد دخل في عملية الإنتاج الفعلي في جوان 2004، وبلغت قيمة الاستثمار في هذا المشروع حوالي 2.5 مليار دولار.

- تدعيم إنتاج حقل حاسي الرمل (Boosting Hassi R'Mel) بإنتاج 3 محطات ضغط بقيمة 372 مليون دولار من طرف شركة (JGC-Itochu) اليابانية. وقد بدأ استغلاله في العام 2005، مع الإشارة إلى أن هذا الحقل يعد أكبر حقول الغاز الطبيعي في الجزائر، بل يعتبر من أكبر الحقول في العالم، حيث بلغت احتياطاته المؤكدة حوالي 2.4 تريليون متر مكعب.

- إبرام عقود الشراكة مع شركة (BP Isle of Graine) مكن الجزائر من أن تعود إلى السوق البريطانية، وتدعم مكانتها في الحوض الأطلسي، بالإضافة إلى مشاركتها في " المنبع الغازي " (Camisea) في البيرو الذي يمكنها من تصدير الغاز السائل (GNL) نحو الشواطئ الغربية للولايات المتحدة. وقد تطلبت هذه المشاريع:

● إنجاز ثلاثة مشاريع لأنابيب الغاز: الأول "MEDGAZ" الذي يربط الجزائر بإسبانيا عبر البحر الأبيض المتوسط بسعة أولية 8 مليارات متر مكعب سنويا. والثاني " GALSI " الذي يربط الجزائر بإيطاليا، مارا بجزيرة سردينيا بسعة 8 مليارات متر مكعب سنويا، والثالث أنبوب الغاز "TRANS-SAHARIEN" الذي أنشئ في إطار التنمية المستدامة في إفريقيا. كما تم إبرام اتفاقية بين سوناطراك وشركة " NNPC " النيجيرية في مارس 2003 لدراسة إمكانية إنجاز أنبوب الغاز الذي يربط نيجيريا بالجزائر عبر النيجر بطول 4500 كلم، من أجل تزويد إفريقيا الجنوبية بالغاز الطبيعي.

● تبني سياسة طاقوية تأخذ على عاتقها تدعيم نسبة الاستهلاك من الغاز الطبيعي وغاز النفط المميع، من أجل تخفيض نسبة استهلاك الجانب السائل من المحروقات، وهو ما يهدف إليه برنامج التوزيع العمومي للغاز الطبيعي، وتطوير استخدام غاز النفط المسال والغاز الطبيعي المضغوط كوقود لوسائل النقل.

● العمل على الرفع من إنتاج 95% من الطاقة الكهربائية من الغاز الطبيعي.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي توليها الجزائر للغاز الطبيعي، كمصدر طاقة مهم ومكمل لصادرات المحروقات الوطنية، وبالنظر إلى الكثير من الخصائص التي انفرد بها بالاختلاف عن مصادر الطاقة الأخرى، ما جعله محط أنظار مستثمري وواضعي السياسة الطاقوية، خاصة إذا ما علمنا بوجود إمكانات لتطور الاستهلاك

الوطني للغاز، الذي يغطي الفترة 2008-2017 من الطلب الداخلي، حيث سيعرف ارتفاعا من حوالي 37 مليار متر مكعب عام 2008، إلى حوالي 67 مليار متر مكعب عام 2017، وهذا الارتفاع في الاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي يعادل تقريبا كمية الصادرات الحالية للجزائر، إلا أن صفة النضوب لهذا المورد التي اشترك مع النفط فيها، تجعل الاعتماد عليه في الصادرات الوطنية بنسب مرتفعة خروجاً من تبعية النفط إلى تبعية مورد آخر، ولذلك تعمل الدولة على تنويع المصادر الطاقوية بتنمية المصادر البديلة، وخاصة المتجددة¹.

المبحث الثالث: حالة شركة سوناطراك في الأخذ بمبدأ الابتكار لتحقيق التنمية المستدامة من خلال وظيفة (Healthy, Safety, Environment) HSE

المطلب الأول: الابتكار ضمن المحيط العالمي الشامل

في المحيط الحالي، يظهر الدور الأساسي للابتكار في هذه المرحلة التي يلعب فيها الابتكار دوراً معتبراً وموسعاً في تحقيق المزايا التنافسية الدائمة للمؤسسات، كما تستطيع المؤسسة أن تغير عبر الابتكار قواعد اللعبة التنافسية، ويرجع ذلك إلى التطور في التكنولوجيا من جهة وفي ظروف ومتطلبات المحيط من جهة أخرى، ليصبح الابتكار بعداً هاماً من أبعاد الأداء الاستراتيجي شأنه في ذلك شأن: التكلفة، الجودة، المرونة والاعتمادية، كما أكدها S.C.Whilewright عندما اعتبر الابتكار البعد الخامس من أبعاد الأداء الاستراتيجي.

والواقع أن الشركات أصبحت تدرك أكثر من أي وقت مضى بأن الابتكار هو المصدر الأكثر قوة في بناء ميزة تنافسية مستدامة، سواء في الشركات القائمة في السوق التي تتبنى مدخل الابتكار الجذري، أو الشركات التابعة التي تعتمد على الابتكار-التحسين، كما أن الشركة التي تسعى إلى جعل الابتكار أساس وقاعدة بناء لميزتها التنافسية فإن إستراتيجية الابتكار ستكون الأكثر ملائمة لها كما يرى ذلك G.Grossi.

الفرع الأول: مفهوم الابتكار

يعرف الابتكار على أنه عملية تنمية وتطبيق أفكار جديدة في المنظمة، وكلمة تنمية هي كلمة شاملة وواسعة النطاق فهي تغطي كل شيء بداية من الاختراع الأصلي لفكرة جديدة على إدراك هذه الفكرة البيئية إلى توريدها وجلبها إلى المنظمة عبر تطبيقها.

- ويعرف كذلك على أنه عملية ذات مراحل مختلفة، تبدأ من خلق الفكرة إلى تنفيذها، ثم تبدأ هذه الفكرة في الانتشار إلى أماكن ومواضع أخرى.

- تعريف بيتر دراكر: الابتكار هو التخلي المنظم عن القديم.

- تعريف شوم بيتر: الابتكار هو هدم خلاق crature destruction.

¹ - مؤتمر الطاقة العربي الثامن، الكويت (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول)، ص 37.

- يعرف الابتكار كذلك على انه قدرة الشركة على التوصل إلى ما هو جديد يضيف قيمة اكبر وأسرع من المنافسين في السوق¹.

الفرع الثاني: تطور الاهتمام بالابتكار:

الأكيد أن الابتكار هو نقطة بداية ولهذا كان يمثل حلقة الاهتمام في العملية الابتكارية فلطالما كان يربط الابتكار بالأفراد المتألقين الذين يبدون قدرا عاليا من الذكاء لكن تطور الابتكار إلى الصورة الحالية كثقافة في المجتمع يوحي لنا تصورا عن هذا التطور نعرضه بالشكل التالي²:

1- الاهتمام بالفرد المبتكر: الابتكار مسؤولية المبتكر بالدرجة الأولى: لقد كانت المنظمات ذات الإدارة البيروقراطية هي التي ألحقت الابتكار وجعلته حكرا على الفرد المبتكر حيث تتكاثر في هذا النوع من المنظمات عقبات الابتكار مثل: الرقابة الشديدة، الميل إلى الاستقرار، الإجراءات المطولة... الخ، ولهذا نجد أن للابتكار وظيفة خاصة بأفراد عاليي الذكاء تسمى البحث والتطوير غير أن الدراسات تشير أن الابتكار منتشر بين العاملين ذوي المستوى الملائم من الذكاء، وليس بالضرورة الذكاء العالي.

2- الاهتمام بالابتكار على مستوى الشركة: وفي هذه المرحلة نلتمس الدفعة الجديدة للابتكار تحت وطأة المنافسة فنجد أساليب جديدة ومتنوعة: مشاركة العاملين في الابتكار، فرق العمل، وحدات العمل المستقلة، المشروعات الخاصة، أنظمة الاقتراحات، من الزبائن والموردين واللجوء إلى الإدارة المريئة لدعم النشاط الابتكاري سواء الجذري (الاختراق) أو التدريجي (التحسين)، وفي كل المجالات الإدارية، التنظيمية، التسويقية، الخدمات، وثقافة الشركة... الخ.

إلا أن العملية الابتكارية لا تزال مركزية على مستوى المؤسسة التجارية، ولكن تفعيلها يبقى معتمدا على الدعم الجامعي والحكومي³.

3- الاهتمام بالابتكار في المجتمع: يلاحظ أن الكثير من الدراسات تشير إلى عوامل المجتمع المؤثر في الابتكار، فلقد تحدث كمنجس وأولدهام عن مدخل العاملين الاثنين المؤثرين في الابتكار هما: إمكانية العامل العالية (الخصائص الشخصية)، وصفات العمل (العوامل التنظيمية). وربما يكون تفسير ذلك في أن المجتمعات الصناعية المتقدمة قد حققت استقرار في البيئة العامة مما بات يوجد، والأكثر خاصة في ظل العولمة التي تدفع نحو المزيد من التماثل على حساب التنوع.

الفرع الثالث: الابتكار في ظل العولمة

¹ - راوية حسن، السلوك في المنظمات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص341.

² - محمد موسى عثمان، تحليل الإبداع من منظور اقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ص 20.

³ -Christine Greenhalgh, Mark Rogers, "Innovation, Intellectual Property, and Economic Growth", Princeton University Press, 2010, P 87.

العولمة هي تكامل أوثق بين دول وشعوب العالم من خلال إدخال تحسينات في مجال النقل والاتصالات ومن خلال تخفيض العوائق التي تحول دون تدفق السلع والخدمات ورأس المال والمعرفة، حيث يندرج الابتكار في التدفق الأخير أي المعرفة¹.

إن الابتكار على المستوى العالمي، قد لا يخضع لتناقض العوائد بنفس السرعة التي يكون عليها تناقص العوائد في الاقتصاد الوطني الواحد، كما أن التقليد الابتكاري (العملية الجديدة أو المنتج الجديد) من أجل الحد من مزايا الابتكار للشركة القائمة على الابتكار، يمكن أن يقابله في ظل العولمة فرصة التوسع إلى أسواق خارج البلدان لتحقيق تلك المزايا في أسواق خارجية أخرى. وتقوم العولمة على أساس النظر إلى العالم وفق رؤية واحدة وممارسة الأعمال وفق قواعد وقدرات تكنولوجية وبشرية وفرص في نطاق شامل (لكن عمليا يحد من تكافؤ الفرص عدة عوامل من ذلك تفاوت القدرات والموارد العلمية والتكنولوجية بين الدول، كما قد ينتج ذلك لاختلال موازين القوى بين الدول، ..الخ)، لكن على الرغم من ذلك فإن الابتكار في ظل العولمة يمكن أن يحظى بإمكانيات عالية من مصادر إقليمية ومحلية كانت خارج المنافسة والتأثير، حيث أن تنوع البيئات والثقافات وخصائص المجموعات الحضارية يمثل مصدرا غنيا للأفكار الجديدة، ولكن بالمقابل ستواجه هذه الإمكانيات الإقليمية والمحلية منافسة غير مألوفة من شركات عالمية ذات إمكانيات قوية من الناحية العلمية والتكنولوجية والإدارية، وخبرة محازة وقدرات مالية ضخمة. لعل هذه المواجهة غير المتكافئة بين الشركات العالمية ترجع إلى الأسباب الثلاث الأساسية الآتية:

- أن هذه الشركات حظيت بدعم الاستعمار القديم في السابق، والذي حققت من خلاله تراكمات رأسمالية وانتشار واسع لنشاطاتها عبر بلدان العالم، مما أتاح لتلك الشركات تحقيق فارق وسبق تكنولوجي صعب من مجاهتها من طرف شركات بلدان العالم الأخرى؛

- دعم معلوماتي ومخابراتي عالمي، فمثلا فيما يتعلق بالشركات الأمريكية فإن التوجه المخابراتي بعد الحرب الباردة وانحياز المعسكر الشرقي أدى إلى تحويل النظرة للعدو السياسي والعسكري إلى العدو الاقتصادي، ومن التجسس على الأسلحة والجيش والتكنولوجيا العسكرية فقط إلى التجسس على المعلومات والأسواق والصفقات التجارية في ظل الانتقال من النظرة الجيوسياسية إلى النظرة الجيواقتصادية.

- الإرث التنافسي، المالي، التكنولوجي والإداري خلال السنوات السابقة.

ومن الناحية الفنية البحتة، فإننا يمكن أن نلاحظ بأن العولمة ستؤدي إلى تزايد العوائد الناتجة من الابتكار، بسبب الانتشار الواسع وسرعة تطبيقه في سوق عالمية واسعة، لكن بالمقابل ستكون هناك سرعة في التقليد بنوعيه الاستنساخي والابتكاري، مع ملاحظة أيضا وجود إمكانيات كبيرة لإدخال التحسينات عليه ليتلاءم مع البيئة المحلية في الدول الأخرى ويولي حاجاتها، ودون شك سيؤدي ذلك إلى نقل الابتكارات والخبرات المكونة من خلاله بشكل سريع إلى خارج الإقليم المتعارف عليه سواء بفعل التقليد الابتكاري أو بتكثيف سعي الشركات العالمية للاقترب من الأسواق، مما يؤدي إلى زيادة الابتكار خارج البلدان أو الشركات

¹- Coskun Samli, From Imagination To Innovation, Springer Science + Business Media, 2011, P119

المنشأة له، وعلى هذا الأساس فإن نقل المعارف المتعلقة بهندسة وأساليب التصنيع خارجا لن يقوم بنقل الخبرة المالية والإدارية فقط بل والقدرات الهندسية أيضا. لذلك يتزايد التأكيد على أهمية إبقاء عملية التصميم والبحث والتطوير في الدول المتقدمة، لكي تبقى على القيمة المضافة لديها رغم تشجيعها لانتشار العولمة، لكن مع العولمة سيكون الأمر أكثر صعوبة خاصة مع تزايد أنماط التعلم والقدرة على التقليد والتحسين في التصنيع والخدمة، وربما في القدرة على الابتكار أيضا¹.

الفرع الرابع: الإطار العلائقي بين الابتكار والتنمية المستدامة

لقد أصبحت البيئة تشكل مركز الاهتمام والمصدر الجديد للميزة التنافسية في الأسواق الحالية والمستقبلية للشركات، فإذا كانت الفترة السابقة منذ الثورة الصناعية حتى الآن هي فترة الأعمال بدرجة أولى، فإن الفترة الحالية ولأكثر من عقد قادم هي فترة إعادة التوازن بين الأعمال والبيئة، وربما أيضا البيئة أولا، وهذا لا يعود فقط إلى أن الأعمال وبوقت قياسي قد استنفذت الكثير من موارد البيئة غير المتجددة وأدت إلى ظهور المشكلات البيئية وتفاقمها، والتي أصبحت تهدد الأنظمة البيئية الكلية والطبيعية بحيواناتها ونباتاتها وتركيباتها غير الحية، وإنما أيضا إلى حقيقة أن تهديد البيئة هو تهديد الحياة الإنسانية مما يفرض عدم ترك البيئة تحت مسؤولية الأعمال فقط، بل يجب مشاركة جميع الأطراف (كالحكومة وجماعات الضغط، وجمعيات البيئة، جمعيات حماية المستهلكين...الخ) في معالجة قضايا البيئة.

لا شك في أن شركات الأعمال هي المنظمات الأكثر حيوية في المجتمعات المعاصرة ليس فقط لأنها الأكثر استثمارا للأموال وتوظيفها للتكنولوجيا، بل ولأنها تستخدم الموارد لبشرية المتميزة من شتى الحقول العلمية، وأفضل الخبرات الإدارية والفنية، مما يجعلها مؤهلة لتمثيل الاستجابة الأسرع والأوسع وربما الأهم في هذا الميدان، خاصة وأن الأعمال نفسها هي التي أوجدت قاعدة عريضة من المفاهيم والممارسات والتكنولوجيا والعمليات والمنتجات والوظائف المختلفة التي يمكن أن تصنف ضمن الظاهرة السوداء أو الرمادية المضادة للبيئة. فالصناعات المدخنية واستهلاك الطاقة والموارد في المصانع ومحطات الطاقة والسيارات وغيرها جعل من الألوان الشائعة في هذه الأماكن وما جاورها هي اللون الأسود والرمادي، ونتيجة لذلك فقد تطورت الاتجاهات البيئية الخضراء من أجل إعادة تخضير البيئة عموما، وكذلك تخضير بيئة الأعمال الداخلية والخارجية ووظائفها وعملياتها بشكل خاص، لهذا فقد ظهرت مفاهيم وممارسات كثيرة وواسعة لإدخال البعد الأخضر في الأعمال بوصفه بعدا من أبعاد الأداء الاستراتيجي في ظل تزايد اللوائح والقوانين البيئية على المستوى الوطني والإقليمي وكذلك الدولي، والذي يفسره تزايد التأكيد على المفاهيم والممارسات الجديدة في المؤسسات مثل: الإنتاج الأخضر، التسويق الأخضر، المنتجات الخضراء، الإعلان الأخضر، التغليف الأخضر،

¹ - الطبيب دادودي، سلاف رحال، الابتكار كبديل استراتيجي، مداخلة في المؤتمر العلمي حول التنمية المستدامة، سطيف، 2008، ص 10.

الملصق الأخضر، التسعير الأخضر، التوزيع الأخضر، الاستثمار الأخضر الأخضر، المحاسبة البيئية الخضراء، الزبون الأخضر والابتكار الأخضر.

إن قياس مدى نجاح مؤسسة ما اليوم يعتمد بشكل أساسي على قدرتها على تطوير منتجاتها بوتيرة أسرع من المؤسسات المنافسة، أو أن تكون أكثر قدرة منها على الاستجابة لحاجات الزبائن أو في تقديم قيمة حقيقية موازية لما يدفعونه، والابتكار الأخضر من هذا المنطلق يقع ضمن هذا التصور بوصفه الوسيلة الأكثر فعالية في التوصل إلى مفاهيم وأساليب ومنتجات جديدة تكون أكثر استجابة لحاجات الزبائن البيئية، وبطريقة أسرع من المنافسين، وبما يزيد من القيمة الحقيقية للمنتجات الخضراء لقاء ما يدفعه الزبائن.

والابتكار الأخضر، أي استحداث الوسائل التكنولوجية الكفيلة بمعالجة التغير المناخي وتعميم هذه الوسائل¹، يمكن أن يقع ضمن مفهوم الابتكار الواسع الذي يتعلق بالاختراق عن طريق التوصل إلى:

- عملية خضراء جديدة أو منتج أخضر جديد يكون مستداما مثل إدخال خلايا الطاقة الشمسية للاستفادة من طاقة الشمس الوفيرة والمستدامة، أو أن يكون كفوءا بيئيا مقارنة بالمنتج القديم أو العملية القديمة، كما حصل في الزراعة الألمانية للزهور في المياه وليس التربة من أجل خفض المواد المبيدة للحشرات والأعشاب والأسمدة، واستجابة للوائح المقيدة الآخذة بالتزايد حول الحد من استخدام وإطلاق المواد الكيميائية؛

- التحسينات على المنتجات الحالية لتكون أقل ضررا بيئيا، كما حصل في التعديل الذي أدخل على تكنولوجيات المحركات لإنتاج المحركات الصغرى Micro Turbines الأقل استهلاكاً للطاقة والأقل تلويثاً لتلائم أكثر الاستخدامات المحدودة. كما نجد الابتكار الجذري مثلاً في التسوق اللانقدي Cashless

Shopping الذي يتجنب استخدام النقود الورقية، وكذلك التسوق الافتراضي Virtual Shopping كالتسوق الإلكتروني، الذي يمكن أن يلي الحاجة إلى إقامة المعارض من خلال محاكاتها عن طريق المعارض الافتراضية على الإنترنت، كما نجد ذلك في إدخال خدمات الصراف الآلي، التي تقلص حركة واستهلاك الطاقة في انتقال الأفراد من أماكنهم إلى المصارف للحصول على الخدمات، في حين نجد ابتكار - التحسين في قيام الخطوط الجوية باستخدام محركات محسنة هي محركات Boeing (767-300) لخفض الضوضاء عند الإقلاع بثلاث مرات ونصف مقارنة بنموذج Boeing (747-100) للتقليل من الإزعاج الذي تحدثه الطائرات بالنسبة للمناطق المحاورة للمطارات. وفي هاتين الحالتين من الابتكار فإن المهم هو قيام الشركات بالحركة الأولى من أجل اكتشاف الفرصة والتمكن من إيجاد الحلول المبتكرة بيئياً، فكما يكون الابتكار الجذري ذا ميزة تنافسية، كذلك التحسينات المعدلة تكون ذات ميزة تنافسية في اكتشاف الفرصة في السوق وتحويلها إلى فرصة في عملية محسنة أو منتج محسن أو خدمة محسنة.

¹ - رسالة فرانسيس غري، المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، رسالة على الموقع www.wipo.int

ولا شك في أن الابتكار الأخضر يمكن أن يقدم أدلة كثيرة على كونه يعمل وفق معدل كسب-كسب، أي أنه بقدر ما يحقق التحسين في الأداء الكلي للمؤسسة فإنه يحسن الأداء البيئي أيضا، وإلى جانب ما سبق فإنه يمكن تحديد المجالات الأساسية للابتكار الأخضر كآتي:

- **المنتج الأخضر:** حيث أن الابتكار الجذري أو التحسين يساهم في إدخال منتجات جديدة أو تحسين المنتجات الحالية لتكون أقل ضررا وأكثر ملاءمة للبيئة.

- **العملية الخضراء:** حيث أن الابتكار الأخضر يساهم في تطوير تكنولوجيات أو عمليات جديدة تكون أقل ضررا وأكثر ملاءمة للبيئة، كما هو الأمر عند استخدام تكنولوجيا نظيفة أو تكنولوجيا تتطلب مواد أولية و طاقة أقل.

- **الابتكار التنظيمي:** الذي يساهم في إدخال المفاهيم الجديدة وتطبيقها التي تعمل على تحسين البيئة الداخلية، ومن ثم تحسين أداء المؤسسة الكلي بما في ذلك أدائها البيئي، وقد أكدت الدراسات أن هذا النوع من الابتكار حققته الشركات من خلال مدخل إدارة الجودة الشاملة، التحسين المستمر، إدارة الإمداد، الخ، وهي تمثل مداخل جديدة ساهمت في تحسين الإنتاجية والحماية من التلوث، فمثلا طريقة التوريد باستخدام نظام الوقت المحدد يؤدي إلى خفض المخزون والتلف والنفايات.

ومع أن الابتكار الأخضر قدم الأدلة الكثيرة على فاعلية استجابة المؤسسات الابتكارية للمطالب البيئية، فإن هناك حالات عديدة للابتكارات الخضراء توجهت إلى فئات سوقية خضراء تستجيب لدفع الزيادة في السعر مقابل الحصول عليها، كما حصل بالنسبة لأنواع الوقود الملائمة للبيئة.

كما نجد حالات لم يكن بالمكان التوصل فيها إلى بديل ابتكاري أخضر حتى الآن، فالخطوط الجوية التي تسعى لاستخدام الحد الأدنى من المواد الكيميائية لتنظيف الطائرات، استطاعت بريطانيا مثلا استخدام الماء المضغوط بدلا من ثاني كلوريد الميثان ومزيج الفينول، كما أن بعض المطارات تستخدم البوتاسيوم عديم التلوث لتنظيف المدرجات من الصقيع والثلج، وفي المقابل لا زالت تستخدم الغليكول الملوث في معالجة عدم التجمد في الطائرات. أخيرا يبرز دور الابتكار كمصدر متجدد للميزة التنافسية في الشركات الرائدة، ومصدرا متجددا قويا من أجل تكنولوجيا وعمليات ومنتجات خضراء ومحسنة في الحاضر والمستقبل¹.

الفرع الخامس: أهداف استراتيجية الابتكار في ظل التنمية المستدامة

تتميز أهداف الابتكار فيما يتعلق بالتنمية المستدامة بالاهتمام التام بانعكاسات الصناعة على المحيط والمتمثلة في:

- ارتفاع حرارة الأرض والتهديدات الناجمة عن الانقلاب والتغير المناخي؛
- تلوث المحيط والضغط الذي تواجهه المؤسسات الصناعية خاصة، لتوفير منتجات وخدمات أقل تلويثا؛
- التزايد السكاني وبالتالي وجد توزيع الموارد صعوبات ترتبط بالتركيز العمراني والحضري؛

¹ - الطيب دادودي، سلاف رحال، مرجع سابق، ص 11.

- تقليص استخدام الطاقة غير المتجددة وضغوط ممارسة تهدف إلى إيجاد موارد متجددة أو بديلة؛
- الصحة والمشاكل الملحقة المتعلقة بإدراج مقاييس قاعدية للصحة: مياه الشرب، الصحة العمومية، الخ.
- إن هذه الانشغالات ليست جديدة، فقد شكلت موضوع جدل كبير في سنوات سابقة والتي عرفت حدوث كوارث صناعية مضرّة للبيئة وللمستهلكين والعناصر الحيوية في الطبيعة، لكن حلول تلك المشاكل لم تكن قابلة للتجسيد دون عمليات ابتكارية، سمحت بمعالجة المشاكل المستعجلة كما فتحت تلك العمليات آفاق نحو القضاء على باقي المعضلات الأخرى، وبالتالي فقد تضمنت رزمة الابتكار الحالية فيما يتعلق بالاستدامة تحديات تتركز عموماً حول تحديد إمكانيات معتبرة للابتكار، مقسمة حول تشكيلة واسعة من المنتجات والخدمات، والتي تخص:
- منتجات جديدة وخدمات أكثر استدامة مثل: خلايا الوقود، الطاقة الشمسية، نفايات قابلة للإهلاك البيولوجي، عناصر عضوية، أنظمة نقل ذات أثر سلبي أقل على البيئة؛
- عمليات جديدة أو أكثر استدامة مثل: عملية تحويل باستهلاك أقل للطاقة، عمليات استخراج بأثر سلبي أقل، معالجة الصفقات والعلاقات بواسطة الإلكترونيك بدلا عن استخدام الوسائل المادية، الخ؛
- أسواق جديدة أو أكثر اتساعاً مرتكزة حول انشغالات البيئة مثل مواد أو منتجات غذائية بيئية، خشب مرخص من قبل مديريات أو منظمات خاصة بحماية الثروة الغابية والمائية، السياحة البيولوجية؛
- نماذج تسويقية جديدة موجهة لتأطير تقديم المنتجات أو الخدمات والتي تراعي عامل الاستدامة مثل: خدمات الاستثمار التي تستلزم مراعاة "الأخلاقيات"، بيع بالتجزئة يحترم فيه قدرة المحيط على الاستيعاب، الترويج لتجارة مسؤولة اجتماعياً (دعاية تأخذ بعين الاعتبار المعايير الاجتماعية والأخلاقية).
- خلف هذه الفرص التي يوفرها الابتكار، نجد محرك ثانٍ يضغط على توجهات المؤسسة الإستراتيجية التي تتمحور حول الاستدامة: إمكانية خلق شروط منفصلة ومتقطعة، وكما سبق الذكر فإن "قواعد اللعبة التنافسية" تتغير في بعض الفترات، والتي تشكل فيما بعد تهديداً للفاعلين في قطاع ما، موفرة في ذلك فرصاً للداخلين الجدد وهي إحدى القوى التنافسية الخمس التي تعرض لها Michael Porter في تحليل الصناعة، ولا يخلو قطاع الطاقة من تلك التوجهات البارزة للمنافسين الجدد، من خلال استدخال شروط البيئة ضمن منتجاتهم البديلة الأكثر ملاءمة للمحيط فيما إذا قورنت بتلك التي يقدمها هذا القطاع، والتي تؤثر بشكل معتبر على إدخال وهيكلة الابتكارات الجديدة في هذا القطاع.
- إن المشاكل المتعلقة بالاستدامة تتعلق منذ السابق بالتشريعات والمقاييس القانونية التي تمارس وزناً هاماً عندما يتعلق الأمر بتغيير قواعد اللعبة، وهو ما ذهب إليه Porter أثناء تعديله لتحليل المحيط الصناعي في نموذج القوى التنافسية (1+5)، والتي تمثلت في إضافة الدور كعامل أساسي في رسم الخريطة التنافسية للمؤسسات الصناعية، ولندكر على سبيل المثال اللوائح المتعلقة بنقاء الجو التي تهدف إلى حماية المحيط كان لها أثر معتبر ومتراكم على الصناعة الكيميائية، وكذلك على الصناعة التحويلية للمواد، الاستخراج في قطاع الطاقة والمناجم وعلى قطاع النقل، سواء بالنسبة للمنتجات التي يقدمها كل قطاع أو بالنسبة للعمليات التي يقوم

بها. كما يمكن ملاحظة دور المنظمات التشريعي على تغيير القواعد في الابتكارات التي تقوم بها المؤسسات للرد على المحيط الحالي والمستقبلي لها، والمثال الأكثر وضوحا في ذلك الاتحاد الأوروبي الذي سن تشريعات تهدف إلى التقليل من النفايات والتأكيد على استرجاعها، مما أدى بالمؤسسات إلى أن تأخذ بعين الاعتبار الاستخدام طويل المدى للمنتجات والخدمات المقدمة أكثر فأكثر وإلى تبرئة منتجاتها من الآثار السلبية لمرحلة التصنيع أو البيع، وعليه فإن كل المؤسسات مجبرة على الابتكار في كل المستويات: المنتجات، العمليات، النماذج الإدارية، لتشكل هذه الابتكارات المرتبطة بالاستدامة في مرحلة لاحقة موضوع تسيير مدمج للمتغير البيئي، لتحقيق المؤسسة بذلك الانشغال البيئي الذي تصل عن طريقه إلى قياس مدى مواءمتها مع المحتوى الاجتماعي، السياسي والثقافي المعقد، بل وأكثر من ذلك فإن المخاطر التي يمكن أن تتحملها تلك المؤسسات إذا لم تراعي تلك العناصر المكونة للطلب الحالي والمستقبلي للمحيط مرتفعة جدا¹.

المطلب الثاني: إستراتيجية الابتكار- التحسين في توجهات مجموعة سونطراك الإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة

إن وعي مؤسسة سونطراك بالتهديدات التي يظهرها المحيط، قادت المؤسسة إلى القيام بمبادرات مختلفة وتعزيز الجهود الرامية إلى المساهمة في المحافظة على المحيط والتقليل من تدهور موارد العالم من الطاقة، وذلك بحكم الوضعية المعقدة ووجود عوائق من الصعب على المؤسسة تجاوزها، كما يضاف إلى ذلك تعدد هذه المخاطر فيما إذا قورنت بالجهود المبذولة والتي لا تزال غير كافية بالنظر إلى ما ينتظره المحيط من المؤسسات البترولية والغازية العالمية المتمثلة في: تجنب بعث المواد الملوثة وتدهور المحيط، ضبط نسب النفايات المنبعثة في الغلاف الجوي قدر الإمكان، تهديدات التغيرات المناخية، الخ.

الفرع الأول: وظيفة HSE (Healthy, Safety, Environment) والتنمية المستدامة التحدي الكبير

التزاما منها بمبادئ التنمية المستدامة، قرنت سونطراك بين النمو الاقتصادي للمجموعة والتزامات سلامة الانسان والممتلكات، كما أنها ملتزمة أيضا بخفض الآثار المترتبة عن أنشطتها على صحة موظفيها والسكان القاطنين في قواعدها. وفي سبيل الحد من الآثار المترتبة على أنشطة سونطراك تم اتخاذ العديد من الاجراءات، لاسيما الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وغيرها من ملوثات الغلاف الجوي، حيث خصصت استثمارات معتبرة للحد من انبعاث الغازات المحروقة، مع العلم أنه قد تمت مضاعفة حجم المنتج من الغاز المصاحب أربع مرات في 30 عاما الماضية مع تخفيض لنسبة الغازات المحروقة من 80% عام 1970 إلى 7% عام 2007، وتهدف سونطراك للقضاء على هذه النسبة تماما عام 2010.

أما فيما يخص الحد من انبعاث غاز CO2، فقد بدأت سونطراك، شراكة مع BP و STATOILHYDRO، في عملية إعادة حقن CO2 وذلك على مستوى قاعدة كرشية في حقل عين صالح.

¹ - الطيب دادودي، سلاف رحال، مرجع سابق، ص 13.

كانت التنمية المستدامة منذ فترة طويلة مبدءا رئيسيا وهدفا استراتيجيا لأنشطة سوناطراك، فهي تمثل التزاما حقيقيا ومسؤولية ملموسة تجاه أجيال المستقبل.

إرادة سوناطراك للنهوض بمجالات: صحة الموظفين، أمن المنشآت وحماية البيئة، تظهر في إنشاء المديرية العامة HSE عام 2001 والتي تدخل في مسار اتخاذ القرارات الإستراتيجية لمجموعة سوناطراك.

عموما، استراتيجية سوناطراك المتمثلة في HSE والتنمية المستدامة تركز على محاصرة المخاطر في مجال الصحة، الأمن وحماية البيئة والتنمية وأيضا تنمية المهارات في مجال HSE، وهي تتمحور أيضا حول مشاركة سوناطراك في رفاهية السكان المحليين وفي حماية البيئة على الصعيد الوطني¹.

أ- **سياسة HSE عند سوناطراك:** إن الالتزام الرسمي لمجموعة سوناطراك بالحفاظ على صحة وسلامة العمال، وعلى سلامة التراث والحفاظ على البيئة تمثل في إعلان سياسة HSE يوم 2004/04/27. هذه الالتزامات استهدفت:

- مطابقة أنشطة سوناطراك للمتطلبات القانونية والتنظيمية لسياسة HSE؛
- تطوير مناهج وقائية لإدارة: مخاطر الحوادث، الصحة المهنية وحماية البيئة؛
- تفعيل دور وظيفة HSE من خلال وضع نظام إدارة متكامل ضمن وظيفة HSE هو نظام (HSE-MS)؛
- تحسين قدرات الاستجابة عند الوحدات في حالة الطوارئ والأزمات؛
- تعزيز وتعميم التدريب والتوعية ببرنامج HSE وتطوير الاتصالات وجمع المعلومات لهذا البرنامج.

ب- الالتزامات التي تعهدت بها سوناطراك ضمن سياسة HSE:

1- وضع نظام إدارة متكامل ضمن وظيفة HSE (HSE-MS): نظام (HSE-MS) الخاص بسوناطراك يغطي جميع أنشطة المجموعة، فهو موجه إلى:

- السيطرة بشكل عام على مخاطر HSE ضمن المجموعة والحد تدريجيا من الحوادث والأمراض المهنية؛
- جعل استراتيجية إدارة المخاطر على الصحة والسلامة والبيئة متماسكة ومتسقة؛
- التحديد ووضوح للمهام والمسؤوليات في مستويات هرمية مختلفة، وتوحيد الممارسات الادارية ضمن وظيفة HSE (معايير، إجراءات، قواعد الخ).
- تحسين الموارد وتقليل التكاليف وأخيرا إجراء تقييم دوري ومراقبة مؤشرات الأداء.

2- السيطرة على المخاطر: السيطرة على المخاطر الناجمة عن نشاط سوناطراك تعتبر من الأولويات الرئيسية للمجموعة، وفي هذا الإطار اتخذت إجراءات وتدابير تستهدف ثلاث أبعاد: البعد التقني، البعد التنظيمي والبعد البشري، حيث تم إطلاق عدة خطط للعمل من طرف المجموعة بأهداف استراتيجية محددة وذلك من خلال: تأمين المنشآت والهياكل، الحد من تأثير نشاطات المجموعة على العمال والسكان المحليين والبيئة.

¹ - ومن ترجمة الباحث، تاريخ التصفح 12/03/13. <http://www.sonatrach-dz.com/hse-developpent-durable.html>

3- إدارة الأزمات والكوارث: لطالما جلبت إدارة الأزمات والكوارث إهتمام وعناية إدارة المجموعة في ضوء الطبيعة الاستراتيجية لهذا النشاط. من أجل هذا اتخذت سوناطراك عدد من الاجراءات مثل: اعتماد نظام إدارة الطوارئ والأزمات (ICS)، اتقان الطب في حالة الكوارث وإنشاء مجموعة مكافحة التلوث البحري بالنفط (OSPREC-SPA).

4- التدريب والتعليم: تم وضع برنامج كبير ومهم للتدريب والتعليم والتوعية، حيث يمس هذا البرنامج مجالات محددة من وظيفة HSE مثل: السلامة في الطرقات، الطب في حالة الكوارث، نظام تصاريح العمل، إدارة الصحة، السلوك الوقائي في مكان العمل، وتشكيلات أخرى متخصصة في دورات قصيرة وطويلة الأجل.

5- الحد من الآثار على البيئة:

- الحد من الغازات المحروقة والانضمام إلى المنظمة العالمية للحد من الغازات المحروقة (GGFR): بذلت سوناطراك مجهودات كبيرة ووظفت استثمارات معتبرة في سبيل استرجاع الغازات المحروقة وذلك على مستويات مختلفة من سلسلة الإنتاج: التنقيب والإنتاج (حقل الإنتاج)، المصب (منشآت التجميع، معامل التكرير). نتيجة لذلك تحولت كمية الغازات المحروقة من 80% عام 1970 إلى 7% عام 2007.

- عزل غاز CO₂: توازيا مع سعيها للحد من الغازات المحروقة، أطلقت سوناطراك مبادرات أخرى للحد من انطلاق الغازات الدفيئة، ويعتبر التقاط وتخزين CO₂ وسيلة هامة للتخفيف من الغازات المسببة للاحتباس الحراري (الغازات الدفيئة)، وتحقيقا لهذه الغاية تم تفعيل عملية استرجاع هامة جدا لغاز CO₂ وهي تعمل حاليا في كرشبة بحقل عين صالح وتديرها سوناطراك - BP - STATOILHYDRO. ومنذ عام 2004 أصبح ممكنا لعملية الاسترجاع والامتصاص لغاز CO₂ أن تصل إلى 1.2 مليون طن في السنة وهو ما يعادل 20 مليون طن يتم استرجاعها طيلة مدة استغلال الحقل.

6- المحافظة على المرافق الطبيعية:

- الحفاظ على السدود: يتم تفعيل برنامج لإعادة تأهيل خطوط أنابيب نقل النفط والغاز السائل، ويرافقه تحويل لخطوط الأنابيب وهذا بمجرد وجود ضرورة للحد من مخاطر تلوث المياه الجوفية والأنهار والتربة، وتم إقامة العديد من المشاريع التي تهدف إلى إعادة تأهيل المنشآت وخاصة أنابيب النفط وذلك للقضاء على التلوث وحماية الناس والممتلكات.

- الحفاظ على الأراضي الرطبة في المقطع بواسطة تقنية الحفر الموجه: مستنقعات المقطع هو موقع طبيعي محمي من قبل الاتفاقية الدولية " RAMSAR " الموقعة عام 1971، وهو يضم أراضي رطبة تقدر ب 19000 هكتار، وعدة مستنقعات مياه، تقع على طول البحر المتوسط في خليج أرزيو بين ولايات: وهران، معسكر ومستغانم.

للحفاظ على التوازن البيئي في هذه المنطقة الحساسة وتصنيفها العالمي، شرعت سوناطراك في الاستخدام الطوعي لعملية الحفر الأفقي الاتجاه الذي يتضمن مد أنابيب تحت الأرض وإزالة العقبات دون استخدام الخنادق.

هذه التقنية المتقدمة تسمح بتجنب احتمال فقدان التوازن الإيكولوجي في المقطع والتي قد تنشأ أثناء أعمال البناء أو في حالة تسربات إثر كسور في الأنابيب و/أو إطلاق عرضي للمنتج.

7- المساهمة في البرنامج الوطني للتشجير: عملا من أجل حماية البيئة وتحسين الظروف المعيشية لعمالها، أطلقت شركة سوناطراك سنة 2002، حملات تشجير على مستوى الوحدات التنفيذية ضمن أنشطة جميع فروع المجموعة. وهكذا تشارك جميع الوحدات التابعة للمجموعة في هذا البرنامج، حيث زرعت حتى الآن حوالي 700000 شجرة.

8- المساهمة في الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري: شرعت سوناطراك في تطوير ونشر كتاب عن "التنوع البيولوجي البحري والساحلي الجزائري"، التنوع الذي تزخر به المناطق الساحلية والبحرية الجزائرية. هذه المبادرة هي جزء من التزام سوناطراك بحماية البيئة وخاصة الحفاظ على التنوع النباتي والحيواني، حيث نفذ هذا العمل من قبل مجموعة من علماء الأحياء البحرية الباحثين في مختلف الجامعات الجزائرية، والغرض منه هو معرفة التنوع البيولوجي البحري الضروري لأي إستراتيجية تهدف للتنمية والاستخدام المستدام للموارد البحرية.

9- تشجيع استخدام الطاقة المتجددة: التزاما بمبادئ التنمية المستدامة، ساهمت سوناطراك بشكل كبير في تنمية أنشطة الطاقة الصديقة للبيئة، وتندرج عدة مشاريع في برنامج مجموعة (NEW ENERGY NEAL ALGERIA)، وهي تابعة لسوناطراك، ومن أعمالها في المجال:

- إقامة محطة للطاقة الشمسية الهجينة غاز - طاقة شمسية في حاسي الرمل بسعة تقدر ب 150 ميغاواط.
- تحقيق مشروع "مزرعة الرياح" في تندوف، لتوليد الكهرباء من خلال تركيب عشرات التوربينات، تبلغ سعتها الإجمالية 10 ميغاواط¹.

خلاصة الفصل

إن إبراز الحقائق غير المطمئنة عن الاقتصاد البترولي لا يعني أن البترول قد فشل تماما في تطوير الاقتصاد الجزائري، بل أن مساهمته تبقى كبيرة وخاصة ما حدث في السنوات الأخيرة من إصلاحات والتخلص من المديونية الخارجية، إلا أن واقع الجزائر حاليا يفرض ضرورة استخدام الفوائض المالية للنفط في تحسين الجانب المالي "الأسواق المالية والنقدية" والعيني "المؤسسات والاستثمارات الإنتاجية" معا.

من خلال العرض المقدم في الفصل الثالث، نلمس أنه قد اتضحت الرؤية بالنسبة للمؤسسات المسؤولة في الدولة الجزائرية، بالنسبة لإستراتيجية استخدام عوائد النفط لإخراج الاقتصاد الجزائري من أحادية المورد، حيث يتم التركيز على مبدأ التنمية المستدامة واستغلال الطاقات المتجددة، سيما وأن الجزائر تتوفر على إمكانيات كبيرة منها، خاصة في الطاقة الشمسية من خلال القانون رقم 09/04 المؤرخ في 2004/08/04 ، فتم إنشاء المحافظة السامية للطاقات المتجددة بمراكزها ومحطاتها التجريبية، ولكن الواقع يبقى بعيدا جدا عن المأمول،

فالأرقام المعروضة لا تعكس حجم الدولة ولا الإمكانيات الكبيرة التي تزخر بها، وهذا ما يجعلها بحاجة إلى نهضة علمية وتخطيطية حقيقية قبل فوات الأوان، حتى لا تبقى تحذيرات النقاد والباحثين بدون تفعيل على أرض الواقع.

ويبقى من أهم ماورد في هذا الفصل أيضا هو ضرورة تطوير برامج ونظم عمل مؤسسات الدولة القاعدية وجماعاتها المحلية التي تعد الذراع التنفيذية للمخططات والسياسات الحكومية، من خلال إيصال مبادئ التنمية المستدامة إلى أبسط العمال والموظفين في هذه المؤسسات مما يطابق ما جاء في برنامج الأمم المتحدة للبيئة "تتوقف قدرة أي بلد على ارتياد دروب التنمية المستدامة إلى حد بعيد على قدرة شعبه ومؤسساته وأحواله الإيكولوجية والجغرافية".

خاتمة عامة

لقد أكد ارتباط الاقتصاد بجميع جوانبه بأسعار المحروقات سلبا و إيجابا، للحكومة الجزائرية أن الخطط التنموية تتوقف على العوائد النفطية، رغم أنها لم تحقق فعليا تنمية مستدامة، نتيجة اقتصار الفوائض المالية النفطية على التنمية داخل القطاع، لاجارجه، كما أن استقرار وتوازن الاقتصاد الوطني لا يمكن أن يتعدى مداه القصير، ما دام "اقتصاد المورد الواحد"، وما دام استخدام فوائض ذلك المورد، بعيدين كل البعد عن التنمية بجميع جوانبها، حيث تم من خلال الفصل الأول تبيان ذلك، فمن خلال إدراج دراسة لتغيرات أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري مقارنة مع تطورات أسعار البترول، ثبت وصفه باقتصاد المورد الواحد وذلك من خلال الارتباط الكامل والمطلق بأسعار البترول.

الجزائر لها قدرات هائلة، سواء من جانب مصادر الطاقة التي يمكن، من خلال تنميتها وتطويرها، تقليص مساحة تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط، وزيادة المداخل، إضافة إلى توزيع المخاطر، وكذلك من جانب الصادرات خارج قطاع المحروقات التي تعتبر المخرج الفعلي للاقتصاد الجزائري، الذي يضمن عدم تعرضه للصدمات الخارجية، عن طريق التنوع في المنتجات الوطنية، وتحسين نوعيتها، وخاصة أن الدول غير النفطية قد عوضت افتقارها إلى الموارد الطبيعية بتنويعها للمنتجات والفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات الصناعية الزراعية والخدمية، ويمر التصنيع والفلاحة والخدمات والسياحة وما إلى ذلك من أوجه النشاط الاقتصادي، بقدرة البلاد على خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا المجال تأتي الجزائر في مؤخرة الصف المغربي من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمغرب الأقصى يتوفر على ضعفي ما تتوفر عليه الجزائر، وعددها في تونس يفوق العدد الجزائري، والهدف الذي أعلنته الحكومة يصبو إلى مضاعفة العدد الموجود حاليا ليقارب المليون، رهان صعب للغاية في المدى المنظور، وطرح الفصل الثاني من الدراسة القطاعات البديلة للاقتصاد الجزائري للخروج من التبعية المطلقة للمحروقات، ولكن الفجوة بين الإمكانيات المتوفرة للجزائر والأهداف المرجوة من جهة، وما هو موجود على أرض الواقع من جهة أخرى تبقى كبيرة جدا وكفيلة بإبقاء استراتيجيات الجزائر للخروج من التبعية مجرد مشاريع مستقبلية وأهداف لا تجد ترجمة لها في الاقتصاد الجزائري.

أما فيما يخص استعدادات الجزائر لفترة ما بعد البترول، كما يناقش ذلك الفصل الثالث، فقد توجهت الجزائر إلى تحديد وظائف جديدة لمؤسسات الدولة وجماعاتها المحلية ومؤسساتها المدنية، من خلال إعادة توزيع الأدوار والوظائف لضمان وجود قنوات مدربة و مسؤولة تمر من خلالها استثمارات عوائد النفط وذلك لتحقيق تنمية مستدامة تضمن للجزائر الاستخدام الأمثل لهذه العوائد ووصولها إلى أهدافها المنشودة، بما في ذلك الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة، حيث لا يمكن إغفال موضوع استيراد الطاقة بعد نضوبها، فبعد وضع قاعدة صناعية وزراعية وخدمية فاعلة في الاقتصاد الجزائري، سوف تتحول الجزائر حتما إلى مستورد للطاقة إذا لم يتم الاستثمار في الطاقة المتجددة، حيث لمسنا أيضا من خلال الفصل الثالث توجهات الجزائر في هذا المجال من خلال توفير التمويل اللازم لمشروعات الطاقة الشمسية، ولكن ذلك يبقى دائما بعيدا عن الأهداف المرجوة

وذلك مقارنة مع ما تم تحقيقه مثلاً في دول الاتحاد الأوروبي، فإذا أرادت الجزائر الخروج من دوامة نزوب الطاقة، فعليها النظر بجدية أكبر إلى مواردها من الطاقة المتجددة وضح أكبر تمويل ممكن للنهوض بهذا المصدر، أما بالنسبة لعلاقة الطاقة بالتنمية المستدامة، فإن الدور الحاسم الذي تلعبه الطاقة في تحقيق التنمية المستدامة بات من المسائل التي لا تستدعي البرهنة، أيضاً مساهمتها في تدمير البيئة والإخلال بالنظم الطبيعية عموماً بات من البديهيات هو الآخر، إذن فللطاقة دوران متناقضان، إما الدفع بعجلة التنمية المستدامة حيث أنها تمثل شريان الحياة للكثير من القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإما عرقلتها (احتباس حراري، أمطار حمضية، تآكل طبقة الأوزون،.... الخ).

أولاً: نتائج الدراسة

تأسيساً على ما سبق، يمكن إيجاز نتائج دراستنا في النقاط التالية:

- لقد أعطت الإمكانيات المتوفرة لدى الجزائر، من موقع جغرافي ونوعية النفط واحتياطي الغاز، قوة تفاوضية للحكومة، وجعلت الجزائر في موقع تنافسي جيد مقارنة بالدول المصدرة الأخرى.
- ارتباط المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري بتغيرات أسعار البترول، حيث ومن خلال تتبع تأثير هذه المؤشرات الكلية بأسعار البترول تبين لنا أن هذا الارتباط كامل ومطلق، وهذا يؤكد ما تم طرحه في الفرضية الأولى للدراسة.
- عدم توجيه الفوائض النفطية إلى قنوات استثمارية تنهض بالاقتصاد الجزائري وتوجيهها إلى الإنفاق العام، مما أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية، وبالتالي ارتفاع حصيلة الواردات الجزائرية من الخارج.
- بالنسبة للصناعة الجزائرية، هناك قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، سواء بسبب ضيق السوق، أو لاهتلاك التجهيزات والمعدات في ظل نقص الاستثمار لتجديدها.
- ضعف تمويل الاستثمارات في النشاطات التي تجلب نسب كبيرة من رؤوس الأموال.
- تدني مستوى الجودة والتنافسية وارتفاع تكاليف الإنتاج، جعل الصناعة الجزائرية بعيدة عن التوافق مع متطلبات المواصفات والمقاييس العالمية.
- أما فيما يخص الزراعة في الجزائر، فقد تسببت قلة العتاد الفلاحي وعدم توفر البذور بكمية ملائمة في تعطيل انطلاق المواسم الزراعية.
- عدم الاستغلال الأمثل للموارد المائية والاعتماد على مياه الأمطار أضعف إنتاجية الزراعة في الجزائر.
- الأموال المرصودة من الدولة للجزائرية للقطاع الزراعي لا تصب فيه، وذلك نظراً للتلاعب والاحتيايل نتيجة ظهور الطفيليين على هذا القطاع من غير أصحاب المهنة.
- وفي قطاع السياحة، فتركيز الاهتمام من قبل الحكومة الجزائرية على قطاع المحروقات والقطاعات الأخرى، أدى إلى إهمال قطاع السياحة وعدم إعطائه أهمية تذكر في مختلف البرامج الحكومية، مما أدى إلى إضعافه.
- عدم الاستقرار السياسي في الجزائر جعل صورة المنتج السياحي الجزائري قائمة وصعبة التسويق.

- الاعتماد على القطاع العام في أغلب الاستثمارات السياحية، ووجود بيروقراطية تعرقل مشاريع القطاع الخاص المحلي والأجنبي المستثمر في القطاع.
- الاستنتاجات الخاصة بقطاعات الصناعة، الزراعة، والخدمات (السياحة تحديدا) لا تؤكد ما طرح في الفرضية الثانية للدراسة، فالحكومة وبالرغم من كثرة البرامج المسطرة في هذه القطاعات البديلة للمحروقات، يبقى أدائها بعيدا عن المرجو بالنسبة للاقتصاد الجزائري حتى يتخلص من تبعيته للنفط.
- الجزائر تتوفر على موارد هامة للطاقة المتجددة، لكن ما تم بذله من جهود واستثمارات في هذا المجال لا يلي طموحات الجزائر للخروج من التبعية للمحروقات.
- السياسة التنموية التي وضعتها الدولة لا تكفي لوحدها لتحريك عجلة التنمية وتحقيق التغيير المنشود في النظام الاقتصادي الجزائري، وذلك لخضوعه للضغوط والظروف الخارجية (أسعار البترول، تقلبات أسعار العملات،.... الخ)، وهنا أيضا يظهر لنا التقصير وعدم الاهتمام الكافي من قبل الحكومة الجزائرية بعكس ما طرح في الفرضية الثالثة للبحث.

ثانيا: التوصيات والاقتراحات

- استغلال العوائد النفطية الكبيرة وتوظيفها للاستكشاف، خاصة في القطاع المنجمي حيث تبقى المساحة غير المستغلة مقاربة لـ 50%، فالمعرفة المسبقة بنضوب الموارد الطبيعية تجبر الجزائر على استغلال أمثل لمداخيلها في الاستكشاف عالي الكلفة.
- فك الارتباط الكبير بين تقلبات أسعار البترول والمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، وذلك بالتفكير في مرحلة ما بعد النفط، حيث يدفع ذلك بالدولة الجزائرية لاستثمار أمثل لعائدات النفط لإرساء قواعد اقتصاد متعدد المصادر ومتنوع الموارد، بعيد عن التأثير سواء بتقلبات أسعار النفط أو بغيابه تماما.
- التنمية الصناعية عملية مستمرة تستهدف زيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي، وخاصة الصناعة التحويلية، في الاقتصاد الجزائري، حيث يجب أن يتم ذلك على أساس واقعي من دراسات مقومات الصناعة المتاحة والممكنة في الاقتصاد الجزائري، مثل: المواد الخام، السوق المحلي والخارجي، التمويل،... الخ، مما يستلزم ضرورة تهيئة وخلق المناخ الصناعي المناسب، والذي يوجب تطوير الجهاز المالي والمصرفي، وسياسات التعليم والتدريب، وكل هذه الإستراتيجية يستفاد في تمويلها من المداخيل الكبيرة للبترول، حتى يتم تفادي العقبات والمشاكل التي كانت تواجه القطاع الصناعي في الجزائر.
- تنظيم القطاع الزراعي وفق أسس علمية تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والعمل على توجيهها بكيفية سليمة، حتى يتسنى تحقيق مستوى مقبول من الإنتاجية الزراعية، لنقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما نستهلكه، من المواد الأساسية بالدرجة الأولى، والتي تشكل مستوى من الأمن الغذائي، ولن يتسنى ذلك إلا باتباع سياسات زراعية مدروسة وحازمة تتميز بالاستمرارية والمتابعة.

- الصرامة في تنفيذ المشاريع المسطرة لتنمية القطاع السياحي، والاستفادة من التجارب السابقة للدول المتقدمة سياحيا، فالجزائر تحضى بفرص استثمارية كبيرة في قطاع السياحة خاصة بعد استقرار الوضع الأمني ووجود مصادر التمويل لبرامج التنمية السياحية.

- عدم النظر إلى مختلف قطاعات ومؤسسات المجتمع المدني بنظرة محدودة، تحدد وتحد من أهدافها ومبادئها وتجعلها ضيقة الأفق، فحصر دور القطاع الخاص مثلا في تحقيق الربح وإغفال ما يستهلكه من موارد طبيعية وبشرية للجزائر يخرجها عن دوره التنموي في المجتمع، وكذلك حصر دور المؤسسات التعليمية في منح الشهادات يهمل دورها كأهم ركن من أركان التغيير التنموي المطلوب، أما عن الجماعات المحلية ممثلة في المجالس البلدية والولائية، فقد حصر دورها في الخدمات التقليدية حيث لا تسعى إلى وضع برامج تنموية محلية مدروسة بدقة وبعناية بمشاركة الأطراف الأخرى في المعادلة التنموية. فإذا وضعت هذه القطاعات والمؤسسات المدنية على المستوى المحلي ضمن مسار التنمية المستدامة المنشودة، جعلت الخروج بالجزائر من اقتصاد المورد الواحد أقرب وأسهل للتنفيذ.

- تعبئة الموارد المالية من أجل تطوير استغلال الموارد الجزائرية في مجال الطاقة المتجددة، من خلال وضع برامج تطويرية للتخفيف من الاعتماد الكبير على المصادر التقليدية للطاقة.

ثالثا: آفاق البحث

إضافة إلى ما قدمناه في هذه الدراسة فيما يتعلق بفترة ما بعد النفط والتحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري بطرحنا لمجموعة من البدائل الاقتصادية والطاقوية، يبقى من الضروري الإشارة إلى أنه من الممكن للجزائر البحث أيضا عن مخرج لها من دوامة الاعتماد على المصدر الواحد للموارد، وذلك من خلال الدخول في تكتلات دولية وإقليمية سواء عربية بينية أو أوروبية أو عالمية في إطار التوجهات الجديدة للعولمة الاقتصادية، مما يسمح لها الاستفادة من تجارب دول أجنبية لها نفس الوضعية كالسعودية، فنزويلا، إيران.... الخ، وحتى الدول غير المصدرة للنفط والتي حققت قفزة نوعية في ترتيب الاقتصادات العالمية خلال العشريتين الأخيرتين كالبرازيل ودول جنوب شرق آسيا.

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
07	حجم الطاقة الحرارية التي تولدها بعض مصادر الطاقة عند مستوى استغلال كيلوغرام واحد من كل منها	01
21	موقع القطاع النفطي في بنية الناتج المحلي الخام	02
21	هيكل الصادرات غير النفطية لسنة 2000	03
22	تطور الاحتياطات من العملات الأجنبية في الجزائر	04
23	مساهمة قطاع الطاقة والمناجم في التشغيل	05
24	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة	06
25	تطور العائدات البترولية في الجزائر 2000 - 2010	07
28	تطور وضعية القطاع النفطي في الجزائر	08
29	تطور رصيد صندوق ضبط الموارد	09
29	توقعات تطور الطلب العالمي على النفط	10
31	الموردون العشر الأوائل للاقتصاد الجزائري	11
32	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 - 2010	12
34	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة	13
35	وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2000 - 2010	14
36	تطور الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 2000 - 2010	15
37	نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات الكلية 2000 - 2010	16
38	تطور النفقات العامة في الجزائر 2000 - 2010	17
79	توقعات عدد السياح الوافدين في آفاق 2020	18
82	طاقة الايواء في الجزائر حسب التصنيف (الدرجات)	19
83	توافد السياح إلى الجزائر خلال الفترة (00-08)	20
84	التدفقات النقدية والميزان السياحي خلال الفترة (00-08)	21
89	خطة الأعمال بالأرقام آفاق 2015	22
90	المشاريع قيد الانجاز بالأقطاب السياحية للامتياز	23
114	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة 2000-2009	24
126	توقعات استهلاك الطاقة المتجددة عالميا	25
131	تطور الاستهلاك النهائي للطاقة في الجزائر بحسب المواد (2006-2010)	26
132	تطور الصادرات الوطنية من الطاقة (2006-2010)	27
133	أهم العقود المبرمة حول تصدير الغاز ونقله عبر الانابيب	28

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	جذور الميزة التنافسية	05
02	العرض والطلب في أسواق الطاقة	12
03	احتياطات الصرف للجزائر خلال الفترة 2000-2010	26
04	توافد السياح على المستوى العالمي	78
05	الاستدامة القوية (الغطاء البيئي)	97
06	الاستدامة الضعيفة (الغطاء الاقتصادي)	97

فهرس المحتويات

العنوان

رقم الصفحة

أ،ز	مقدمة عامة
02	الفصل الأول: قطاع المحروقات في العالم ومدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على عائدات البترول
03	المبحث الأول: مكانة الموارد الناضجة (قطاع المحروقات) في الاقتصاد العالمي
03	المطلب الأول: ماهية الموارد الناضجة
05	المطلب الثاني: ارتباط الموارد الناضجة بالنمو الاقتصادي
05	الفرع الأول: على مستوى المنشأة الاقتصادية
05	الفرع الثاني: على مستوى الاقتصاد الدولي
06	المطلب الثالث: المحروقات أهم موارد الطاقة حاليا
06	الفرع الأول: أهمية المحروقات
07	الفرع الثاني: تطور قطاع النفط في العالم
11	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة فعلاً في أسعار البترول
11	الفرع الأول: مرونة الطلب و العرض على الطاقة
13	الفرع الثاني: عوامل أخرى مؤثرة في سعر البترول من جانب العرض والطلب عليه
13	الفرع الثالث: عوامل تساعد على تحديد السعر العادل للبترول
15	المطلب الخامس: الاقتصاد الجزائري الريعي
15	الفرع الأول: الربوع الطاقوية في النظرية الاقتصادية
17	الفرع الثاني: الجزائر ريعية الاقتصاد
18	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النفط الجزائري وبيان واقعه الحالي
18	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط الجزائري (لمحة تاريخية عن القطاع)
18	الفرع الأول: تاريخ البترول في الجزائر
19	الفرع الثاني: الدور الاقتصادي لشركة سوناطراك
20	الفرع الثالث: تأميمات المحروقات الجزائرية
20	المطلب الثاني: الواقع الحالي لقطاع المحروقات في الجزائر
20	الفرع الأول: هيكل الإنتاج
21	الفرع الثاني: الصادرات
23	الفرع الثالث: التشغيل
24	الفرع الرابع: الجباية
24	المطلب الثالث: إدارة الحكومة لعوائد المحروقات
25	الفرع الأول: تطور العائدات البترولية في الجزائر

27	الفرع الثاني: استخدام الفوائض البترولية
31	المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر
32	المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على التوازن الخارجي (الميزان التجاري)
32	الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على الصادرات
33	الفرع الثاني: أثر سعر البترول على الواردات الجزائرية
34	الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري
35	المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية
35	الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على الناتج الداخلي الإجمالي
36	الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة
38	المبحث الرابع: الاقتصاد الجزائري ورؤية من زاوية المنظمات الدولية
39	المطلب الأول: صندوق النقد الدولي
40	المطلب الثاني: البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية والمنتدى الاقتصادي العالمي
41	المطلب الثالث: أكسفورد بيزنيس جروب Oxford Business Group
44	الفصل الثاني: قطاعات الصناعة، الفلاحة والخدمات كركائز بديلة للاقتصاد الجزائري وأهمية تطويرها
45	المبحث الأول: أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر
46	المطلب الأول: واقع الصناعة الجزائرية
50	المطلب الثاني: الإطار العام لإستراتيجية إنعاش الصناعة
51	الفرع الأول: توجهات الإستراتيجية الجديدة للتنمية الصناعية في الجزائر
52	الفرع الثاني: أبعاد الإستراتيجية الجديدة لإنعاش الصناعة في الجزائر
54	الفرع الثالث: الإطار المؤسسي والتنظيمي للإستراتيجية الجديدة لإنعاش الصناعة
55	المطلب الثالث: سياسات إنعاش الصناعة في الجزائر
55	الفرع الأول: سياسة ترقية الاستثمار
57	الفرع الثاني: سياسة التأهيل
58	الفرع الثالث: التقييس والقياس
59	الفرع الرابع: تطوير العنصر البشري
60	المبحث الثاني: الاستثمار الفلاحي في دعم الاقتصاد الزراعي كبديل للاقتصاد البترولي
61	المطلب الأول: القطاع الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الحالية
62	الفرع الأول: الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني في الجزائر
64	الفرع الثاني: العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي
65	الفرع الثالث: العوامل الواجب توافرها لنجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي
67	المطلب الثاني: مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر
67	الفرع الأول: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الأرضية والطبيعية
68	الفرع الثاني: مشاكل ومعوقات تكنولوجية

69	الفرع الثالث: مشاكل تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية
69	الفرع الرابع: مشاكل ومعوقات عامة
69	المطلب الثالث: المخطط الوطني للتنمية الفلاحي (PNDA)
72	المطلب الرابع: تمويل الفلاحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
73	المطلب الخامس: الإنتاج العلمي في القطاع الزراعي في الجزائر
74	الفرع الأول: البحث الزراعي في الجزائر
74	الفرع الثاني: العلاقات المتبادلة بين المؤسسات والبحث الزراعي
75	الفرع الثالث: التخطيط البحثي (تخطيط البحث العلمي)
77	المبحث الثالث: ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة
78	المطلب الأول: الموارد السياحية في الجزائر ومتطلبات ترقيتها
80	الفرع الأول: مقومات الجذب السياحي في الجزائر
82	الفرع الثاني: طاقات الإيواء
82	الفرع الثالث: التدفقات السياحية
85	المطلب الثاني: ترقية السياحة كبديل إستراتيجي لخلق التنمية المستدامة في الجزائر
85	الفرع الأول: تأثير القطاع السياحي في المستويات الثلاثة للتنمية المستدامة
87	الفرع الثاني: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (م.ت.س.س) (SDAT) 2025
94	الفصل الثالث: إستراتيجية الجزائر في استخدام العوائد النفطية للدفع بعجلة الاقتصاد الوطني خارج المحروقات
96	المبحث الأول: الإستراتيجية البديلة لاستغلال الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة
96	المطلب الأول: ماهية وأبعاد التنمية المستدامة
96	الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة
98	الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة
102	المطلب الثاني: إستراتيجية استغلال عائدات النفط واتجاهات استثمارها
102	الفرع الأول: الإستراتيجية الضرورية لاستغلال عائدات البترول
104	الفرع الثاني: الاتجاهات الضرورية لاستثمار عائدات البترول
104	المطلب الثالث: الوظائف الجديدة للدولة وهيئاتها المحلية و المؤسسات المدنية في مجال تحقيق التنمية المستدامة
104	الفرع الأول: حركية السياسات الاجتماعية لم يرافقها أداء اقتصادي وإنتاجي عالي
106	الفرع الثاني: الدولة ليست الطرف الرئيسي الوحيد في تحريك العجلة التنموية
106	الفرع الثالث: القطاع الخاص والنقابات و صلاتهما مع العناصر الأخرى في المعادلة التنموية
108	الفرع الرابع: الجامعات ومراكز التكوين المهني ركن أساسي في المعادلة التنموية
110	الفرع الخامس: الجماعات المحلية كقاعدة لا بدّ منها لإطلاق التنمية
111	المطلب الرابع: تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات
111	الفرع الأول: حواجز وحواجز تنمية الصادرات غير النفطية
114	الفرع الثاني: توجهات الجزائر نحو تنمية الصادرات خارج المحروقات

118	المبحث الثاني: الطاقات المتجددة وأنواعها وتوجهات الجزائر للاستثمار فيها
118	المطلب الأول: مفهوم الطاقات المتجددة
119	المطلب الثاني: أنواع الطاقات المتجددة
119	الفرع الأول: الطاقة الشمسية
120	الفرع الثاني: طاقة الرياح
120	الفرع الثالث: الطاقة الحرارية الجوفية
121	الفرع الرابع: الطاقة المستمدة من الكتلة الحية
122	الفرع الخامس: طاقة الهيدروجين
123	الفرع السادس: الطاقة المائية (الكهرومائية)
123	المطلب الثالث: خصائص وعيوب الطاقات المتجددة
123	الفرع الأول: خصائص الطاقات المتجددة
125	الفرع الثاني: مستقبل الطاقة المتجددة
126	الفرع الثالث: عيوب وإشكاليات انتشار الطاقات المتجددة
127	المطلب الرابع: المصادر البديلة المتجددة وغير المتجددة للطاقة في الجزائر
127	الفرع الأول: الطاقات المتجددة
128	الفرع الثاني: مصادر أخرى للطاقة
128	الفرع الثالث: صعوبات تنمية مصادر الطاقة البديلة في الجزائر
129	الفرع الرابع: تنمية مصادر الطاقة البديلة غير المتجددة في الجزائر
134	المبحث الثالث: حالة شركة سوناطراك في الأخذ بمبدأ الابتكار لتحقيق التنمية المستدامة من خلال وظيفة HSE
134	المطلب الأول: الابتكار ضمن المحيط العالمي الشامل
135	الفرع الأول: مفهوم الابتكار
135	الفرع الثاني: تطور الاهتمام بالابتكار
136	الفرع الثالث: الابتكار في ظل العولمة
137	الفرع الرابع: الإطار العلائقي بين الابتكار والتنمية المستدامة
140	الفرع الخامس: أهداف استراتيجية الابتكار في ظل التنمية المستدامة
141	المطلب الثاني: إستراتيجية الابتكار - التحسين في توجهات مجموعة سونطراك الإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة
142	الفرع الأول: وظيفة HSE والتنمية المستدامة التحدي الكبير
148	خاتمة عامة
153	فهرس الجداول
154	فهرس الأشكال
156	فهرس المحتويات

قائمة المراجع

1- الكتب:

- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- فريد النجار، إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر، 2006.
- منى البرادعي، مذكرات في اقتصاديات البترول، القاهرة، 2008.
- جيمس جوارتي، الاقتصاد الجزئي، ترجمة: محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ، الرياض 1987.
- محمود يونس، العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام، الدار الجامعية، بيروت 1986.
- يسري محمد أبو العلا، نظرية البترول، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 1996.
- بلعيد عبد السلام، الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، دار بوشان للنشر، الجزائر 1990.
- ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر.
- جمال الدين لعويسات: التنمية الصناعية في الجزائر، ترجمة الصديق سعدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986.
- أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، تنظيم إدارة المنشآت السياحية والفندقية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1999.
- الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
- إبراهيم العيسوي، التنمية: المفهوم والمؤشرات، مذكرات تدريبية غير منشورة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 1994.
- عبد القادر محمد، قضايا اقتصادية معاصرة، قسم الاقتصاد، الاسكندرية، 2005.
- عصام الحناوي، قضايا البيئة والتنمية، سلسلة مكتبة مصر 2020، منتدى العالم الثالث، القاهرة، مصر، 2000.
- محمد رمضان، علي الشكيل، الطاقة المتجددة، دار الشروق، القاهرة، 1998.
- ماجدة احمد أبو زنت، عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- الجانب الخفي من تاريخ البترول، جان ميشيل شارليه، جاك دولوناي، ترجمة محمد سميح السيد، دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق، 1987.
- محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، عالم المعرفة، الكويت، 1990.
- عصام الحناوي، الموسوعة العربية للتنمية من أجل التنمية المستدامة، الموارد الطبيعية والبيئة، اليونسكو، بيروت، 2005.
- كولن كامبل وآخرون، ترجمة عدنان عباس علي، نهاية عصر البترول، عالم المعرفة، الكويت، 2004.
- راوية حسن، السلوك في المنظمات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

- محمد موسى عثمان، تحليل الإبداع من منظور اقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى.

2- مذكرات التخرج:

- نذير مياح، السياسة الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2010.

- كلتوش عاشور، الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

- عيسى مقيلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2008.

- بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الجديد، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 2008.

- حكيمة حليمي، الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الاسعار والعوائد النفطية، مذكرة الماجستير، جامعة قلمة، 2006.

- قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2009.

- بوطمين سامية، إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.

- الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2007.

- عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2008.

- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة قسنطينة، 2008.

- عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2010/2009.

- يجياوي هادية، السياحة والتنمية بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2003.

- عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2005.

- ذبيحي عقيلة، الطاقة في ظل التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009.

- نصر الدين ساري، إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة الغازية في إطار مبادئ وأهداف التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2011.

- الطاهر خمره، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2007.
- عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2008
- بوعشير مريم، دور وأهمية الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة قسنطينة، 2011.

3- البحوث الاقتصادية:

- زغيب شهرزاد، حللمي حكيمة، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، العدد التاسع.
- كمال رزيق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5 .
- بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر كأداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1.
- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2002/1 .
- عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، بحوث إقتصادية عربية، العدد 45.
- كمال عايشي، دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحويل إلى الهيكل التصديري، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد السادس ديسمبر 2009.
- زوزي محمد، إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة المحلية، مجلة الباحث، العدد 2010/08.
- قريشي محمد، الإبداع التكنولوجي كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2008/37.
- قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات إيتراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، 2007.
- سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 2011/09.
- عياش قويدر، براهيم عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 2 سنة 2005.
- باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 2003/02.
- مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، مجلة الباحث، العدد 2010/7.

- محمد طالبي، محمد ساحل، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد 06، 2008.
- وصاف سعيدي وقويدر محمد، تنمية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، بحوث إقتصادية عربية، العددان 34-35، 2005.
- شهرزاد زغيب وحكيمة حليمي، الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط: خيارات المستقبل، المستقبل العربي، العدد 395، 2012.
- براق محمد، عبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4/2010.

4- الجرائد يومية و المقالات

- سفيان بوعباد، أموال النفط في الجزائر لا توظف بطريقة جيدة. www.elkhabar.com/ar/economie.
- ب سهيل، احتياطي الصرف في الجزائر. www.elkhabar.com/ar/economie.
- جريدة الخبر، الخميس 27 سبتمبر 2007.
- ممدوح البلتاجي، وزير السياحة المصري السابق، التنمية السياحية وارتباطها بالتنمية الاقتصادية الكاملة، على الموقع، www.alex4all.com

5- المواقع الالكترونية

- www.ahewar.org -
- www.aawsat.com -
- www.actu-environnement.com/ae/dictionnaire_environnement -
- www.zenatanews.unblog.fr -
- www.ons.dz -
- www.gucciaac.org lb -
- [www. Algeria Press On Line.com](http://www.AlgeriaPressOnLine.com) -
- www.worldbank.org/WBSITE -
- WWW.ECHOROUKONLINE.COM -
- WWW.MOHEET.COM -
- WWW.OXFORDBUSINESSGROUP.COM -
- www.lncsm.org -
- www.bladi-dz.com -
- www.agricul.yoo7.com -
- www.fao.org -
- www.minagri.dz -
- www.journal.cybrarians.info -
- www.unwto.org -
- www.elmoudjahid.com -
- [www. news2.fibladi.com](http://www.news2.fibladi.com) -
- www.algerie360.com -

www.presse-dz.com -
www.faculty.ksu.edu.sa -
www.echo.hmsalgeria.net -
www.insee.fr/fr/themes/tableau -
www.algerie-dz.com -
www.studies.aljazeera.net -
ar.wikipedia.org -
www.sonatrach-dz.com -

6- المؤتمرات والملتقيات:

- المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 2008.
- مؤتمر الطاقة العربي الثامن، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، قطاع المحروقات بالجزائر، 2006.
- خيار زهية، شاي شافية، القدرة التنافسية للصناعة التحويلية، حالة الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية، جامعة عنابة، 2009.
- المؤتمر الاقليمي السادس والعشرون للشرق الأدنى، إيران، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مارس 2002.
- الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر، 18، 19 ماي 2011، جامعة بومرداس.

7- تقارير وبرامج:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2010.
- تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2003.
- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وزارة الفلاحة، 2000.
- الدليل الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، طبعة 1989.
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية 2004، الفصل الأول، الأمم المتحدة، 2004.
- تقرير لوزارة المالية، أكتوبر 2009.
- تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2010.

8- مراجع باللغة الفرنسية:

a/Les Ouvrages :

- Jean-Pierre FAVENNEC, Le raffinage du pétrole : Exploitation et gestion de la raffinerie (Paris : Editions Technip, 1998).
- BENBITOUR AHMED : l'Algérie au Troisième Millénaire (défis et potentialités) ed. Marinoor, Alger 1998.

- Afnor, guide pratique du développement durable un savoir-faire à l'usage de tous, Afnor,France,2005
- Chems Eddine Chitour, Pour Une Strategie Energitique De L'Algerie a L'Horizon 2030, Office Des Publications Universitaires, Alger, 2003.
- Pétrole Et Transports: La Fin Des Carburants A Prix Abordable ?, Centre de recherche sur les transports, Forum International des transports, 2007.
- Christine Greenhalgh, Mark Rogers, "Innovation, Intellectual Property, and Economic Growth", Princeton University Press, 2010.
- Coskun Samli, From Imagination To Innovation, Springer Science + Business Media, 2011.

b/ Les Journaux :

- M MEKIDECHE " ON EST ENCORE EN DESINDUSTRIALISATION" EL-WATAN, 11 OCTOBRE 2006.

ملخص

لقد أدى استخدام النفط خلال الفترة الزمنية القصيرة الماضية إلى تغيير الاقتصاد العالمي والبنى الاجتماعية والسياسية، وكذلك الأساليب الحياتية للإنسان بشكل أكبر بكثير، مما أدى إليه استخدام أية مادة أخرى في العالم. إلا أن المصادر النفطية العالمية محدودة، وان بداية الوصول إلى ذروة الإنتاج النفطي العالمي وكذلك هبوط المخزون النفطي العالمي غير القابل للتعويض أصبحت قريبة وواضحة للعيان.

فالنفط ومنذ بداية القرن الماضي أصبح جزء أساسيا في الصناعة والحياة الزراعية وكذلك في هندسة الحياة الإنسانية بشكل واسع، فبواسطة المشتقات النفطية مثل الغاز والكبروسين والمازوت والبنزين تسير أكثر من 600 مليون سيارة في العالم، وبالرغم من أن المصادر النفطية محدودة فإننا نستهلك النفط بوتيرة تعاضمية طردية. فما هي تلك المصائب والأزمات التي تنتظرنا في مستقبل ما بعد النفط والناجمة عنه، وكيف ستكون البعض من المظاهر الأساسية للحياة البشرية في ذلك الوقت؟ هذا ما هدفنا لتبيانها من خلال هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري، وذلك بطرح مجموعة القطاعات البديلة التي يمكن للجزائر الاعتماد عليها خارج المحروقات، وكذلك تحليل للإستراتيجية التي وضعتها الدولة من أجل استثمار عائدات البترول في تحقيق تنمية مستدامة تسمح للبلاد الخروج من وصف "اقتصاد المورد الواحد".

الكلمات الدالة: الثروة النفطية، الإستراتيجية، عوائد النفط، ما بعد البترول، قطاعات بديلة.

Résumé

L'utilisation du pétrole au cours de la courte période écoulée a changé l'économie mondiale, les structures sociales et politiques, ainsi que les modes de vie des gens beaucoup plus que l'utilisation de toutes autres ressources dans le monde. Cependant, les ressources mondiales des hydrocarbures sont limitées, la production mondiale approchant son point culminant et la baisse des réserves mondiale de pétrole non renouvelable est devenue proche et bien visible.

Le pétrole depuis le début du siècle dernier est devenu un élément essentiel dans l'industrie et l'agriculture ainsi que dans la vie du génie humain, c'est par le biais des dérivés pétroliers tels que le gazole, le kérosène, le mazout et l'essence que plus de 600 millions de voitures dans le monde circulent, et en dépit du fait que les ressources pétrolières sont limitées, nous les consommons avec un rythme effréné. Quels sont donc ces désastres et crises qui s'annoncent dans l'avenir de l'après-pétrole, et quel seront les quelques aspects fondamentaux de la vie humaine à ce moment-là? C'est ça notre objectif à travers cette étude au niveau de l'économie algérienne, en exposant les divers secteurs de remplacement sur lesquels l'Algérie peut s'appuyer en dehors des hydrocarbures, ainsi qu'une analyse de la stratégie établie par l'État afin d'investir les revenus pétroliers dans la réalisation d'un développement durable qui permettra au pays de se défaire de la description de "l'économie de la ressource unique".

Mots clés: rente pétrolière, stratégie, huile, après-pétrole, secteurs de remplacement.